



دولة فلسطين
مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي التاسع

للعامين

٢٠١٣ و ٢٠١٤

رام الله - فلسطين

Supported by بدعم من
The UNDP/UN Women Joint Programme : Justice
and Security





فخامة الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،
تحية الوطن والبناء..

تهديكم السلطة القضائية أطيب التحيات، ونتمنى لسيادتكم دوام الصحة والعافية، كما نرفع لسيادتكم التقرير السنوي التاسع للسلطة القضائية، والذي يسلط الضوء على أبرز مفاصل التغيير في أداء السلطة القضائية خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤.

ويتضح من خلال مؤشرات أداء المحاكم أن القضاء الفلسطيني حقق نهوضاً مميزاً في العام ٢٠١٤ برغم التحديات الكبيرة التي تواجه عمله، والمتمثلة باستمرار الاحتلال ونقص السيادة على الأرض، وآثار ذلك سيادة القانون، لكننا بدعم فخامتكم ورفدكم الجهاز القضائي بالقضاة رغم محدودية الإمكانيات المتوفرة واستجابتكم للاحتياجات التشريعية، وبالجهود المبذولة من كافة العاملين في السلطة القضائية استطعنا مواجهة التحدي ورفع نسبة المفصول من القضايا مقارنة بالوارد المتزايد منها.

وإضافة إلى الإنجاز الكمي فقد ركز مجلس القضاء الأعلى جهوده في رفع جودة الخدمات القضائية المقدمة للجمهور من خلال زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة من جهة ومن جهة أخرى عملنا على تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة المنسجمة والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين والهادفة إلى تطوير منظومة قوانين حقوق الإنسان.

لقد عمل مجلس القضاء الأعلى على إعادة هيكلة العمل الإداري والتنظيمي للمحاكم المختلفة والإدارات التابعة للسلطة القضائية وفق قواعد الإنتاجية والشفافية وتعزيز نظم الرقابة التي تصب في تحقيق أفضل المخرجات بأقل التكاليف الممكنة، وتشير نتائج هذا التقرير إلى الارتفاع في نسبة القضايا الواردة إلى مختلف درجات المحاكم النظامية، والذي واكبه ارتفاع في نسبة المفصول (المحكوم) مما يعطى مؤشراً على التطور في فعالية الجهاز القضائي، وازدياد الثقة العامة بالمؤسسات القضائية وجهات حفظ النظام وتعزيز مبدأ سيادة القانون، كما تعطي هذه الأرقام مؤشراً على انخفاض دور القضاء الموازي والأساليب غير القانونية في حل النزاعات، كما يشكل هذا الازدياد تحدياً إضافياً يتطلب المزيد من الجهد والطاقت البشرية واللوجستية لمواجهته.

لقد حرص مجلس القضاء الأعلى على تعزيز التكامل بين سلطات الدولة الفلسطينية لرفع مستوى الأداء القضائي بما يخدم المشروع الوطني والمواطن ويحقق استقلال القضاء، مدركين للمسؤولية التي تتحملها السلطة القضائية في صون الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتحقيق الردع العام والخاص، والحفاظ على المراكز القانونية وحماية النظام العام، آمين من الله عز وجل أن يتحقق أملنا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشريف بإذن الله.

دمتم ذخراً لفلسطين أرضاً وشعباً وقضية
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

القاضي علي مهنا
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى



معالي القاضي علي مهنا يؤدي اليمين الدستوري أمام
فخامة الرئيس محمود عباس

شكر وتقدير

بداية أود الإشارة إلى أن ما تحقق من إنجازات ونجاحات هو نتاج عمل جماعي وتراكم خبرات أسهم العديدون فيه. لكل هؤلاء أهدي تحياتي، وأعبر لهم عن عظيم الشكر، مؤكداً لهم جميعاً أنه ما زال أماننا العمل الكثير، وأنكم شركاء في الصرح القضائي الذي نسعى سوياً ونطمح في بنائه وتثميته وتطويره حتى نجعل منه أنموذجاً يليق بفلسطين شعباً وقضية.

وباسمي وباسم مجلس القضاء الأعلى والسادة أصحاب الشرف القضاة وموظفي السلطة القضائية، نتوجه بالشكر والتقدير إلى الشركاء الإستراتيجيين كافة على: المستويين الوطني والدولي، والجهات المانحة، والاستشاريين، الذين قدموا وما زالوا يقدمون الكثير من الدعم والمساندة المادية والعلمية: مؤكداً على أن شركائنا راسخة ومستمرة. كما أتوجه بالشكر لكافة زملاء القضاة والموظفين في السلطة القضائية على ما بذلوه من جهد من أجل تحقيق خطوات إلى الأمام على طريق الاستجابة للاحتياج الفلسطيني. والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي وشكري وتقديري...

القاضي علي مهنا
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

السادة أعضاء مجلس القضاء الأعلى...
أصحاب الشرف القضاة...
الزميلات والزملاء أصحاب العطفة والسعادة...
النائب العام وأعضاء النيابة العامة...
نقيب وأعضاء الهيئة العامة في نقابة المحامين...
السيدات والسادة...

نعتقد أحياناً بأننا لسنا بحاجة لكلمات تتقدم تقاريرنا الدورية، وربما كان من الحري بنا أن ندع الأشياء تتحدث عن نفسها دونما مقدمات، فمثل هذه العجالة لن تتمكن من احتواء إستخلاصات مثل هذا التقرير أو حتى هيكلته الأساسية، فلماذا لا نضع هذا التقرير بين يدي المهتمين دونما رتوشاً ومساحيق؟ فربما كان في ذلك أكثر انصافاً للحقيقة وأكثر التصاقاً بها.

السيدات والسادة..

كما تعلمون فقد توليت مهامني في نهايات النصف الأول من العام ٢٠١٤، ولكن أداء السلطة القضائية هو كل لا يتجزأ، وليس لنا أن ندير محاصصة في نقاط الفشل والنجاح ما بين هذا وذاك، فالمسيرة واحدة والنجاح والفشل واحد أيضاً، قد يكون الجديد في الأمر، هو محاولة لرؤية الأشياء بعينٍ وزاويةٍ مختلفتين، لكي نخلص بالنتيجة إلى أن ظروفنا صعبة وإمكاناتنا جد محدودة، واحتياجاتنا كبيرة، والعقبات التي تعترض طريقنا لا حصر لها، لكنه رغم هذا وذاك فإن طموحاتنا وتطلعاتنا لا حدود لها، وإيماننا برسالتنا لا تتزعزع، وثقتنا بأننا سنسير على درب الأمم المتحضرة راسخة رسوخ جبال فلسطين الشاهقة، قد نعثر هنا ونكبوا هناك، ولكننا سنواصل المسيرة وحثماً سنصل، بقرار من المستوى السياسي الواعي وإرادته الثابتة، وبتعاون شركائنا المحليين، ودعم أصدقائنا وشركائنا في العالم العربي وبالعالم أجمع، وبهمة المؤمنين بالرسالة والتواقين للهدف.

القاضي علي مهنا
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

الصفحة	الموضوع
10	مقدمة
12	مجلس القضاء الأعلى
14	الملخص التنفيذي
26	القسم الأول: إدارات ودوائر مجلس القضاء الأعلى
27	الفصل الأول: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى
33	الفصل الثاني: المكتب الفني
44	الفصل الثالث: دائرة التفتيش القضائي
	الفصل الرابع:
49	◀ مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى
62	◀ دائرة العلاقات العامة والإعلام
62	القسم الثاني: إدارات ودوائر مجلس القضاء الأعلى التنفيذية
71	الفصل الأول: إدارة المحاكم
71	◀ دائرة الشؤون الإدارية
78	◀ دائرة الشؤون المالية
90	◀ دائرة اللوازم والمخازن
96	الفصل الثاني: دائرة الرقابة والجودة
99	الفصل الثالث: وحدة التخطيط وإدارة المشاريع
117	الفصل الرابع: الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات
123	الفصل الخامس: مركز الأبحاث والدراسات القضائية
126	الفصل السادس: دائرة التدريب القضائي
134	القسم الثالث: أعمال المحاكم النظامية
135	مقدمة
136	الفصل الأول: مؤشرات أعمال محاكم الصلح
149	الفصل الثاني: مؤشرات أعمال محاكم البداية
160	الفصل الثالث: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية
172	الفصل الرابع: مؤشرات أعمال محاكم الاستئناف
178	الفصل الخامس: مؤشرات أعمال محكمة النقض
180	الفصل السادس: مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا
181	الفصل السابع: مؤشرات أعمال المحكمة العليا
183	الفصل الثامن: مؤشرات أعمال المحكمة الدستورية العليا
185	الفصل التاسع: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ

الفهرس



مجلس القضاء الأعلى - رام الله، فلسطين

مقدمة

دأبت منذ أمد السلطة القضائية في فلسطين على إصدار تقارير سنوية تبين واقع مؤسسة السلطة القضائية، وذلك من خلال رصد حالة أعمال المحاكم النظامية بكل أنواعها ودرجاتها في محافظات الوطن كافة، ورصد أداء الدوائر الإدارية المساندة، وقد اعتمدت التقارير المتعاقبة على استقرار ما يتم تنفيذه وقياسه بالأهداف وإستراتيجية وخطط وبرامج قطاع العدالة والسلطة القضائية على وجه التحديد كونها المكون الأهم لهذا القطاع، وراعية وحامية الحقوق وضمان تطبيق سيادة القانون، وكفالة المساواة والعدالة للجميع. إن كون هذه القواعد مبادئ دستورية مستقرة وواجبة التنفيذ ويعاقب كل من يمتنع عن تنفيذها، فإن المواطن من حقه الإطلاع على مجريات عمل السلطة القضائية، وحسن سير إجراءات التقاضي، بكل شفافية ووضوح.

إن قناعة وإيمان رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى بحق المواطن على الحصول والوصول إلى المعلومات شكل الدافع لإصدار هذه التقارير، ومثل امتلاك الإرادة والحافز بأن يأتي **التقرير التاسع مميزاً في المضمون والمحتويات، ومتميزاً في المنهجية والشكل**. فبالإضافة إلى قياس مستويات أداء المحاكم والإدارات والموظفين بناء على مؤشرات قابلة للقياس وتتبع الأثر من الناحيتين الكمية والنوعية؛ جاء التقرير الحالي ليكرس أداة علمية منهجية تقوم على المراقبة والمراجعة، وقياس درجة التغيير وذلك عبر اعتماد التحليل المقارن.

يتكون التقرير التاسع من ثلاثة أقسام وعدة فصول تتطرق إلى إنجازات السلطة القضائية في مجالات البنية الإدارية والقانونية. وجرى تناول الأوضاع التنظيمية والوظيفية للإدارات كافة من حيث الكفاءة والقدرة على إنجاز المهام سواء كانت متعلقة بتأهيل وتعيين الكوادر، أو تعزيز المساءلة والرقابة، أو البنية التحتية وعمليات التحديث، أو الحيلولة دون هدر الطاقات والإمكانات تماماً مثلما كان من قرار معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى بإلغاء دائرتين هما مركز الأبحاث ودائرة التدريب القضائي لتفادي تكرار العمل والمهام، والحد من هدر المال والوقت والجهد والاستفادة من الكادر البشري المؤهل كون المعهد القضائي الفلسطيني والمكتب الفني يقومان بنفس المهام.

وتناول التقرير أيضاً التطور في أداء المحاكم في المحافظات الشمالية - لم يتناول التقرير المحافظات الجنوبية، حيث أن المحاكم في غزة يسيطر عليها من قبل سلطة الأمر الواقع للأسف- وقدرتها على التعاطي مع الزيادة المضطردة في عدد القضايا، وفي نفس الوقت الفصل في القضايا الواردة والمدورة وصولاً إلى اختفاء ظاهرة الاختناق القضائي.

وفي خطوة لافتة وذات مغزى وانسجاماً مع التطورات المرافقة وأهداف الخطة الإستراتيجية الجديدة التي يسعى معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى إنفاذها لتعزيز القضاء، فقد ارتأى أن تدار إدارة المحاكم من قبله حتى يتسنى للقضاة التفرغ للعمل القضائي وليس للعمل الإداري.

وسوف يلاحظ القارئ الكريم أن التقرير الذي بين يديه قد أحتوى في كل فصل على مجموعة عناوين معتمدة تشمل تمهيد وخلفية عن الموضوع، ومن ثم تحديد الأهداف لتشكيل حالة من المرجعية المعيارية عند الوصول إلى الإنجازات؛ وعناوين تتعلق بالتحديات، والاستنتاجات، والاقتراحات وأخيراً الرؤية للعام ٢٠١٥.

إن التقرير على النحو الذي جاء عليه يؤسس إلى وضع المنهجية القائمة على المراقبة والمراجعة والقياس والتحليل ومن ثم إجراء التعديلات بناء على التغذية الراجعة أمام المواطن القارئ كونه هو المتلقي والحكم والمقيم للخدمة. وقد تطلب اعداد هذا التقرير تقسيم محتوياته إلى قسمين.. تناول القسمين الاول والثاني إدارات و دوائر مجلس القضاء الاعلى اما القسم الثالث فقد تناول اعمال المحاكم النظامية

مجلس القضاء الأعلى

المشروعية، الرسالة، الأهداف، والاختصاصات

مجلس القضاء الأعلى هو الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية الفلسطينية، ويشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة، حيث يناط به الإشراف الإداري على الجهاز القضائي. وقد أنشئ المجلس بموجب أحكام قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢. وحدد القانون عضوية مجلس القضاء الأعلى من:

رئيس المحكمة العليا	رئيسا
أقدم نواب رئيس المحكمة العليا	نائباً
اثني عشر من قضاة المحكمة العليا	أعضاء
رؤساء محاكم استئناف القدس وغزة ورام الله	أعضاء
النائب العام	عضوا
وكيل وزارة العدل	عضوا

وأهداف المجلس رسالة:

١. تعزيز استقلال القضاة
٢. ضمان كرامة القضاة ونزاهتهم وكفاءتهم
٣. تأهيل القضاة والموظفين للعمل في السلك القضائي
٤. تطوير أداء المحاكم وتسهيل إجراءات الدعاوي
٥. تأسيس وتطوير مجلس القضاء الأعلى و دوائره

اختصاصات المجلس

١. رسم السياسة العامة للسلطة القضائية وإبداء الرأي في التشريعات القضائية
٢. إعداد مشروع موازنة السلطة القضائية ورفع التوصية بشأنها والإشراف على تنفيذها
٣. تلقي نتائج تقييم القضاة الصادرة عن دائرة التفتيش والنظر في النتائج بخصوص الترقية، والتنسيب لترقية القضاة
٤. مساءلة القضاة تأديبياً وملاحقتهم وفقاً لأحكام القانون والتنسيب لشغل الوظائف القضائية، ونقلهم وندبهم ووقفهم عن العمل
٥. تلقي الشكاوي المقدمة ضد القضاة والبحث في جديتها والفصل في تظلمات القضاة
٦. وضع النظام الخاص بتدريب القضاة وإقرار أنظمة التدريب الصادرة عن دائرة التدريب وتحديد المناهج والمساقات الدراسية الضرورية لإتمام تأهيل القضاة الجدد
٧. إعداد وإقرار اللائحة الداخلية لمجلس القضاء الأعلى وإعداد وإقرار اللوائح المتعلقة بالتفتيش القضائي والمكتب الفني وأي لوائح ضمن اختصاص المجلس
٨. تطوير إدارة المحاكم وتقييم أعمال السلطة القضائية وتحديد احتياجاتها

٩. تنظيم شؤون الهيئات والدعاوى وفق القانون
١٠. تعيين الهيئات واللجان الدائمة والمؤقتة، والإشراف عليها وفق القانون
١١. تنسيب تعيين وترقية القضاة إلى رئيس السلطة الفلسطينية
١٢. تشكيل لجان التحقيق والتأديب والتقارير في إنهاء خدمة القاضي أو ندبه أو إعارته أو الموافقة على تكليفه بمهمة غير قضائية
١٣. الموافقة على طلبات إجازات القضاة
١٤. التسهيلات القضائية السنوية للقضاة وآلية توزيعهم بين المحافظات

الملخص التنفيذي

أخذت السلطة القضائية في فلسطين على نفسها إصدار تقارير سنوية تبين إلى ما الت إليه المنظومة القضائية، وذلك من خلال رصد حالة أعمال المحاكم النظامية بكل أنواعها ودرجاتها في محافظات الوطن كافة، ورصد أداء الدوائر الإدارية المساندة، وقد اعتمدت التقارير المتعاقبة على استقرار ما يتم تنفيذه وقياسه بالأهداف الاستراتيجية وخطط وبرامج قطاع العدالة والسلطة القضائية على وجه التحديد كونها المكون الأهم لهذا القطاع، وراعية وحامية الحقوق وضمن تطبيق سيادة القانون، وكفالة المساواة والعدالة للجميع.

يعتبر مجلس القضاء الأعلى هو الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية الفلسطينية، وبشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة، حيث ينادى به الإشراف الإداري على الجهاز القضائي. وقد أنشئ المجلس بموجب أحكام قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002.

وقد جاء التقرير التاسع الصادر عن مجلس القضاء الأعلى في ثلاثة أقسام؛ كل قسم يشمل عدة عناوين وفصول تتطرق إلى إنجازات السلطة القضائية في مجالات البنية الإدارية والقانونية، حيث جرى تناول الأوضاع التنظيمية والوظيفية للإدارات كافة من حيث الكفاءة والقدرة على إنجاز المهام سواء كانت متعلقة بتأهيل وتعيين الكوادر، أو تعزيز المساءلة والرقابة، أو البنية التحتية وعمليات التحديث. كما أن هذا التقرير تميز عن التقارير السابقة في أكثر من جانب؛ فهو غطى العاميين السابقين 2013 - 2014، واحتوى كل فصل على مجموعة عناوين تشمل تمهيد وخلفية عن الموضوع، ومن ثم تحديد الأهداف لتشكل حالة من المرجعية المعيارية عند الوصول إلى الإنجازات؛ وعناوين تتعلق بالتحديات، والاستنتاجات، والاقتراحات وأخيراً الرؤية المستقبلية. وكما سيلاحظ القارئ أنه تم إجراء بعض التعديلات على الهيكلية الإدارية لمجلس القضاء الأعلى مثل إلغاء بعض الإدارات ودمج أخرى مثلما كان من قرار معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي علي مهنا بإلغاء دائرتين هما مركز الأبحاث، ودائرة التدريب القضائي لتفادي تكرار العمل والمهام، والحد من هدر المال والوقت والجهد والاستفادة من الكادر البشري المؤهل وإلحاق إدارة المحاكم بمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى حتى يتسنى للقضاة التفرغ للعمل القضائي وليس للعمل الإداري.

وانسجاماً مع هذه الروح الجديدة قام معالي القاضي علي مهنا منذ استلامه رئاسة المجلس بمتابعة العمل في المحاكم ميدانياً، والاطلاع على احتياجات المحاكم اللوجستية والمادية والمعنوية من خلال زيارات دورية للمحاكم النظامية، حيث قام بزيارات ميدانية متكررة شملت كافة المحاكم.

تناول **القسمين الأول والثاني** في تقرير العاميين 2013 - 2014 بالشرح والتحليل لأعمال وأداء إدارات مجلس القضاء الأعلى باعتماد عناوين فرعية محددة كما أشرنا سابقاً، وذلك لإعطاء القارئ صورة شاملة عن فحوى عمل هذه الإدارات ومرجعيتها وأهدافها وإنجازاتها وأبرز التحديات والخطط المستقبلية.

من هنا تم الابتداء بالمشروعية، والرسالة، والأهداف، والاختصاصات للمجلس باعتباره الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية الفلسطينية، وبشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة، وينادى به الإشراف الإداري على الجهاز القضائي وذلك استناداً إلى أحكام قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002.

تطرق التقرير إلى دائرة **الأمانة العامة** المرتبطة مباشرة مع رئيس مجلس القضاء الأعلى، والتي منذ إنشائها وهي تشهد تطوراً كبيراً في المجال الإداري والفني والمهني في تطبيق أهدافها التي تندرج في إطار تقديم الدعم الإداري واللوجستي لمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، بالإضافة إلى دورها في تسيير أمور القضاة وشؤونهم من خلال دائرتين هما: دائرة شؤون دعم المجلس؛ ودائرة شؤون القضاة والأقسام التابعة لهما.

وقد حققت **الأمانة العامة** في الآونة الأخيرة نقلة نوعية من الناحيتين المهنية والإدارية في إدارة شؤون المجلس والقضاة، ويعزى السبب في ذلك إلى التطور الكمي والنوعي للطاقتين الإداريتين العاملةتين فيها منذ إنشائها وحتى الآن، فقد تم مؤخراً استحداث قسم الشكاوى في الأمانة العامة ليكون حلقة الوصل بين المواطنين وإدارة المجلس لتسهيل عملية متابعة الشكاوى الواردة للمجلس والرد عليها وفق القانون والآليات المعمول فيها. وقد بلغ عدد الشكاوى منذ تفعيل القسم أي منذ عام 2011-2014 (2014) شكاوى، كما أنجزت الأمانة تعديل نموذج الشكاوى المعتمد منذ سنة 2011 وتحميله على الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى، وتنظيم الآلية مع الجهات المختصة بشكل مباشر للتعبئة في البت بالشكاوى، ومتابعة الشكاوى عن طريق الفاكس والبريد الإلكتروني والاتصال الهاتفي المتكرر، لتخفيف العبء عن المواطن، مع شرح آلية تقديم الشكاوى ورودها.

وتمثلت **الرؤية المستقبلية للأمانة العامة** في استمرار تطوير مهارات الطاقم الإداري، وتحديث كامل وشامل لبيانات السادة القضاة الشخصية وزيادة التواصل مع الدوائر الأخرى لتحسين إنجاز المعاملات وإدراج قسم الشكاوى في الهيكلية كدائرة ذات اختصاص مع تحديد تبعيتها وإعداد برنامج خاص بالشكاوى وأرشفتها إلكترونياً وربطها مع دائرتي التفتيش القضائي والرقابة والجودة.

أما **المكتب الفني** والذي نصت المادة (9) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، والمادة (26) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (20) لسنة 2001 واللائحة التنفيذية رقم (1) لسنة 2006 على إنشائه وحددت المادتين المذكورتين على أن يختص المكتب باستخلاص المبادئ القانونية التي تصدر عن المحكمة العليا وتبويبها ونشرها وإعداد الأبحاث والآراء والدراسات القانونية اللازمة، وإعداد البحوث القانونية اللازمة بناء على طلب رئيس المحكمة أو إحدى دوائر المحكمة العليا، وإعداد مشاريع اللوائح التنفيذية لقانون السلطة القضائية وتقديمها للمجلس للتصديق عليها حسب الأصول وعقد الندوات، والحوارات التدريبية، والمؤتمرات القانونية، في الداخل والخارج، وما يستتبع ذلك من تنسيق مع الجهات المختصة وتلقي ما يرد من منح تعليمية، وعرضها على رئيس المجلس للنظر فيما يتبع بشأنها.

وبناء عليه فقد بدأ المكتب بجمع كافة الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا منذ نشأتها عام ٢٠٠٢ والمنعقدة في رام الله وغزة. ووضع المكتب الفني جميع الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا في متناول السادة القضاة والمهتمين بالقانون من خلال صفحة المفتحي الإلكترونية عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس جامعة بيرزيت، وتم ربط هذه القاعدة مع برنامج ميزان (٢) وإمكان السادة القضاة وحين النظر بأية قضية الوصول إلى الأحكام القضائية والتشريعات ذات العلاقة بكل سهولة. وقد حقق المكتب العديد من الإنجازات كنشر كتب المبادئ القانونية وإنجاز عملية النشر الإلكتروني، كما يقوم قسم البحوث والإحصاء في المكتب الفني على عمل الجداول الدورية والشهرية والسنوية بناءً على الكشوف الواردة من المحاكم، حيث نلاحظ أن العام ٢٠١٤ شهد ارتفاعاً في عدد الجداول وصلت إلى (٦٨) جدولاً وكذلك في عدد التقارير بواقع ٦٧ تقريراً عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٦٢ تقريراً عام ٢٠١٣؛ ونسب الفصل للوارد والمفصول والمدور من القضايا. ويعمل المكتب الفني بالتعاون مع دائرة التخطيط على إنشاء مكاتب قانونية في كل محكمة وقد قام المكتب بإعداد واختيار قوائم الكتب لجميع المكاتب التابعة لمجلس القضاء الأعلى، حيث يتولى المكتب الفني الإشراف على جميع المكاتب القانونية التابعة للمجلس ومتابعة عطاء المكاتب لغايات تزويد المكاتب بكتب جديدة.

كما تطرق التقرير إلى **دائرة التفتيش القضائي** والتي تعمل على ضبط الأداء المسلكي والمهني للقضاة وتقييم أدائهم، حيث قامت الدائرة بالعديد من الزيارات الدورية بلغت في العامين ٢٠١٣، (٧٤)، وفي العام ٢٠١٤ تم التحقيق في (١٤٢) قضية والفصل في (١٠٦) قضايا، وتراوح الفصل بين حفظ الأوراق والتوصية بالإحالة للملاحقة التأديبية وإشعار القضاة بالملاحظات على إجراءاتهم أثناء سير الدعوى، وتخطط الدائرة في العام ٢٠١٥ إلى إنجاز أعمال التقييم لكافة القضاة الخاضعين للتقييم في الدولة على أن يكون ذلك سنوياً بدلاً من مرة واحدة كل سنتين.

كما غطى التقرير نشاطات مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتعتبر هذه المرحلة هامة لما تم فيها من إنجازات على صعيد إدارات مجلس القضاء من ناحية، والعلاقة مع الشركاء المحليين والدوليين من ناحية أخرى. وقد جاء ذلك كله من خلال خطوات ممنهجة هدفت إلى الارتقاء بأداء السلطة القضائية وتفعيل الإدارات، وتطوير العلاقة مع الشركاء. ومن ذلك تفعيل عمل وإمكانيات الدوائر بإلغاء دائرة التدريب القضائي ومركز الأبحاث والدراسات القضائية، وعقد اجتماع مع دائرة التخطيط لمناقشة عمل الدائرة ووضع التصورات حول مجلس القضاء المستقبلية من حيث التمويل والخطط، ومناقشة بنود خطة قطاع العدالة. وإلحاحات تطورات في الشأن القضائي جرى تعيين أمين عام جديد وأمين عام مساعد لمجلس القضاء الأعلى وتعيين خمسة عشر قاضياً جديداً للصلح من خريجي المعهد القضائي الفلسطيني وإعلان مسابقة قضائية لاختيار عشرة متسابقين لإشغال وظيفة قاضي صلح، وإعلان التشكيلة القضائية ٢٠١٤/٢٠١٥ وإعلان مجلس القضاء الأعلى وبصورة استثنائية لمن يرغب من أعضاء النيابة العامة الانتقال للقضاء في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) بوظيفة قاضي صلح.

ولتطوير البنية التحتية وتحسين بيئة التقاضي تابع معاليه مشروع محاكم طولكرم والخليل وعقد الاجتماعات مع الشركاء المحليين والدوليين.

كما وعقد لقاء مع جمعية البنوك في فلسطين، حيث جاء اللقاء في إطار التشاور والتكامل بين السلطة القضائية والقطاعات الأخرى للاستجابة لاحتياجاتهم من جانب، وتطوير الأداء القضائي من جانب آخر، وخلص اللقاء إلى التوصية بتخصيص هيئة قضائية متخصصة في قضايا البنوك. وعقد لقاء مع اتحاد شركات التأمين، بهدف مناقشة ماهية احتياج القطاع الخاص لتطوير الأداء القضائي وتعزيز مناحات الاستثمار والتطور الاقتصادي في فلسطين. ومنذ تولى سعادة المستشار علي مهنا القضاء الأعلى تم عقد (١٧) جلسة مجلس قضائي.

وعمل على تطوير خدمات الجمهور بافتتاح التحديثات الجديدة لأفلام وصندوق محكمة بيت لحم وافتتاح صندوق محكمة رام الله الذي تم تحديثه بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية وبحث خطة عمل العام ٢٠١٥ بالتعاون مع نائب مدير برنامج الوصول للعدالة وسيادة القانون المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وحرص معاليه على إنجاز التدريبات القضائية والتي تمت خلال العام ٢٠١٤ وشملت نوعين من التدريبات: الأول يتعلق بالدورات التي عقدت داخل فلسطين (تدريبات داخلية)، والثاني ما عقد خارج فلسطين (تدريبات خارجية).

وتم عقد اجتماعات دورية مع مؤسسات شريكة مع رئيس المجلس، منها مع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء؛ بهدف تعزيز الشراكة في نطاق المعلومات الإحصائية الخاصة بالسلطة القضائية، وكذلك سلسلة اجتماعات تمت بين دولة رئيس مجلس الوزراء، ومعاليه للمتابعة والتواصل فيما يخص احتياجات السلطتين التنفيذية والقضائية وتعزيز العلاقة التكاملية بينهما. وكذلك عقد لقاء مع المؤسسة القانونية الدولية من أجل التحضير لتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين و سلسلة لقاءات مع ضيوف دوليين مثل؛ مسؤولة الطب العدي في مصر، وممثل لجنة الرباعية الدولية، وخبير الإعلام القضائي Mike Wicksteed. وقد استمر معاليه بلقاءات متعددة من أجل تبادل الخبرات مع نظم قضائية ودولية وشركاء فاعلون كزيارة المملكة الأردنية، وزيارة لبنان لحضور (مؤتمر المجلس الدستوري في بيروت) والمشاركة في مناسبات تعزز العلاقات الخارجية كالمشاركة في الاحتفال بعيد ميلاد الملكة إليزابيث والمشاركة في حفل ذكرى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى الحلقة الأولى في تنظيم العمل وتقديم كامل الدعم الإداري لمعاليه.

أما فيما يتعلق بدائرة العلاقات العامة والإعلام، فقد أشار التقرير إلى مركز الإعلام القضائي باعتباره وسيلة تفاعلية بين السلطة القضائية والجمهور ممثلاً بالأفراد والمؤسسات المجتمعية والإعلامية ويرتكز دوره على نحو رئيسي في تطوير قنوات الإيصال والتواصل مع الجمهور، وإيصال رسالة مجلس القضاء الأعلى من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال ما ينسقه من دورات ولقاءات بالتعاون مع الدوائر الأخرى في مجلس القضاء الأعلى، وتأسيس شركات عديدة ومختلفة ساهمت على نحو كبير في تطوير رؤية السلطة القضائية، وتحديد الأولويات وفقاً للاحتياجات.

ووفقاً لما ورد في الخطة الإستراتيجية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٣، فقد تمحورت أهداف المركز الإعلامي القضائي خلال العام ٢٠١٣ على اعتماد وإعداد متحدّين إعلاميين من الجسم القضائي، وتعزيز علاقات التنسيق مع المؤسسات الأهلية والحقوقية والأكاديمية، والتغذية الدورية لصفحة المجلس الإلكتروني العربية والإنجليزية بشكل متواصل بالمعلومات وأخبار المجلس، وبالتزامن مع توالي معالي القاضي علي مهنا منصبه واصل المركز الإعلامي خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤ العمل ضمن المحاور المعتمدة خلال العام ٢٠١٣، ليقوم بعد ذلك بالتركيز على الرؤية الجديدة للسلطة القضائية، ممثلة بالتطورات التي يجريها لضمان الوصول للعدالة كحق للمواطن، وفق العلاقة التكاملية وتعزيز الشراكة ما بين النيابة والمحامين والشرطة والضابطة العدلية والقضاء، وعصرنة رزمة القوانين القضائية، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني دون المساس باستقلال القضاء، وتعزيز دور أدوات التكنولوجيا الحديثة في إدارة الدعوى، والعمل على اعتماد آليات جديدة للتبليغ، ورفد الكادر القضائي بكادر وظيفي عالي التأهيل.

وفيما يتعلق بالعلاقات العامة والتي تعتبر العلامة المميزة في مجال التواصل المجتمعي مع الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة بما يخدم رؤية وأهداف المجلس، حيث تعمل على تخصيص جهودها من أجل الارتقاء بمهامها الحالية والمستقبلية.

أشار التقرير كذلك إلى أهم الإنجازات في مجال التواصل مع مؤسسات علمية عربية من أجل الحصول على اصداراتهم بما يخص الشأن القانوني، بالإضافة إلى مهام التواصل مع الدوائر والإدارات المختلفة لتنسيق الفعاليات، وكذلك التركيز على العديد من النشاطات من أجل زيادة فعالية التواصل الخارجي مع الشركاء المحليين والخارجيين من أجل إيجاد سبل التعاون من ناحية، وإيصال رسالة المجلس من ناحية أخرى.

وأستعرض التقرير في **القسم الثاني** أهم أعمال **إدارة المحاكم** والدوائر التابعة لها، حيث تتلخص في تطبيق القوانين والسياسات الإدارية المعمول بها في السلطة القضائية؛ كمتابعة الإجازات، وملفات الموظفين، والدوام الرسمي، ومتابعة الأمور المالية والإدارية المتعلقة بجميع الموظفين في الإدارات والمحاكم، وإتمام أعمال الصيانة للأجهزة الإلكترونية والبرمجيات وأبنية المحاكم، وانسجاما والتطورات التي يسعى معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى إحداثها لتعزيز القضاء، فقد ارتأى في حزيران ٢٠١٤ أن تدار إدارة المحاكم من قبل معاليه حتى يتسنى للقضاة التفرغ للعمل القضائي وليس للعمل الإداري. وتضم إدارة المحاكم العديد من الدوائر المنطوية تحت الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والتي تتمثل في:

دائرة الشؤون الإدارية، حيث استعرض التقرير السنوي الخاص بالدائرة للعامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إنجازات الدائرة التي تم تنفيذها من خلال أقسامها الثلاث: قسم شؤون الموظفين وقسم الرواتب والتعيينات وقسم الخدمات الإدارية، ويتناول كذلك أهم الأهداف التي يسعى كل قسم من أقسام الدائرة إلى تنفيذها خلال العام ٢٠١٣، وأهداف الدائرة وإنجازاتها خلال العام ٢٠١٤. ويتناول التقرير أيضاً أهم الإشكاليات والمعوقات والتحديات التي واجهت الدائرة خلال العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ويستعرض التقرير الاقتراحات والأهداف المستقبلية التي تسعى الدائرة إلى إنجازها خلال العام ٢٠١٥.

وعند تناول التقرير لأعمال **دائرة الشؤون المالية** فقد لوحظ أن موازنة مجلس القضاء الأعلى للسنة المالية ٢٠١٤ بلغت (١١,٢٥٠,٠٠٠) شيكل بزيادة عن العام الفائت بمقدار (٢٥٠٠٠) شيكل، كما لوحظ كذلك أن الدائرة تمكنت من تجهيز وإنجاز المعاملات المالية كافة ودون تأخير في حال ورودها إلى الدائرة المالية والتواصل مع المستفيدين من أجل استكمال المعاملات المالية التي بحاجة إلى متابعة وتدقيق ومتابعة عمل صناديق النثرية الموجودة لدى المحاكم ومتابعة النواقص لدى الصناديق وإعداد المطالبات المالية لاستعادة السلف، كما وتم متابعة الأمور المالية مع البنوك ووزارة المالية وذلك من أجل تفادي وجود عوائل للسنة المالية القادمة، كما تم أرشفة جميع المعاملات التي أنجزت على برنامج بيسان وأرسلت للبنك للصرف للمستفيدين.

وقد أشار التقرير إلى أن دائرة اللوازم والمخازن التي تعتبر شريانا حيويا وهاما لتغطية الاحتياجات الرئيسية للمحاكم والإدارات القضائية بكافة المتطلبات اللازمة لضمان حسن سير العمل، صمم لها برنامج يلبي متطلبات واحتياجات الدائرة ويعمل على ربطها مع المحاكم ودوائر المجلس بحيث تتمكن تلك الجهات من إرسال طلبات اللوازم عبر شبكة المجلس.

أما دائرة الرقابة والجودة والتي تقوم بعمل الزيارات الرقابية الإدارية لدوائر المحاكم كافة فإنها تعتبر من الدوائر الهامة والأساسية في مجلس القضاء الأعلى، حيث يقوم موظفو الدائرة بزيارة المحاكم وتدقيق الأعمال الإدارية لكافة الدوائر وإعلام رئيس المحكمة بالإيجابيات والسلبيات التي تم ملاحظتها، ورفع تقرير لمعالي رئيس المجلس بكافة الملاحظات الإدارية الخاصة بأعمال دوائر المحكمة، وتضمينها بالتوصيات اللازمة والضرورية لغاية تلافى الأخطاء وتعزيز الإيجابيات. وقد أنجزت الدائرة خلال العامين الماضيين كافة التحقيقات الإدارية المحالة من مجلس القضاء الأعلى إلى الدائرة ورفع التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة. وقد وضعت الدائرة ضمن خطتها ورؤيتها المستقبلية تصويب جميع الأخطاء الإدارية في المحاكم حال وجودها وإحاطة معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى بكافة المخالفات الإدارية حال وجودها وآلية تصويبها.

وتناول التقرير بالشرح والتحليل أعمال **وحدة التخطيط وإدارة المشاريع** باعتبارها أداة تطوير مؤسسي وتضطلع بمهام دعم وإسناد مجلس القضاء الأعلى في مجالات رسم وتنفيذ الخطة الإستراتيجية قصيرة المدى المتناغمة مع خطة قطاع العدالة الإستراتيجية، والخطة الوطنية للسلطة الفلسطينية، ومتابعة وتقييم الخطة الإستراتيجية.

وقد شهد العام ٢٠١٤ العديد من النشاطات والإنجازات والمتابعات مع المانحين في مجال البنية التحتية وتأهيل الكوادر وتطوير العمل.

فعلى صعيد التخطيط الاستراتيجي، تم دراسة ومناقشة الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧. ووضع الملاحظات المتعلقة بالقضاء والبرامج التطويرية لتلك الفترة. كما وتم العمل من خلال اللجنة المكلفة بتطوير الهيكل التنظيمي للمجلس على دراسة الاحتياجات الإدارية وتطوير رؤية مستقبلية لتنظيم العمل الإداري في السلطة القضائية بما يلبي طموحات موظفي السلطة القضائية ويضمن الكفاءة في العمل سواءً كان في المحاكم أو الإدارات، ويتم حاليا العمل على اعتمادها بالشكل النهائي لإقرارها من الجهات الرسمية المختصة.

وضمن أولويات وتوجيهات معالي رئيس المجلس، واستناداً إلى الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة وسياساتها التنفيذية، ومن خلال عمل اللجنة المكلفة بتطوير الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى، تم إنجاز خطة المجلس لعام ٢٠١٥.

بالإضافة إلى ذلك، وضمن فريق إعداد الموازنة السنوية الخاصة بمجلس القضاء الأعلى لعام ٢٠١٥، تم إنجاز كافة البرامج الإستراتيجية والأهداف والغايات الخاصة بنماذج الموازنة، حيث تم مناقشتها وتبنيها مع وزارة المالية.

كما وتم إنجاز دراسة لإمكانية فتح محكمة صلح في منطقة شمال غرب القدس، وذلك ضمن توجه رئيس مجلس القضاء الأعلى للعمل على اللامركزية في تقديم خدمات التقاضي وتسهيل وصول المواطنين إلى خدمات المحاكم.

وفي مجال البنية التحتية، وضمن خطة مجلس القضاء الأعلى فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية في مباني المحاكم في مختلف محافظات الضفة الغربية بهدف توفير بيئة عمل مناسبة ورفع كفاءة وفعالية عمل القضاء وتحسين وصول المواطنين للمعلومات الخاصة بقضاياهم، استمر العمل خلال العام ٢٠١٤ على استكمال عملية بناء وتطوير مرافق مجلس القضاء الأعلى وذلك من خلال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وعلى النحو التالي:

تأهيل المباني والمقرات وافتتاح محاكم جديدة:

أ) افتتاح محكمة صلح في مدينة يطا: تم العمل على تجهيز مبنى مستأجر في المدينة تحقيقاً لغاية وصول المواطنين للعدالة في التجمعات السكنية القريبة من المنطقة وبهدف تخفيف العبء القضائي على المحاكم في منطقة الجنوب، وتم تخصيص مساحات مناسبة لأقلام الصلح بقسميها الحقوق والجزاء، قاعات للقضاة، الكاتب العدل، دائرة التنفيذ، صندوق المحكمة، النيابة العامة، والشرطة والنظارات.

ب) تأهيل الجزء المخل من النيابة العامة في محكمة بيت لحم بالتنسيق مع مشروع كيمونكس، حيث تم القيام بأعمال إنشائية استكمالاً في مبنى محكمة بيت لحم بغرض التوسعة واستيعاب الموظفين الحاليين، بالإضافة إلى القيام بإعادة تقسيم المساحة الأمر الذي ساهم في تخصيص حيز لقلم السير، صندوق المحكمة، الأرشيف، وقلم الحقوق في قلمي الصلح والبداية.

مشروع بناء المحاكم

أ) المشروع الكندي: بناء مشروع المحاكم في مختلف مناطق فلسطين هو مبادرة من الحكومة الكندية لصالح الشعب الفلسطيني بشكل عام، ولقطاع العدالة بشكل خاص، وذلك من خلال بناء وتجهيز مرافق المحاكم في محافظتي الخليل وطولكرم، وقد تم البدء بالعمل في بعض هذه المشاريع وينسب إنجاز متفاوتة.

ب) المشروع الأوروبي: ضمن برنامج دعم سيادة القانون وتمويل من الاتحاد الأوروبي، سيتم تنفيذ إنشاء وتوسعة مباني المحاكم في عدة مواقع في فلسطين بالتعاون مع وزارة المالية وإشراف و متابعة وزارة الأشغال العامة والإسكان. ويتضمن المشروع إنشاء وتشطيب مبنى محكمة قلقيلية (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة طوباس (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة دورا (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة سلفيت (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة حلحول (صلح)، وتوسعة محكمة نابلس (أفقياً وعمودياً)، وتوسعة محكمة جنين (عمودياً).

وقد تم الانتهاء من وضع المخططات الخاصة لجميع المحاكم، حيث أن كل مساحة في المباني الجديدة تتلاءم مع الاحتياج الحالي والمستقبلي للمنطقة وجميعها تشمل في إنشائها جزءاً للنيابة العامة بالإضافة إلى الشرطة القضائية.

وعلى صعيد إدارة المشاريع، تم تنظيم زيارة لدائرة التفيتش القضائي للأردن بتاريخ ٢٩ و٣٠ نيسان / ٢٠١٤ للاطلاع على الإجراءات الإدارية والالكترونية المطبقة لديهم، للاستفادة منها وعكسها من خلال مشروع دعم التفيتش القضائي لدينا. ومراجعة لائحة التفيتش القضائي من قبل الخبير الذي تم تعيينه من قبل UNDP، وعرض التقرير على رئيس المجلس لمناقشته واعتماد التعديلات.

مشروع الاتحاد الأوروبي EU، فقد تم توقيع الاتفاقية الخاصة بالبدء به من خلال (مشروع تعزيز الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء الأعلى) وتم عقد أول اجتماع للجنة التوجيهية للمشروع في شهر كانون الأول / ٢٠١٤.

مشروع الشرطة الأوروبية EU POL COPPS، فقد أنهت الوحدة العمل على (Mapping Report) مع الخبير القضائي من الشرطة الأوروبية، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع رؤساء المحاكم، ومع رؤساء الدوائر على أن يتم تسليم التقرير لسعادة رئيس المجلس في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٥، للاطلاع على التوصيات ومناقشتها.

كما وتناول التقرير أيضاً الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات حيث سلط الضوء على أهم أهداف وإنجازات العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، واستعراض أهم الخطط المستقبلية للعام ٢٠١٥، حيث يلاحظ على نحو جلي أن تصميم البرامج اللازمة لضمان حسن سير العدالة وعلى رأسها برنامج إدارة سير الدعوى القضائية (الميزان) والذي يعمل حالياً بإصداره الثاني على متابعة جميع الملفات القضائية في جميع درجات التقاضي منذ لحظة تسجيلها إلى لحظة فصلها وأرشفتها، وأتمتة الإدارة وجعل نشاطاتها كافة تتم الكترونياً ومحوسبة تمت من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة باختصار الجهد والوقت وتسهيل المتابعة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن، وقد أفضى ذلك أن أصبح بإمكان المواطن الاستعلام وتقديم طلبات صرف

الدفعات الكترونيًا، والاستعلام عن القضايا الخاصة فيه بما فيها مخالفات السير، ووصولاً إلى استحداث نظام شبهي بالصراف الآلي ATM لتقديم الطلبات إلى دوائر التنفيذ على مدار ٢٤ ساعة، واستحداث مراكز خدمات ذاتية الكترونية على أبواب المحاكم لتقديم الطلبات في أي وقت. ويشير التقرير إلى أن الاستمرار في التقدم ومواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة يتطلب توفير الموازنة المالية اللازمة لتطوير الأجهزة والبرمجيات وعقد الدورات المتخصصة، ورفع الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة اللازمة، وتطبيق برنامج الميزان (٢) في المحاكم العسكرية بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة مع الجهات المعنية. وتطبيق برنامج الميزان (٢) في المحاكم الشرعية بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة مع الجهة ذات الاختصاص. ومن الأهداف المستقبلية للإدارة أعداد وتصميم برنامج محوسب خاص بالتفتيش القضائي وتطوير برنامج ميزان (٢) لملائمة نظام التسوية القضائية وتطوير برنامج ميزان (٢) ليتلاءم مع نظام العمر الافتراضي للدعاوى. وتطوير الخدمات الالكترونية في برنامج ميزان (٢) لحتوي خدمات أكثر وتشمل شريحة أكبر من المستفيدين.

تطرق التقرير أيضاً إلى أعمال مركز الأبحاث والدراسات القضائية للعام ٢٠١٣، حيث اتخذ معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى في النصف الثاني من العام ٢٠١٤ قراراً بإلغائه نظراً لقيام المكتب الفني بنفس مهامه وتطبيق طبيعة الرسالة والمهام والأهداف الملقاة عليهما. وأعتبر المركز هو المسؤول عن تقديم الخدمات القانونية لدوائر مجلس القضاء الأعلى، وانجاز أعمال تتعلق في الأبحاث والدراسات القانونية.

كذلك، فقد تطرق التقرير إلى عمل دائرة التدريب القضائي للعام ٢٠١٣ والذي كان يقع على عاتقها إعداد كادر قضائي وإداري متميز، وذلك من خلال تقديم كل ما هو جديد على الصعيد القضائي والإداري، وتوفير المعلومات للفئة المستهدفة من المتدربين، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تعد الدائرة خطة سنوية مع بداية كل عام. وتتضمن الخطة برامج تدريبية متنوعة، حيث توضع خصيصاً بناء على تقدير الاحتياجات التدريبية سواء أكان ذلك للسادة القضاة أو للكادر الإداري العامل بالسلطة القضائية. وتعمل الدائرة خلال العام على تنفيذ الخطة السنوية للتدريبات المعتمدة وذلك من خلال الترتيب والتنسيق والتنفيذ ليصار في نهاية الأمر إلى التقييم الذي يحدد حجم الاستفادة من هذه التدريبات، ويتم تحديد مواطن القوة والضعف من أجل أخذها بعين الاعتبار في المراحل القادمة.

والجدير بالذكر أنه وفي النصف الثاني من العام ٢٠١٤ اتخذ رئيس مجلس القضاء الأعلى قراراً بإلغاء دائرة التدريب القضائي نظراً إلى قيامها بنفس مهام المعهد القضائي الفلسطيني.

أما القسم الثالث من التقرير السنوي التاسع للسلطة القضائية ف يتطرق إلى أعمال المحاكم النظامية، وقد تم تحديد عدد من المؤشرات القابلة للقياس والمقارنة وذلك من أجل التعرف على أعمال المحاكم النظامية. والمؤشرات المعتمدة في هذا التقرير هي: مؤشر القضايا المدورة، مؤشر القضايا الواردة للمحاكم خلال السنة، مؤشر القضايا المفصلة، مؤشر القضايا المدورة والمدورة والواردة، مؤشر نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة، مؤشر نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز»، مؤشر متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً، ومؤشر

متوسط عدد القضايا المفصلة شهرياً؛ علماً بأن المؤشرات الثلاثة الأخيرة تم إضافتها لأول مرة في التقرير الحالي.

يتطرق الفصل الأول إلى مؤشرات أعمال محاكم الصلح، حيث تبين أن القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير عام ٢٠١٤ بلغ ٥٠٨٩١ ونسبة ارتفاع بلغ ١٩٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، وحدث ارتفاعاً في عدد القضايا المفصلة في جميع محاكم الصلح (حقوقية، وجزائية)، حيث وصل العدد في العام ٢٠١٤، (٥٠٥٢٥) قضية، أي بنسبة زيادة وصلت إلى ١٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، وأن الإنجاز الكلي في جميع محاكم الصلح للحقوق والجزاء عدداً قضايا السير بلغ في الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٥٧٪، ٦٠٪ على التوالي.

أما الفصل الثاني والذي تناول مؤشرات أعمال محاكم البداية فقد أظهر أن إجمالي عدد القضايا الواردة من القضايا المدنية والجزائية ارتفع عام ٢٠١٤ وبلغت ٧٠٦٠ قضية، بنسبة زيادة ٩٪ بالمقارنة مع السنة السابقة، وواكب ارتفاع القضايا الواردة ارتفاعاً في القضايا المفصلة عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٥٦٦٠ قضية، بنسبة زيادة بلغت ١٦٪ بالمقارنة مع السنة السابقة، وبلغ إجمالي نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» من القضايا المدنية والجزائية، ٢٩٪ عام ٢٠١٣، ولترتفع قليلاً عام ٢٠١٤ وتصل إلى ٣١٪، وبلغ إجمالي متوسط عدد القضايا المفصلة شهرياً ٤٧٢ قضية في عام ٢٠١٤، مقارنة ب (٣٩٦) قضية عام ٢٠١٣. وبلغ إجمالي متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً عام ٢٠١٤ (٥٨٨) قضية في حين كان عام ٢٠١٣ (٥٣٦) قضية.

وتناول الفصل الثالث مؤشرات أعمال محاكم البداية كافة بصفتها الاستثنائية وبين أن إجمالي عدد القضايا الواردة لمحاكم البداية بصفتها الاستثنائية المدنية والجزائية ارتفعت من (٤٠٦) قضية عام ٢٠١١، إلى (٤٤٣٩) قضية عام ٢٠١٢، ولتصل عام ٢٠١٣ (٤٤٦٠) قضية، ووصلت إلى (٣٦٤٣) قضية عام ٢٠١٤، وأن نسبة القضايا المفصلة إلى القضايا الواردة المدنية والجزائية قد بلغت في عام ٢٠١٣، ٨٩٪، وبلغت عام ٢٠١٤، ٨٥٪، وأن نسبة القضايا المفصلة لمجموع المدورة والواردة- الإنجاز قد شهد تحسناً، فمن ٤٩٪ عام ٢٠١٣ إلى ٥٤٪ عام ٢٠١٤.

أما الفصل الرابع والذي تناول مؤشرات أعمال محكمة الاستئناف فقد بين أن عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف رام الله شهدت ارتفاعاً مضطرباً ما بين ٢٠١١ - ٢٠١٤. فقد وصل عام ٢٠١٣ (٤١٢٩) قضية، وفي العام ٢٠١٤ (٥٤٨٣) قضية. وقد لوحظ أن نسبة القضايا المفصلة ارتفعت قليلاً خلال العام ٢٠١٤ لتصل إلى ٩٧٪ مقارنة مع ٢٠١٣، حيث كانت ٩٥٪.

كما شهد عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس ارتفاعاً مضطرباً ما بين ٢٠١١-٢٠١٤؛ فقد ارتفعت من (١٤٩٩) قضية عام ٢٠١١، وبلغت عام ٢٠١٣ (١٨٦٤) ولتصل إلى (٢٠٣٣) قضية عام ٢٠١٤، وأن نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة بلغت ٩٥٪ في العام ٢٠١٣ ولتنخفض قليلاً لتصل إلى ٩٤٪ في العام ٢٠١٤.

الفصل الخامس تطرق إلى مؤشرات أعمال محكمة النقض، حيث أظهرت البيانات أن عدد القضايا الواردة الكلية لمحكمة النقض شهدت ارتفاعاً كبيراً وبشكل ملحوظ خلال الفترة السابقة، حيث ارتفعت القضايا الواردة من (٤٣٦) قضية في العام ٢٠١١، إلى (٦٠٢) قضية عام ٢٠١٢، ولتصل في العام ٢٠١٣ إلى (١٢٦٩) قضية، وبلغت عام ٢٠١٤، (١٥٠٩) قضية بنسبة زيادة ١٨,٩٪ مقارنة بالسنة السابقة. رافق هذا الارتفاع ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المفصلة، فقد ارتفعت من (٣٧٨) قضية عام ٢٠١١ إلى (٧٠٢) قضية عام ٢٠١٢، وواصل العدد ارتفاعه ليصل إلى (١٣٥٨) قضية عام ٢٠١٣ ولكن حصل تراجع في عدد القضايا المفصلة عام ٢٠١٤ حيث وصل إلى (١١٠) قضية، وبلغت نسبة الإنجاز الكلي لقضايا محكمة النقض بشقيها الحقوق والجزاء ٥٤٪ عام ٢٠١٣، وانخفضت إلى ٤١٪ عام ٢٠١٤.

أما مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا في الفصل السادس أظهرت ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة من ٢٥٥ قضية عام ٢٠١٣ إلى ٣٢٧ قضية عام ٢٠١٤، وبلغت نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة ١٣٧٪ و ١٠٣٪، في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي. أما نسبة الإنجاز الكلي لقضايا محكمة العدل العليا فقد بلغت ٥٥٪ في العامين ٢٠١٣، ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بمؤشرات أعمال المحكمة العليا في الفصل السابع، فقد أظهرت البيانات ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (١٣) قضية عام ٢٠١٣، وذلك مقارنة في العام ٢٠١٢، حيث كان عدد القضايا (٦) فقط، ولتنخفض إلى (٥) قضايا في العام ٢٠١٤. وقد حققت المحكمة العليا في العام ٢٠١٤ ارتفاعاً كبيراً في عدد القضايا المفصلة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ عدد القضايا المفصلة (١٦) قضية مقارنة ب (١٢) قضية عام ٢٠١٣. ومن تتبع نسب المفصول إلى المدور والإنجاز الكلي وعدد القضايا المدورة إلى السنة القادمة يلاحظ أنه يوجد تطور إيجابي في خفض معدلات الاختناق القضائي في المحكمة العليا.

أما الفصل الثامن فقد تناول مؤشرات أعمال المحكمة الدستورية العليا، حيث يلاحظ أولاً أن قضايا المحكمة الدستورية، ولكن شهد عام ٢٠١٤ ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (٨) قضايا، وذلك مقارنة في العام ٢٠١٣، حيث كان عدد القضايا (٥) فقط. أما فيما يتعلق بنسب المفصول إلى الوارد والمدور (الإنجاز)، فقد بلغت هذه النسب ٥٧٪ عام ٢٠١٢ و ٢٥٪ عام ٢٠١٣ ووصلت إلى ٢٩٪ عام ٢٠١٤.

أما الفصل التاسع والأخير والذي تطرق إلى مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ، فإن البيانات تظهر أن القضايا الواردة لم يوازه ارتفاعاً في القضايا المفصلة، حيث بلغ الوارد في دائرة تنفيذ رام الله عام ٢٠١٣ (٦٩٥٥) قضية، تم فصل (١٩٤٦) قضية بنسبة فصل إلى الوارد ٣٤٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٧٨٥٤) قضية، تم فصل (٢١٤٤) قضية بنسبة فصل إلى الوارد ٢٧٪، وفي دائرة تنفيذ نابلس بلغ الوارد في العام ٢٠١٣ (٦٨٣٥) قضية، تم فصل (٣٥٧٤) قضية أي بنسبة فصل إلى الوارد ٥٢٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٧٥١٩) قضية، تم فصل (٤٧٨٨) قضية أي بنسبة فصل إلى الوارد ٦٤٪، وفي دائرة تنفيذ طولكرم بلغ الوارد (٤١٣٨) قضية عام ٢٠١١ وتم فصل (٢١٠٨) قضية بنسبة ٥١٪، في حين في العام ٢٠١٢ ورد (٥٣٧٣) قضية وتم فصل (٢٣٠٢) قضية بنسبة ٤٣٪.

وفي العام ٢٠١٣ ورد (٦٠٣٦) قضية، تم فصل (٣٤٩٦) قضية بنسبة ٥٨٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٦١١٢) قضية، تم فصل (٣٦٣٨) قضية بنسبة ٥٥٪.

ويلاحظ من مجموع البيانات الواردة أنه يوجد ارتفاعاً مضطرباً في مجموع عدد القضايا الواردة في دوائر التنفيذ في الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، بواقع (٤٧٧٣١)، (٥٠٣٨٨) قضية على التوالي، وبلغت نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة عام ٢٠١٤ (٥٨٪) مقارنة ب ٤٤٪ عام ٢٠١٣.



الفصل الأول الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى

مقدمة

الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى من أهم دوائر المجلس، نظراً لطبيعة المهام المنوطة فيها، وكونها مرتبطة مباشرة مع رئيس مجلس القضاء الأعلى وشؤون القضاة. ومنذ إنشاء الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى وهي تشهد تطوراً كبيراً وتساوعاً في المجال الإداري والفني والمهني انتقلت فيه لتواكب التقدم الذي شهده مجلس القضاء الأعلى في السنوات الأخيرة، واستقرت فيها على المسار الصحيح في تحقيق الأهداف التي أنيطت بها بما يتواءم ورسالة السلطة القضائية ورؤيتها، حتى أصبحت دائرة متكاملة تقدم خدماتها بمستوى حضاري وإطار منظم يساهم في تطبيق أهدافها التي تدرج في إطار تقديم الدعم الإداري واللوجستي لمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، بالإضافة إلى دورها في تسيير أمور القضاة وشؤونهم لأخذ دورها الطبيعي للنهوض بمستوى الخدمات والمهام التي تقدمها لقضاة المحاكم النظامية الفلسطينية على اختلاف درجات التقاضي، وتختص الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى بمسؤوليات ومهام إدارة شؤون مجلس القضاء الأعلى وشؤون القضاة من خلال دائرتين هما: دائرة شؤون دعم المجلس؛ ودائرة شؤون القضاة والأقسام التابعة لهما، وذلك من خلال العمل على تنسيق عقد اجتماعات المجلس وتنفيذ قراراته، ومتابعة الشؤون الإدارية للسلطة القضائية، بالإضافة إلى عدة مهام أخرى تدرج تحت بنود مختلفة كإعداد مسودات القرارات ومتابعة التشكيلات والانتدابات والتنقلات وما إلى ذلك مما تقتضيه مصلحة العمل.

نبذه عن الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى حلقة وصل رئيسية بين الإدارة العليا في مجلس القضاء الأعلى والسلطة القضائية في المحاكم النظامية. فهي تعنى بإدارة ومتابعة وتنظيم كافة شؤونهم لدى المجلس وباقي المؤسسات الأخرى، وتسهل إنجاز متطلباتهم في شتى المجالات.

وكانت الأمانة العامة قد باشرت اختصاصها في عام ٢٠٠٦ بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ الخاص بقواعد مباشرة مجلس القضاء الأعلى لاختصاصاته الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٠؛ والذي ينظم عمل المجلس ومهام واختصاصات الأمانة، واختيار الأمين العام ومساعدته والمدة الزمنية وغيرها من البنود الهامة التي تطرقت لعمل الأمانة.

وقد حققت الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى في الآونة الأخيرة نقلة نوعية من الناحيتين المهنية والإدارية في إدارة شؤون المجلس والقضاة، ويعزى السبب في ذلك إلى التطور الكمي والنوعي للطواقم الإداري العامل فيها منذ إنشائها وحتى الآن، فقد تعاقب في منصب الأمين العام كل من سعادة القاضي رشا حماد، وسعادة القاضي هالة منصور وسعادة القاضي عزت الراميني وسعادة القاضي حازم ادكيدك وسعادة القاضي محمود جافوس وسعادة

القسم الاول: إدارات ودوائر مجلس القضاء الأعلى

- الأمانة العامة
- المكتب الفني
- التفتيش القضائي
- مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى
- دائرة العلاقات العامة والإعلام

إنجازات الأمانة العامة ٢٠١٣ - ٢٠١٤ أولاً: الشكاوى

١. الإجراءات المنفذة

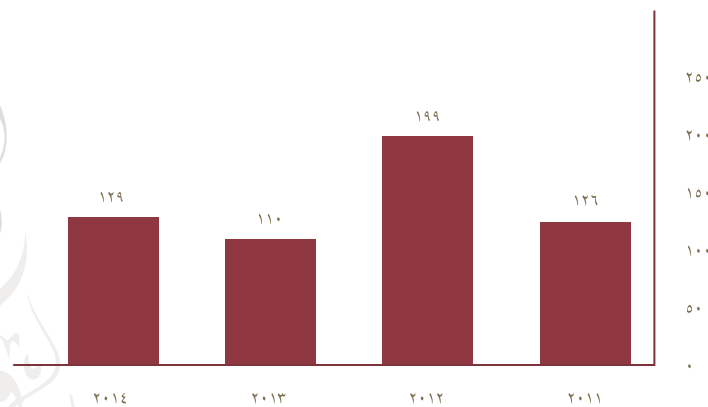
تتلقى الدائرة الشكاوى عن طريق الحضور الشخصي للمشتكي أو من ينوب عنه أو بالفاكس أو البريد الإلكتروني. ويتم متابعة الشكاوى وفق إجراءات معينة تبدأ باستلام الشكاوى من الشخص المشتكي، والاستيضاح منه على كافة الجوانب الواردة فيها، والاستفسار عن أية معلومات متعلقة فيها؛ ويتم التدقيق في نص الشكاوى والتحقق من هوية المشتكي. وتكتمل عناصر الشكاوى من الناحية الشكلية بالاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة لها، كما ويتم التدقيق بتوافر شروط تقديمها كأن تنصب على السلوك الشخصي للقاضي، والتصرف الإداري، والتأجيل المتكرر لقضية قيد النظر؛ ثم تقوم الدائرة بعرضها على الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى الذي بدوره يطلع على الشكاوى ويقوم بكتابة توصية وإحالتها لرئيس مجلس القضاء الأعلى؛ ليتم بعد ذلك إحالتها للدوائر المختصة بحسب أنواع الشكاوى. وبدورها تقوم الجهة المختصة بصياغة توصية نهائية حول الشكاوى، ليتم إقرارها من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى ومن ثم العمل على تنفيذها. ويأتي دور دائرة الشكاوى بعد ذلك في المتابعة والردّ على صاحب الشكاوى بنتيجة شكواه والإجراء المتخذ مع الحفاظ على سرية الإجراء الداخلي المتبع .

٢. شكاوى منفذة

بلغ عدد الشكاوى منذ تفعيل القسم أي منذ عام ٢٠١١-٢٠١٤ (٥٦٤) شكاوى، وقد جاءت كما هو مبين في الجدول والرسم البياني أدناه:

جدول رقم (١)

السنة	عدد الشكاوى
٢٠١١	١٢٦
٢٠١٢	١٩٩
٢٠١٣	١١٠
٢٠١٤	١٢٩



القاضي نزار منصور، الذين رسموا سياساتها العامة بما يتفق وأهداف الخطط الإستراتيجية والتطويرية للسلطة القضائية الفلسطينية، بالإضافة إلى زيادة عدد الكادر الإداري من حملة المؤهلات العلمية ومشاركتهم في دورات متخصصة في مجال عملهم.

وتم مؤخراً استحداث قسم الشكاوى في الأمانة العامة ليكون حلقة الوصل بين المواطنين وإدارة مجلس القضاء الأعلى من جهة ودائرة التفتيش القضائي من جهة أخرى وذلك لتسهيل عملية متابعة الشكاوى الواردة للمجلس والرد عليها وفق القانون والآليات المعمول فيها.

وتشارك الأمانة العامة في التحضير للعديد من المؤتمرات والورشات والمحافل القضائية كمؤتمرات قضاة الصلح والبداية والاستئناف، أو المؤتمرات السنوية كالمؤتمر القضائي ومؤتمر إدارة المحاكم.

وتعد الأمانة العامة تقارير دورية وإحصائيات حول تشكيلة القضاة على المحاكم وتوزيعهم الجغرافي حسب المحافظات بالإضافة إلى إعداد وتوزيع القضاة والتغير في أعدادهم وتقارير أخرى متعلقة بأوضاع القضاة في المحاكم حسب الاحتياج.

واصلت الأمانة العامة وفق الخطة التنفيذية لعام ٢٠١٤ لمجلس القضاء الأعلى التطور في أدائها، الأمر الذي ساهم في تحقيق بعض الأهداف التي وضعت لها من خلال العمل المتكامل بين دوائرها.

أهداف الأمانة العامة ٢٠١٣-٢٠١٤

١. التسيير الدائم لشؤون القضاة والمجلس وفق رؤية مجلس القضاء الأعلى، ورفع مستوى الأداء الوظيفي والارتقاء بمستوى الطاقم الإداري بالأمانة العامة في إدارة شؤون القضاة، إذ من الواجب السمو في تقديم الخدمة انسجاماً مع رؤية محددة.
٢. إقرار لائحة ناظمة (موضحة لمهام الأمانة العامة ووصفا لوظائف دوائرها).
٣. تطوير قدرات ومهارات الكادر البشري العامل في الأمانة العامة.
٤. تطوير برنامج شؤون القضاة الذي يعتبر أساساً لقاعدة البيانات ومرجعاً لبيانات القضاة وهو مطلب رئيسي لأهميته في تسهيل آلية تقديم الخدمة للسادة القضاة.
٥. تطوير نظام الأرشفة الإلكتروني عن الوضع القائم حالياً.
٦. تطوير آليات العمل مع اللجان المنبثقة عن المجلس .

اختصاصات ومهام الأمانة العامة

تتولى الأمانة العامة مجموعة من المهام والمسؤوليات التي أنيطت فيها بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ وأهمها:

١. إعداد موضوعات مشروع جدول الأعمال، وإبلاغ الأعضاء فيه، واستيفاء كافة الأوراق التي تقدم إلى المجلس أو تعرض على لجانه كما تتولى تنفيذ قرارات المجلس.
٢. إدارة الشؤون القضائية للسادة القضاة كافة.
٣. تلقي الشكاوى التي تهدف إلى خدمة المواطن وضمان المساءلة والشفافية لتحقيق العدل واكتساب ثقة المواطن وتعزيزه والتواصل الدائم معه.

٣. إنجازات تطويرية

تعديل نموذج الشكاوى المعتمد منذ سنة ٢٠١١ وتحميله على الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى، وقد عدل هيكله بناءً على المعوقات التي واجهتنا من خلال النموذج السابق مثل

(لمن توجه الشكوى، رقم الدعاوى، وتحديد المحكمة التي تنظر الدعوى).

تنظيم الآلية مع الجهات المختصة بشكل مباشر للتعبيل في البت بالشكاوى (مكتب رئيس المجلس، دائرة التفتيش، والشؤون الإدارية).

متابعة الشكاوى عن طريق الفاكس والبريد الإلكتروني والاتصال الهاتفي المتكرر، لتخفيف العبء عن المواطن، مع شرح آلية تقديم الشكوى وردودها.

ثانياً: الشؤون الإدارية للقضاة

١. اجتماعات المجلس (شؤون دعم المجلس) عام ٢٠١٣:

تم تنظيم انعقاد جلسات مجلس القضاء الأعلى والتي بلغ عددها (٢١) جلسة، وتوجيه الدعوات للأعضاء وإعداد جداول الأعمال، وبالتنسيق مع غزة ليتمكن أعضاء المجلس من المشاركة بالجلسات، وتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى، لاسيما القرارات المتعلقة بالتنسيب للسيد الرئيس لترقية وتعيين عدد من القضاة إلى مختلف الدرجات القضائية وغيرها.

٢. اجتماعات المجلس (شؤون دعم المجلس) عام ٢٠١٤:

تم تنظيم (١٧) جلسة لمجلس القضاء الأعلى ابتداءً من توجيه الدعوات للأعضاء وإعداد جداول الأعمال، وبالتنسيق مع غزة ليتمكن أعضاء المجلس من المشاركة بالجلسات إلى أن ينتهي الأمر بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى، لاسيما قرارات التنسيب للسيد الرئيس بترقية وتعيين القضاة إلى مختلف الدرجات القضائية، وشمل التنسيب لفخامة الرئيس تعيين خمسة قضاة صلح من طلاب المعهد اليمني، والتنسيب لتعيين عشرة قضاة صلح بعد إعلان نتائج المسابقة القضائية.

ثالثاً: الشؤون القضائية ٢٠١٣-٢٠١٤

قامت الأمانة العامة بإعداد مسودة التشكيلة القضائية التي صدرت في ٢٠١٣/٩/٢، ومساعدة رئيس المجلس وأعضائه على وضع تصور حول حركة وتوزيع القضاة على المحاكم النظامية، وتوفير كافة البيانات المطلوبة من أجل ذلك.

٢. تم إصدار مسودات للقرارات التي تنظم العمل في المحاكم ونقل وندب السادة القضاة بواقع (٣٤٨) قراراً تم المصادقة عليها من رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى.

٣. تقوم الأمانة العامة بشكل دوري بوضع مسودات لتجديد انتدابات السادة القضاة للدرجات القضائية المختلفة، وفق مقتضى الحال، تحقيقاً للمصلحة العامة، وتنفيذاً لتعليمات رئيس مجلس القضاء الأعلى.

٤. قامت الأمانة العامة بإعداد مسودة التشكيلة القضائية التي صدرت في ٢٠١٤/٨/٢٠، ومساعدة رئيس المجلس وأعضائه على وضع تصور حول حركة وتوزيع القضاة على المحاكم النظامية، وتوفير كافة البيانات المطلوبة من أجل ذلك.

٥. تم إصدار مسودات للقرارات التي تنظم العمل في المحاكم ونقل وندب السادة القضاة بواقع (٣٥٠) قراراً تم المصادقة عليها من رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى.

٦. تقوم الأمانة العامة بشكل دوري بوضع مسودات لتجديد انتدابات السادة القضاة للدرجات القضائية المختلفة وفق مقتضى الحال، وتحقيقاً للمصلحة العامة، وتنفيذاً لتعليمات رئيس مجلس القضاء الأعلى.

رابعاً: الشؤون الإدارية للقضاة ٢٠١٣-٢٠١٤

تواصلت الأمانة العامة في العام ٢٠١٣ مع مديرية الرواتب العامة وديوان الموظفين العام، وقامت بتنفيذ العلاوات الاجتماعية للسادة القضاة، والتي بلغ عددها (٥١) علاوة موزعة على تنفيذ علاوة المولود وعلاوة الزوجة والإعفاء الجامعي لأبناء القضاة وغيرها؛ ومتابعة رواتب السادة القضاة في قطاع غزة بعد انقطاعها، كما تم تنفيذ معادلة سنوات خدمة سابقة لبعض السادة القضاة، وتم تجديد جميع جوازات السفر الدبلوماسية لقضاة المحكمة العليا، والتواصل مع وزارة التربية والتعليم للحصول على نظام المساعدات والمنح للسادة القضاة، والتواصل مع وزارة الأوقاف لتوفير منح حج والاستمرار في إصدار تصاريح ليتمكن قضاة غزة من الحضور إلى مجلس القضاء الأعلى في رام الله.

كما تواصلت الأمانة العامة في العام ٢٠١٤ مع مديرية الرواتب العامة وديوان الموظفين العام، لتنفيذ العلاوات الاجتماعية للسادة القضاة، والتي بلغ عددها (٤٠) علاوة موزعة على تنفيذ علاوة المولود وعلاوة الزوجة والإعفاء الجامعي لأبناء القضاة وغيرها؛ كما تم مخاطبة ديوان الموظفين لعودة بعض القضاة من إجازات بلا راتب، وتم تجديد جميع جوازات السفر الدبلوماسية لقضاة المحكمة العليا، والتواصل مع وزارة الأوقاف لتوفير منح حج، والاستمرار في إصدار تصاريح ليتمكن قضاة غزة من الحضور إلى مجلس القضاء الأعلى في رام الله، والتعاون مع السفارة الأردنية لعمل تصاريح لقضاة غزة للسفر للأردن.

خامساً: الأرشيف الإلكتروني ٢٠١٣ - ٢٠١٤

تستمر الأمانة العامة في عملية الأرشيف لجميع الكتب والمراسلات الصادرة والواردة لديها، إذ قامت بأرشيف جميع الملفات الخاصة بالسادة القضاة إلكترونياً؛ كالتوثيق الرسمية والمراسلات ومحاضر الاجتماعات منذ العام ٢٠٠٢ وحتى تاريخه. وكذلك تحديث بيانات القضاة من أرقام جوالاتهم وأماكن السكن على برنامج شؤون القضاة لتسهيل الحصول عليها والتواصل معهم.

سادساً: المؤتمرات وورشات العمل ٢٠١٣-٢٠١٤

١. شاركت الأمانة العامة في العام ٢٠١٣ في الإعداد لمؤتمر قضاة البداية والصلح
٢. شاركت الأمانة العامة في العام ٢٠١٤ في مؤتمر إدارة المحاكم الذي تم عقده في أريحا بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٣.

سابعاً: توزيع منشورات ومطبوعات المكتب الفني ٢٠١٣-٢٠١٤

قامت الأمانة العامة بتوزيع منشورات وإصدارات المكتب الفني القانونية بشكل مستمر على جميع قضاة المحاكم النظامية وعلى المؤسسات الحكومية ليتم الاستفادة منها وتعزيز التواصل المستمر ما بين المجلس والجهات الرسمية، بالإضافة إلى ذلك في العام ٢٠١٤ تم توزيع الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» التي تصدر عن ديوان الفتوى والتشريع.

ثامناً: مهام أخرى أدتها الأمانة العامة خلال ٢٠١٣-٢٠١٤

١. التواصل المستمر مع المؤسسات الرسمية لمتابعة الشؤون الإدارية للسادة القضاة.
٢. التنسيق لمشاركة السادة القضاة في العديد من ورشات العمل التي ترعاها المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية المختلفة.
٣. جرى العمل مع اللجان المنبثقة عن مجلس القضاء الأعلى الإعلان عن عقد مسابقة قضائية بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٨، حيث وصل الأمانة العامة (٤٦١) طلباً وتقدم لامتحان (٣٩٠) شخصاً.

الفصل الثاني المكتب الفني

مقدمة

تجسد المحاكم بمختلف درجاتها السلطة القضائية، ويتولى مجلس القضاء الأعلى الإشراف عليها وإدارة شؤونها. وبحكم القانون تم إنشاء دوائر متعددة أنيط بها تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها السلطة القضائية والمحاكم.

وقد نصت المادة (9) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، والمادة (26) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001، على إنشاء المكتب الفني، وحددت المادتين المذكورتين على أن يختص المكتب الفني باستخلاص المبادئ القانونية التي تصدر عن المحكمة العليا وتبويبها ونشرها وإعداد الأبحاث والآراء والدراسات القانونية اللازمة. وكان المكتب الفني تم تفعيله عملياً في تشرين أول (أكتوبر) 2008، وبدأ بجمع كافة الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا منذ نشأتها عام 2002 والمنعقدة في رام الله وغزة خلال الست سنوات السابقة 2002-2008. وإيماناً منه بضرورة توفير الأحكام القضائية للمشتغلين بالقانون فقد وضع المكتب الفني جميع الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف في متناول السادة القضاة والمهتمين بالقانون من خلال صفحة المقتفي الإلكترونية عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس جامعة بيرزيت، وتم ربط هذه القاعدة مع برنامج ميزان (2) وصار بإمكان السادة القضاة وعند نظر أية قضية الوصول إلى الأحكام القضائية والتشريعات ذات العلاقة بكل سهولة.

ويختص المكتب الفني وفقاً للأئحته التنفيذية رقم (1) لسنة 2006 بما يلي:

1. استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا، فيما تصدره من أحكام، وتبويبها، ومراقبة نشرها.
2. إعداد البحوث القانونية اللازمة، بناء على طلب رئيس المحكمة أو إحدى دوائر المحكمة العليا.
3. إعداد مشاريع اللوائح التنفيذية لقانون السلطة القضائية، وتقديمها للمجلس للتصديق عليها حسب الأصول.
4. عقد الندوات، والدورات التدريبية، والمؤتمرات القانونية، في الداخل والخارج، وما يستتبع ذلك من تنسيق مع الجهات المختصة.
5. تلقي ما يرد من منح تعليمية، وعرضها على رئيس المجلس، للنظر فيما يتبع بشأنها.
6. الموضوعات الخاصة بجميع أوجه التعاون الدولي.
7. إعداد أهم القرارات التي يصدرها المجلس، والتي تهم أعضاء السلطة القضائية لتوزيعها عليهم.
8. إعداد المآخذ الفنية، والإدارية، التي يرى رئيس المجلس، إبلاغها للقضاة، لتلافيها.
9. إعداد تقنين شامل للمخالفات التأديبية للقضاة، والجزاءات المترتبة عليها، والإجراءات المتبعة بهذا الشأن، تمهيداً لإصداره في صورة تشريع يلحق بقانون السلطة القضائية.

4. استقبال طلبات التوظيف للالتحاق بالجهاز القضائي.
5. نشر قرارات الإهمال، بالجريدة الرسمية، الصادرة عن المحاكم لضمها في ملفات الدعاوى حسب القانون المعمول فيه.
6. تحديث يومي لبيانات السادة القضاة وذلك بتحديث التشكيلة القضائية وقرارات الانتداب وأية بيانات أخرى تتعلق بالسادة القضاة.
7. جرى في العام 2013 التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم مع عدد من المؤسسات والجامعات كجامعة النجاح الوطنية وهيئة القضاء العسكري.
8. التواصل المستمر مع المحاكم لاستقبال الجداول الشهرية.
9. التواصل المستمر مع المحاكم لاستقبال الإجازات الخاصة بالسادة القضاة وترصيدها.
10. تنظيم عمل الإندارات العدلية ومتابعتها مع وزارة العدل والمحاكم المختصة وأرشفتها.

تحديات عام 2013 - 2014

تمثلت أبرز التحديات في العام 2013 بموضوعين هما:
عدم توفر طاقم إداري من أجل متابعة الشكاوى
عدم توفر التمويل الكافي للمشاركة في دورات تدريبية للطاقم الإداري

أما العام 2014 فقد برزت التحديات التالية:

1. عدم توفر أماكن لوضع أرشيف وملفات الأمانة العامة
2. صعوبة الرد على المشتكين هاتفياً بفحوى نتيجة الشكاوى لعدم توفر رقم خاص محمول بدائرة الشكاوى
- عدم وجود سجلات رسمية للدائرة، كسجل الانتدابات، والإعارة، والشكاوى

استنتاجات واقتراحات

يتبين لنا مما سبق ذكره أن الأمانة العامة:
تسير وفق خطة واضحة تجاه التطوير في الانجازات التي وجدت من أجلها وتحديداً في العام 2014، حيث تم تجاوز العديد من التحديات والمعوقات السابقة.
هناك تطور نوعي واضح في الأداء والخدمات المقدمة من موظفي الأمانة العامة، خاصة وحدة الشكاوى التي زاد عملها بشكل كبير بسبب زيادة أعداد الشكاوى.
وضوح الإنشكاليات والمعوقات على نحو يسهل وضع الخطط والبرامج لتجاوزها.

أهداف عام 2010

تطوير مهارات الطاقم الإداري
عمل تحديث كامل وشامل لبيانات السادة القضاة الشخصية
زيادة التواصل مع الدوائر الأخرى لتحسين انجاز المعاملات
إدراج قسم الشكاوى في الهيكلية كدائرة ذات اختصاص مع تحديد تبعيتها
0. إعداد برنامج خاص بالشكاوى وأرشفتها إلكترونياً وربطها مع دائرتي التفتيش القضائي والرقابة والجودة.

١٠. اعداد المذكرات القانونية بناءً على طلب المحكمة العليا بشأن اي طعن معروض عليها.
١١. أية مسائل أخرى يطلبها رئيس المحكمة.

نبذة عن أعمال المكتب الفني

١. أصدر المكتب الفني عام ٢٠١٠ النشرة الأولى من إصداراته والتي اشتملت على الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة العليا في الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ في أربعة كتب هي:

١. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا للسنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.
٢. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية للسنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.
٣. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية لسنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.
٤. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية لسنة ٢٠٠٤.

في العام ٢٠١١ أصدر المكتب الفني النشرة الثانية والتي اشتملت على الكتب التالية:

١. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا للسنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.
٢. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية للسنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.
٣. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية للسنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.
٣. في العام ٢٠١٢ أصدر المكتب الفني النشرة الثالثة والتي اشتملت على الكتب التالية:
١. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.
٢. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.
٣. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.
٤. أصدر المكتب الفني أيضا في العام ٢٠١٢ كتاب مجموعة المبادئ الصادرة عن المحكمة العليا

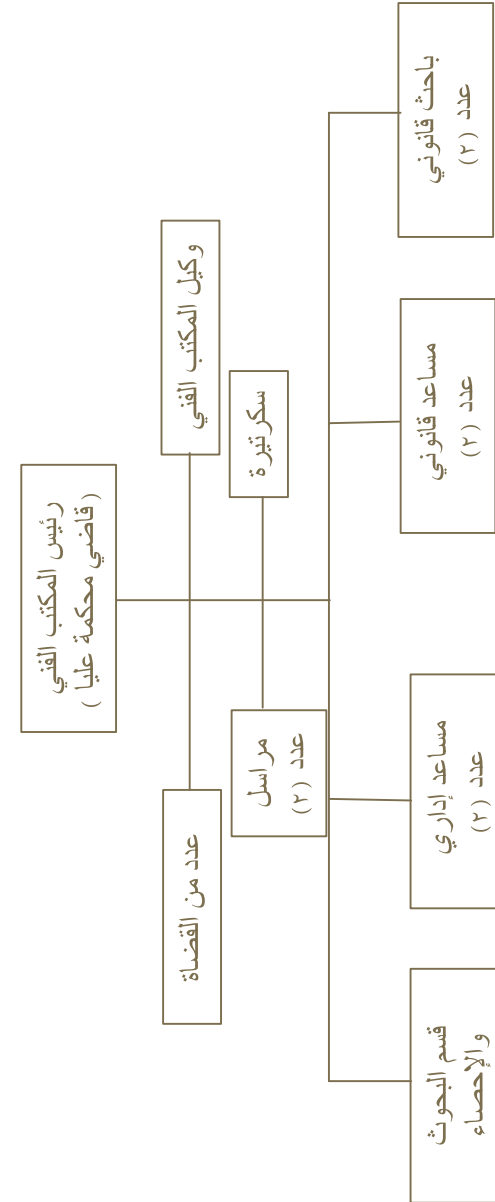
«الهيئات العامة»، وقد احتوى هذا الكتاب على الأحكام التي أصدرتها الهيئة العامة للمحكمة العليا والهيئة العامة لمحكمة النقض.

٥. عمل المكتب الفني على نشر القوانين ذات العلاقة بالشأن القضائي وفقا لآخر التعديلات التي طرأت على هذه القوانين بكتيبات صغيرة وقد اشتملت على ما يلي:

١. اشتمل الكتاب الأول على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ وقانون المحكمة الدستورية.
٢. اشتمل الكتاب الثاني على قانون البيئات في المواد المدنية والتجارية رقم (٤) لسنة ٢٠٠١.
٣. اشتمل الكتاب الثالث على قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١.
٤. اشتمل الكتاب الرابع على قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١.
٥. اشتمل الكتاب الخامس على قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠١ وقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ٢٠٠٢.

٦. تم استنباط المبادئ القانونية من أحكام المحكمة العليا لسنة ٢٠١٠ وطباعتها ومنتجتها تمهيدا لنشرها، وقد قارب الانتهاء من استنباط المبادئ القانونية لسنة ٢٠١١ كذلك، وتم الاتصال وبالتعاون مع دائرة التخطيط مع المانحين لغايات تمويل النشر وتم الاتفاق معهم على أن تحتوي النشرات القادمة على أبحاث قانونية معدة من قبل أساتذة وأكاديميين في الموضوعات ذات العلاقة بعملية التقاضي.

٧. يعمل المكتب الفني شهريا على تزويد معهد الحقوق في جامعة بيرزيت بكافة الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا لغايات نشرها على صفحة المقتفي الإلكترونية ومتابعة عملية النشر.
٨. يعمل المكتب الفني وبشكل دوري (شهري) على إحصاء القضايا التي تم فصلها في كافة المحاكم النظامية والقضايا المدورة والمسجلة حديثاً وتقديم تقرير إحصائي بهذا الخصوص لسعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى.
٩. إعداد واختيار قوائم الكتب لجميع المكاتب التابعة لمجلس القضاء الأعلى والمنوي إنشاؤها، وحصر الموجود واختيار كتب جديدة وتوفيرها في المكاتب؛ ويتولى المكتب الإشراف على جميع مكاتب المجلس.
١٠. يعمل المكتب الفني على إعداد الأبحاث والاستشارات القانونية التي تطلب من قبل رئيس المجلس وهيئات المحكمة، والمساهمة في صياغة العديد من مشاريع القوانين ذات العلاقة، إضافة إلى المشاركة في اللجان وحضور الورشات التي يتم تكليف المكتب بها من قبل رئيس المجلس.



أهداف المكتب الفني ٢٠١٣-٢٠١٤

١. نشر الوعي القانوني والقضائي في السلطة القضائية.
٢. دعم وبناء وتمكين مؤسسات السلطة القضائية للقيام بدورها الريادي.
٣. توفير المعلومات القانونية والقضائية والإدارية لصناع القرار في السلطة القضائية والمعنيين.
٤. التغلب على التراكم في القضايا.
٥. الوصول إلى نشرة دورية تشتمل على كل ما يصدر عن المحكمة العليا أولاً بأول.
٦. تدريب وتأهيل كادر قانوني مميز قادر على استخلاص المبادئ القانونية بشكل علمي، وقادر على إعداد الأبحاث القانونية وإبداء الرأي بشكل قانوني محترف.
٧. تأهيل كادر إداري وإحصائي قادر على التعامل مع إعداد الجداول الشهرية والدورية وتحليل واستقراء إنجازات المحاكم بشكل مهني عال ودقيق.
٨. تطوير العمل الإحصائي من حيث طبيعة الجداول الإحصائية التي يعدها قسم الإحصاء في المكتب الفني.
٩. تدقيق البيانات وجداول أعمال المحاكم الشهرية والدورية الواردة من أقلام المحاكم المختلفة.
١٠. تدقيق البيانات الورقية الواردة من المحاكم ومقارنتها مع البيانات المدخلة إلكترونياً على برنامج الميزان (٢) لضمان تطابق البيانات إلكترونياً وورقياً.
١١. إنشاء مكثبات قانونية في كل محكمة وتزويدها بعدد كافٍ من الكتب القانونية والمراجع.

إنجازات المكتب الفني ٢٠١٣-٢٠١٤

أولاً: النشر الورقي

قام المكتب الفني خلال العام ٢٠١٣ واستكمالاً لعملية نشر كتب المبادئ القانونية بإصدار الكتب التالية:

١. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١.
٢. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١.
٣. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١ في جزئين.

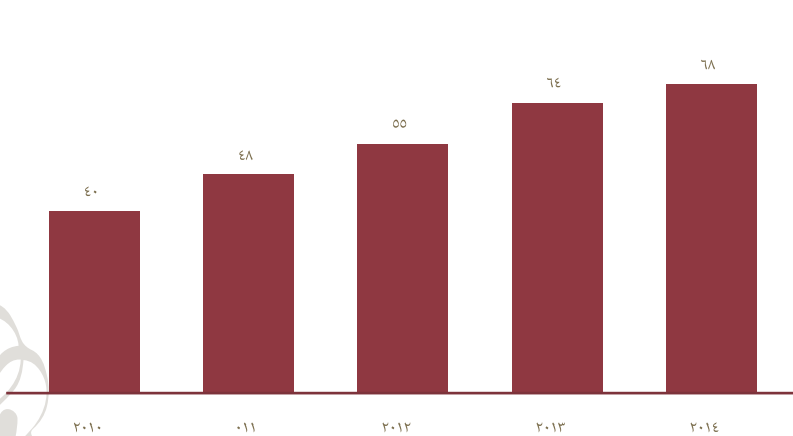
والجدول التالي يبين عدد التقارير والجدول المعدة لدوائر المجلس المختلفة للسنتين ٢٠١٣ - ٢٠١٤:

الجدول رقم (١)

الدائرة	عدد الجداول والتقارير ٢٠١٣	عدد الجداول والتقارير ٢٠١٤
مكتب الرئيس	١٣	١٤
دائرة الإعلام	٢	٠
التفتيش القضائي	١٦	١٤
الأمانة العامة	١٣	١٠
دائرة التخطيط	٣	٠
الإحصاء المركزي	١٧	٢٠

الجدول أعلاه يظهر أن زيادة طرأت في عدد الجداول والتقارير عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ بواقع ٦٧ الى ٦٢ على التوالي.

٢. التقارير: تم رفع التقارير الشهرية للجدول الإحصائية لمعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى للإطلاع على سير عمل كل المحاكم وكذلك إلى دائرة التخطيط والإعلام والأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى ودائرة التفتيش القضائي لمتابعة دورها الرقابي على سير عمل المحاكم، إضافة إلى رفع نسخة من التقارير الشهرية للجدول الإحصائية، وإنجاز تقارير تحليلية أخرى بناءً على طلب رئيس المجلس أو الدوائر أو المؤسسات ذات العلاقة الأخرى للأغراض الإحصائية. والرسم البياني أدناه يبين عدد الجداول الإحصائية ما بين ٢٠١٠ - ٢٠١٤، حيث نلاحظ أن العام ٢٠١٤ شهد ارتفاعاً في عدد الجداول وصلت إلى (٦٨) جدولاً.



رسم بياني يوضح عدد الجداول الإحصائية سنوياً ٢٠١٠ - ٢٠١٤

٣. المتابعة والتدقيق

يقوم قسم البحوث والإحصاء بمتابعة وتدقيق الكشوف اليدوية الواردة من المحاكم مع برنامج الميزان (٢) للتأكد من تطابق أعداد القضايا إلكترونياً وورقياً.



بعض منشورات المكتب الفني ٢٠١٣

٤. عمل المكتب الفني على نشر القوانين ذات العلاقة بالشأن القضائي وفقاً لآخر التعديلات التي طرأت على هذه القوانين بكتيبات صغيرة.
٥. استخلاص وتدقيق المبادئ القانونية وطباعتها وترميزها، وذلك استكمالاً لعملية النشر الورقي.
٦. متابعة تنفيذ الاتفاقية مع شركة CHEMONICS الممولة من USAID لتمويل طباعة ونشر كتب المبادئ القانونية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١، وفيما يخص طباعة كتب المبادئ لعام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ تم العمل والمتابعة مع دائرة التخطيط لتمويل طباعة ونشر كتب المبادئ القانونية.
٧. تزويد رئيس مجلس القضاء الأعلى وقضاة المحكمة العليا بمختلف القوانين وتعديلاتها والأنظمة واللوائح القانونية.

ثانياً: النشر الإلكتروني

يعمل المكتب الفني على إنجاز عملية النشر الإلكتروني بناءً على مذكرة التفاهم التي وقعت بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس جامعة بيرزيت للتعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق، وتم نشر مايلي:

نشر الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا شهرياً على صفحة المقتفي الإلكترونية.

نشر الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الاستئناف شهرياً على صفحة المقتفي الإلكترونية.

علماً بأنه قد تمت الإشارة على صفحة الإنترنت الخاصة بالمقتفي بأن هذه القاعدة للبيانات هي ثمرة تعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق، ولا بد من التنويه بأن المكتب الفني يعمل باستمرار على متابعة عملية النشر على المقتفي.

ثالثاً: الإحصاء

يقوم قسم البحوث والإحصاء في المكتب الفني على تنفيذ المهام التالية:

الجدول: يقوم قسم البحوث والإحصاء بعمل الجداول الدورية والشهرية والسنوية بناءً على الكشوف الواردة من المحاكم ونسب الفصل للوارد والمفصول والمدور من القضايا.

المتابعة والتدقيق مع رؤساء الأقسام والأقسام في حالة عدم تطابق الكشف الشهري الحالي مع الكشف الشهري السابق.

رابعاً: إبداء الرأي وإعداد الأبحاث والدراسات والأوراق العلمية القانونية

يقوم المكتب بناءً على طلب من رئيس المحكمة العليا أو الهيئات القضائية بإبداء الرأي والاستشارات للعديد من المسائل التي يكلف بها، ومن أهم الموضوعات التي تم العمل عليها عام ٢٠١٣:

١. مضبوطات منتجات المستوطنات.
٢. اكتساب عقار في فلسطين للمواطنين الأتراك من خلال الميراث.
٣. إعفاء قضايا الأحداث من الرسوم.
٤. تفسير مفهوم المادة (٢) من مرسوم تشكيل ديوان الفتوى والتشريع.
٥. ترقية القضاة.
٦. قرارات محكمة الصلح المحولة للمحكمة الدستورية.
٧. اقتطاعات الموظفين الموجودين في قطاع غزة.
٨. إنشاء محكمة صلح يطا.
٩. قضايا وزارة الأوقاف لدى المحاكم الفلسطينية النظامية.
١٠. قرارات المحكمة الكنسية بالقدس.
١١. الإعفاء القانوني للصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.

أما في عام ٢٠١٤ فقد كانت أبرز الأعمال التي قام فيها المكتب المواضيع التالية:

١. قضايا مقاطعة المستوطنات.
٢. قرارات قضاة التنفيذ بالمحكمة.
٣. مشروع قانون الأحداث.
٤. دائرة الإصلاح والتأهيل.
٥. تنفيذ الوكالات الدورية بموجب قرار قضائي.
٦. الفائدة المالية في محاكم غزة.
٧. وثائق تقييد الاسم.
٨. إبداء رأي حول صلاحية نشر دراسات وأبحاث العديد من القضاة.
٩. تعامل محكمة النقض.

خامساً: إعداد الأبحاث والدراسات والأوراق العلمية القانونية

قام المكتب الفني في العام ٢٠١٣ بإعداد أبحاث ودراسات في المواضيع التالية لمعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى:

١. القضاء المتخصص ودوره بالارتقاء بالعدالة.
٢. المحكمة الدستورية العليا (اختصاصاتها وإجراءات التقاضي فيها).
٣. رؤية السلطة القضائية في تطوير القضاء.
٤. التعليم القانوني ودوره بالارتقاء بالعدالة.

٥. ضرورة إصلاح المنظومة القضائية لمسايرة متطلبات الاقتصاد الحديث، (إنشاء محكمة تجارية كنموذج).

٦. تقرير ملخص حول دعوة رئيس هيئة مكافحة الفساد الأردنية بعنوان «تعزيز النزاهة في القضاء».

سادساً: الطاقم القضائي

قام الطاقم القضائي بالتعاون مع الطاقم القانوني والإداري في المكتب الفني بمهام متعددة خلال عام ٢٠١٤ مثل:

١. دراسة قضايا محكمة النقض الواردة للمكتب الفني للاطلاع والتحقق فيما إذا كانت الدعوى تنطوي على نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو الرجوع عن اجتهاد قضائي سابق، قبل عرض الملف على محكمة النقض.
٢. الإشراف على تعديلات القوانين التي يتم نشرها من قبل المكتب الفني.
٣. إبداء الرأي حول دراسات القضاة في المحاكم ومدى أهميتها للنشر.

سابعاً: الإشراف الفني على دوائر الكاتب العدل في المحاكم خلال عام ٢٠١٤

شارك المكتب الفني خلال العام ٢٠١٣-٢٠١٤ بالعديد من اللجان ذات العلاقة بالشأن القانوني، والإحصائي، والمشاريح، والبرامج المختلفة بين دوائر المجلس ومؤسسات أخرى، ومن أهمها:

١. لجنة الحكم والأمن والعدالة لدراسة مؤشرات قطاع العدالة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
٢. لجنة متابعة مشروع إنشاء المكاتب في المحاكم الفلسطينية.
٣. لجنة متابعة اجتماعات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومجلس القضاء الأعلى.
٤. اللجنة الفرعية لقطاع العدالة.
٥. عضوية هيئة تحرير مجلة قضاؤنا التي تصدر عن مجلس القضاء الأعلى.
٦. لجنة إعداد التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى.
٧. فريق التميز لقطاع العدالة.
٨. فريق التدقيق الداخلي لمجلس القضاء الأعلى.
٩. لجنة النوع الاجتماعي.
١٠. لجنة الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦.
١١. لجنة تحليل البيانات الإحصائية.

ثامناً: الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات

شارك المكتب الفني في العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات خلال العام ٢٠١٣-٢٠١٤ في مختلف المجالات القانونية والإحصائية والإدارية، ومن أهمها عام ٢٠١٣:

١. مبادئ الصياغة التشريعية.
٢. مبادئ التخطيط.
٣. المشاركة في اجتماع مشروع تقييم قدرات المؤسسات الشريكة في قطاع العدالة.

٤. صياغة الكتب والمراسلات الإدارية والتدقيق اللغوي.
 ٥. الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر ICDL.
 ٦. إدارة واستخدام السجلات الإدارية والمركزية.
 ٧. تصميم النماذج والاستثمارات.
 ٨. التحليل الإحصائي SPSS.
 ٩. ورشة عمل حول ترويج الإستراتيجية الوطنية للإحصاءات الرسمية.
 ١٠. ورشة عمل حول الإحصاءات والأسعار والأرقام القياسية.
 ١١. ورشة عمل حول التصنيفات الإحصائية.
 ١٢. ورشة عمل حول تحليل وتشخيص النظام الإحصائي الوطني.
 ١٣. ورشة عمل حول القضاء العسكري.
 ١٤. المؤتمر الدولي حول الإحصاءات الرسمية ٢٠١٣.
 ١٥. مؤتمر قضاة الصلح والبتا في المحاكم الفلسطينية.
- الميزان، حيث لا يمكن الاعتماد على البيانات الموجودة على برنامج الميزان دون وجود النسخة الورقية من قلم المحكمة.
٢. تأخر وصول البيانات الورقية من أقلام المحاكم بداية كل شهر، مما يتسبب بتأخير إنجاز التقارير الشهرية.
 ٣. عدم توفر طابعة ملونة في المكتب الفني لطباعة الرسم البياني من التقارير الشهرية ملوناً.
 ٤. الحاجة لدورات قانونية تتعلق بالصياغة التشريعية وأسس استنباط المبادئ القانونية والتحليل الإحصائي.
 ٥. نقص الكادر الإداري والإحصائي والقانوني في المكتب الفني مما يعيق عملية النشر الورقي والإلكتروني.
 ٦. عدم وجود تمويل دائم لطباعة منشورات المكتب الفني أو زيادتها وتنوعها.

استنتاجات واقتراحات

- يقدم المكتب الفني المساندة لجميع الهيئات القضائية في المحكمة العليا والسادة القضاة ومكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى ودائرة التفيتش القضائي والإعلام، ولقضاة المحاكم والمحامين والمعنيين بالشأن القانوني من خلال منشوراته المختلفة، متوخياً نشر الفائدة العلمية والإسهام في تطوير الجهاز القضائي الفلسطيني بكلية، من هنا نقترح:
١. تطوير كفاءة الكادر القانوني والإداري والإحصائي لزيادة وإضافة تطور نوعي في عمل المكتب بكافة أقسامه من خلال الدورات التدريبية وورش العمل.
 ٢. دعم الجانب اللوجستي للمكتب الفني وتطوير معداته والبيئة التي يعمل فيها الموظفين.
 ٣. توفير الدعم والتمويل المستمر لمنشورات المكتب الفني.
 ٤. دعم كوادر المكتب الفني بعدد إضافي من الموظفين.

الرؤية لعام ٢٠١٥

١. العمل على تطوير الكوادر القانونية والإدارية بشكل محترف.
٢. العمل على تطوير العمل الإحصائي وتحليل البيانات على أسس علمية متطورة لضمان السرعة والدقة في المعلومات.
٣. العمل على عقد ورشات ولقاءات مع رؤساء أقلام المحاكم والتنفيذ للتوافق على آلية عمل موحدة ومترابطة لضمان وصول البيانات الشهرية بدقة وبسرعة وفي الوقت المحدد.
٤. العمل على زيادة عدد ونوعية المنشورات، وإدخال منشورات جديدة تهم الشأن القانوني.

أما في عام ٢٠١٤ فقد كانت أبرز اللقاءات التي عمل عليها وشارك فيها المكتب كما يلي:

١. لقاء حول دراسة جريمة الواسطة مع مركز أمان.
٢. لقاء حول التعريف بالنوع الاجتماعي.
٣. لقاء حول دراسة القتل على خلفية الشرف من إعداد القاضي احمد الأشقر.
٤. حضور ورشة إقليمية في المملكة المغربية حول الاجتهاد القضائي لحماية حقوق المرأة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
٥. حضور ورشة عمل حول تقوية آليات التنسيق حول العنف المبني على أساس الجنس من خلال تفعيل نظام التحويل «تكامل» وتوفير خدمات الطب العدي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة.
٦. حضور ورشة عمل حول الخطط والبرامج الإحصائية لعام ٢٠١٥ مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
٧. حضور مؤتمر إدارة المحاكم لعام ٢٠١٤.

تاسعا: المكتبات

يعمل المكتب الفني بالتعاون مع دائرة التخطيط على إنشاء مكتبات قانونية في كل محكمة. وقد قام المكتب بإعداد واختيار قوائم الكتب لجميع المكتبات التابعة لمجلس القضاء الأعلى، حيث يتولى المكتب الفني الإشراف على جميع المكتبات القانونية التابعة للمجلس ومتابعة عطاء المكتبات لغايات تزويد المكتبات بكتب جديدة.

أبرز تحديات ٢٠١٣-٢٠١٤

- في إطار سعي المكتب الفني لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، فإنه يواجه بعض التحديات التي تعيق الوصول إلى بعض الأهداف أو جزء منها، ومن أبرز هذه التحديات:
١. عدم وجود تطابق بين جداول أعمال المحاكم الواردة من أقلام المحاكم شهرياً وبرنامج

الفصل الثالث دائرة التفتيش القضائي

مقدمة

تعتبر السلطة القضائية سلطة مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويحدد القانون طرق تشكيلها واختصاصاتها، ويتولى مجلس القضاء الأعلى الإشراف على المحاكم وإدارة شؤونها بحكم القانون من خلال إنشاء دوائر متعددة بقصد تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها السلطة القضائية وعلى رأسها إقامة العدل وإنفاذ القانون. ولعل أفراد قانون السلطة القضائية ثلاثة فصول و(١٧) مادة للتفتيش القضائي ما يشي بأهمية دائرة التفتيش القضائي كمكون أساس في مجلس القضاء الأعلى، وترتبط على الغايات التي وجدت من أجلها وخلاصتها ضبط العملية القضائية مسلماً وأداء، وبالتالي ترتيب الأثر القانوني الواجب اتخاذه من قبل مجلس القضاء الأعلى حول الترقية من عدمها والعقوبة التأديبية.

نبذه عن الدائرة

نظراً لما تقوم به المحاكم بممارسة المهام الموكلة إليها طبقاً للقانون من قضاة، فإن الحاجة تكون ماسة إلى ضبط أدائهم المسلكي والمهني، وقد رأى المشرع الفلسطيني، أسوة بتشريعات أخرى وعلى وجه الخصوص التشريعات العربية، ضرورة أن يشعر القضاة أن عملهم ليس بمنأى عن الرقابة، وأن كانت الرقابة متعددة من بينها الطعن بالإحكام الصادرة من قضاء أدني إلى قضاء أعلى درجة كالاستئناف والنقض؛ إلا أن الرقابة على مسلك القاضي وتقييم أدائه لا يقل أهميته عن رقابة الطعن.

من هنا حرص المشرع الفلسطيني على ضرورة إنشاء دائرة أطلق عليها اسم دائرة التفتيش القضائي لتنض بأعمال أرقابه المسلكية والمهنية التي ينتهجها القضاة، حيث نصت المادة (٤٢) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ على:

١. تنشأ دائرة للتفتيش القضائي على القضاة تلتحق بمجلس القضاء الأعلى تؤلف من رئيس المكتب الفني وعدد كاف من قضاة محكمة الاستئناف أو من هم في مرتبتهم من أعضاء النيابة العامة.
٢. يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة لدائرة التفتيش القضائي يبين فيها اختصاصاتها والقواعد والإجراءات اللازمة لأداء عملها وعناصر تقدير الكفاية بما فيها الدورات التدريبية وأسباب إلغاء أحكام القاضي أو نقضها أو تعديلها.
٣. تقدير الكفاية بإحدى الدرجات التالية: (ممتاز، جيد جداً، جيد، متوسط، دون المتوسط).

أهداف الدائرة عام ٢٠١٣

١. إنهاء ظاهرة الاختناق القضائي (تراكم القضايا) في المحاكم من خلال متابعة رئيس الدائرة مع رؤساء المحاكم ورؤساء الهيئات القضائية.
٢. احتساب معدل الفصل الشهري للقضايا في المحاكم واستخلاص نسبة الفصل على نحو دوري.
٣. رفع كفاءة القضاة من خلال المشاركة في دورات تدريبية مستمرة.
٤. زيادة عدد قضاة التفتيش في دائرة التفتيش القضائي.
٥. زيادة عدد الموظفين الإداريين في الدائرة ليتسنى إنجاز الأعمال المطلوبة في الوقت المحدد.

إنجازات الدائرة عام ٢٠١٣

أولاً: التفتيش الدوري على المحاكم

قامت الدائرة بالعديد من الزيارات الدورية من ٢٠١٣\١٢\٢٠ لغاية ٢٠١٣\١٢\٣١ والتي وصل عددها إلى (٧٤) زيارة شملت محاكم الاستئناف والبداية والصلح. وقد سجلت الدائرة العديد من الملاحظات التي تم رصدها على سير عمل قضاة المحاكم، وجرت المتابعة عبر المراسلات التي سجل فيها ملاحظات على عمل القضاة.

ثانياً: التفتيش المفاجئ على المحاكم

أجرت الدائرة تفتيش مفاجئ على قضاة المحاكم للاطلاع على سير إدارة الجلسات ومدى التزام السادة القضاة بتأدية واجباتهم، وهيبة الجلسة، وتعاملهم مع أطراف الدعوى وحسن استماعهم للشهود؛ حيث يتم كتابة تقارير عن أدائهم ووضعها في ملفاتهم. وقد وصل عدد الزيارات المفاجئة للمحاكم (٣٦) زيارة.

ثالثاً: الشكاوى

وصل عدد الشكاوى المحالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى حسب ما ورد بلائحة التفتيش القضائي (١٠٠) شكوى، تم فصل (٩١) شكوى بعد التحقيق فيها ورفع النتائج والتوصيات لمعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى وترحيل (٩) شكاوى لعام ٢٠١٤ كونها وردت في نهاية العام ٢٠١٣.

رابعاً: التظلمات

نظرت دائرة التفتيش القضائي بكافة التظلمات التي قدمت للدائرة بناء على ما ورد بلائحة التفتيش رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ مادة (٢٦) وتم إحالتها لمعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى حسب ما ورد أعلاه.

خامساً: المشاركة في مؤتمر أجهزة التفتيش القضائي العربي الموحد الذي عقده المركز العربي للبحوث والدراسات القضائية في بيروت.

سادساً: مشاركة قضاة التفتيش في دورات وورشات العمل التي أعدت من قبل دائرة التدريب القضائي.

سابعاً: إدخال برنامج مراسلات الصادر والوارد الإلكتروني خاص بالدائرة وربطه بجميع دوائر المجلس والمحاكم.

ثامناً: تفعيل برنامج ميزان (٢) في دائرة التفتيش القضائي، حيث شاركت الدائرة بورشة العمل الخاصة بالبرنامج.

أهداف الدائرة عام ٢٠١٤

- شهد العام ٢٠١٤ نقلة وتطوراً نوعياً في أهداف وغايات العمل في دائرة التفتيش القضائي، وذلك بالاستناد إلى الأساس القانوني للأئحة التنفيذية والتي تتمحور في النقاط التالية:
١. أن يكون التفتيش هو المكون الأساس والأداة للنهوض بقطاع العدالة في إطار الالتزام الدقيق باحترام القانون والحرص على تعزيز استقلال القضاء.
 ٢. الحرص على حسن الأداء القضائي من خلال متابعة مباشرة وحثيثة من قبل معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى.
 ٣. توحيد مناهج العمل الإجرائية وسلامة التطبيقات القانونية المتصلة بوقائع كل دعوى.
 ٤. تأكيد الثقة في نفس القاضي وجعله يؤمن بأن مهمة التفتيش لا تنحصر باكتشاف الأخطاء وإقامة الدليل عليها، وإنما هو أداة لزيادة كفاءته المهنية، وتحقيق قضاء عادل وقوي، وتكريس وتحصين مفهوم استقلالية السلطة القضائية انسجاماً مع مبدأ فصل السلطات والمقر دستورياً.
 ٥. تطوير مناهج التأهيل المستمر للقضاة بعدما تم اعتماد التدريب والتأهيل سياسة راسخة بالتعاون والتنسيق مع المكتب الفني.
 ٦. التعامل بحزم وصرامة وبدون هوادة في رصد ومعالجة ومعاقبة أي خلل مهني أو فساد أخلاقي أو ممارسات سلبية تمس سمعة القضاء ونزاهته وشفافيته.

إنجازات الدائرة عام ٢٠١٤

- بعد مراجعة وتحليل نتائج الإنجازات في العام ٢٠١٤، نلاحظ أن المؤشرات المرتبطة بالأهداف سجلت تقدماً واضحاً وملموساً ويمكن قياسه على المستوى الكمي من حيث العدد والحالات، والمستوى الكيفي وهو ما يتصل بالتدريب ورفع الكفاءات لطواقم العمل الإداري والقضائي، وإعمال وتنفيذ القانون نصاً وروحاً، وفيما يلي هذه الإنجازات:
١. تم رفد دائرة التفتيش القضائي بخمسة قضاة، حيث كانت الدائرة بحاجة إلى عدد كاف من قضاة التفتيش. وقد تحقق ذلك بموجب التشكيلات القضائية النافذة بتاريخ ٢٠١٤/٩/١.
 ٢. بالرجوع إلى الإحصائيات سجلت دائرة التفتيش القضائي (١٤٢) قضية تحقيقية، فصلت منها (١٠٦) قضية، وتراوح الفصل بين حفظ الأوراق، والتوصية بالإحالة للملاحقة التأديبية، وإشعار القضاة بالملاحظات على إجراءاتهم أثناء سير الدعوى.
 ٣. الدائرة بصدد إغلاق الملفات التحقيقية المدورة والبالغ عددها (٣٦) قضية.
 ٤. وحديثاً، انتهجت دائرة التفتيش القضائي توثيق إجراءات التحقيق بموجب محاضر تشتمل على واقع سماع الشهود وإبراز المستندات وتاريخ فتح التحقيق وإقفاله خلافاً للنهج السابق.
 ٥. وضعت دائرة التفتيش القضائي جدولاً زمنياً يغطي جميع الزيارات المعلنة بمختلف المحاكم وتنظيم التقارير اللازمة لكل الزيارات وجرى إعلان هذه المحاكم بموعدها مسبقاً.
 ٦. بدأت الدائرة بإجراء الزيارات الفجائية، حيث بدأت بمحكمة صلح وبداية الخليل و صلح دوراً وتم تنظيم تقارير بخصوص ذلك.
 ٧. اعتمدت دائرة التفتيش القضائي بالتعاون مع المكتب الفني المواضيع القانونية الصالحة للتدريب المستمر للقضاء.

٨. انطلاقاً من الرؤية الحديثة لتطوير عمل دائرة التفتيش القضائي اصطحب معالي رئيس المحكمة العليا رئيس الدائرة في زيارة خارجية لكل من الأردن ورومانيا بغية الاطلاع على عمل دائرتي التفتيش في كلا البلدين والاستفادة من تجربتهم في التفتيش القضائي.
٩. باشرت دائرة التفتيش القضائي جمع العينات من القضايا المختلفة لغايات إعداد التقارير اللازمة حول التقييم لإغراض حصول كل قاضٍ على حقه في الترقية، وتعمل الدائرة على تكثيف جهودها لانجاز هذه المهمة في القريب العاجل تمهيداً لرفعها لمجلس القضاء الأعلى.

تحديات العام ٢٠١٣ - ٢٠١٤

شهد العام ٢٠١٣ التحديات التالية:

١. نقص عدد القضاة في دائرة التفتيش القضائي، حيث أن العدد الموجود حالياً لا يتناسب مع حجم العمل وعدد المحاكم في الوطن.
٢. عدم توفر وسائل نقل خاصة بالتفتيش القضائي تففي بالعرض المطلوب.
٣. عدم وجود نظام الكتروني خاص بالشكاوى والأرشفة.
٤. أما العام ٢٠١٤ فقد شهد تكرار وإستمرار بعض تحديات العام الفائت وبرزت تحديات جديدة، نجلها في النقاط التالية:
١. خلو الدائرة من نصوص ناظمة للتخصصات المختلفة تجعل كل قاضٍ من قضاة التفتيش مختص بنوع محدد من القضايا (العينات) مدني، جزائي، تجاري، أمور مستعجلة.. الخ. وبالتالي فإن اعتماد مبدأ التخصص المستند إلى نصوص ناظمة له يشكل تطوراً وإبداعاً في أعمال التفتيش وينعكس إيجابياً على مسيرة العمل القضائي الذي يتولاه مجلس القضاء الأعلى.
٢. قلة الخبرة في الإلمام بقواعد التفتيش يتطلب زيادة الخبرة العملية لدى قضاة التفتيش سواء بعقد الدورات أو حضور الندوات، و/أو القيام بزيارات خارجية للاطلاع على أعمال دوائر التفتيش الأجنبية والعربية.
٣. إيجاد حل لمشكلة المواصلات وحركة السيارات المرتبطة بوقت محدد بالدوام الرسمي في دائرة حركة السيارات التابعة لمجلس القضاء الأعلى، مما يتسبب بالوصول المتأخر لقضاة التفتيش إلى المحاكم، وبعد انتهاء جلسات المحاكم أحياناً، نظراً إلى بعد المسافات وهو ما ينعكس سلباً على الغاية من التفتيش.
٤. تعتمد دائرة التفتيش القضائي على الكادر الإداري كجهاز مساند لعملها، الأمر الذي يستدعي تطوير مهاراتهم بعقد دورات متخصصة لتعميق تجربتهم المتصلة بأدائهم، لكي ينعكس ذلك إيجاباً على عمل الدائرة.

استنتاجات واقتراحات عام ٢٠١٤

١. اعتماد مبدأ التخصص الناظم لأعمال قضاة التفتيش المستند إلى نصوص مؤداها تفعيل هذا النهج في سبيل التحقيق الأمثل لغايات الدور المنوط بالتفتيش القضائي.
٢. عقد دورات وندوات وتنظيم زيارات خارجية تصب في رفع كفاءة أداء المفتش القضائي المهنية.

الفصل الرابع مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

مقدمة

يغطي هذا التقرير نشاطات مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي علي مهنا، والتي تعتبر مرحلة هامة من مراحل عمل المجلس لما تم ويتم فيها من إنجازات على صعيد إدارات المجلس القضاء من ناحية، والعلاقة مع الشركاء المحليين والدوليين من ناحية أخرى. وقد جاء ذلك كله من خلال خطوات ممنهجة هدفت إلى الارتقاء بأداء السلطة القضائية وتفعيل الإدارات، وتطوير العلاقة مع الشركاء، ويعتبر مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى الحلقة الأولى في تنظيم العمل وتقديم كامل الدعم الإداري لرئيس مجلس القضاء الأعلى، و تلقي المراسلات الواردة إلى المكتب الداخلية أو الخارجية وأرشفتها ومتابعتها. ويقوم بإعداد مشاريع الردود على المراسلات الواردة بغية توقيعها من قبل رئيس المجلس. وأيضاً متابعة البريد الصادر من مكتب رئيس المجلس، بالإضافة إلى تنظيم مواعيد إجتماعات ولقاءات رئيس مجلس القضاء الأعلى. والتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى لتنظيم جلسات مجلس القضاء الأعلى ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس القضائي. ومتابعة وتنسيق الزيارات الخارجية والداخلية التي يقوم بها رئيس مجلس القضاء الأعلى وأعضاء المجلس والسادة القضاة، بالإضافة إلى متابعة وتنسيق الإجتماعات الداخلية والخارجية كاجتماع الدوائر والهيئة العامة للمحكمة العليا ورؤساء المحاكم وأيضاً الإجتماعات التي يقوم بها رئيس المجلس مع جهات من خارج مجلس القضاء الأعلى، وتنفيذ المقررات المنبثقة عن هذه الاجتماعات. ومن مهامه أيضاً أرشفة كافة المراسلات الصادرة والواردة سواء الحديثة منها أو القديمة. ومتابعة دائرة العلاقات العامة لاستقبال كافة الوفود سواء من داخل فلسطين أو خارجها والتواصل مع المؤسسات والمشاركة في مناسباتها وأيضاً متابعة عمل المركز الإعلامي الذي يعمل على تغطية أخبار المجلس ونشاطاته ويشرف على الصفحة الإلكترونية للمجلس.

أهداف المكتب

١. تقديم الدعم الإداري لرئيس مجلس القضاء الأعلى.
٢. تلقي المراسلات الواردة إلى مكتب رئيس المجلس سواء المراسلات الداخلية أو الخارجية وأرشفتها ومتابعتها.
٣. إعداد مشاريع الردود على المراسلات الواردة بغية توقيعها من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى.
٤. متابعة المراسلات الصادرة من مكتب رئيس المجلس وإعداد المسودات ومتابعتها.
٥. تنظيم مواعيد رئيس مجلس القضاء الأعلى.
٦. التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس القضاء لتنظيم جلسات المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه.
٧. متابعة وتنسيق الزيارات الخارجية والداخلية التي يقوم بها رئيس مجلس القضاء وأعضائه والسادة القضاة.

٣. إيجاد وسائل نقل خاصة لقضاة التفتيش مستقلة عن تعليمات دائرة الحركة التابعة لمجلس القضاء، وتكون مرتبطة بمتطلبات عمل دائرة التفتيش لأغراض الوصول في الوقت المناسب تحقيقاً للغاية التي يتولاها قاضي التفتيش من وراء مراقبة عمل القاضي أثناء المحاكمة.

٤. عدم المساس بعدد قضاة التفتيش الذين أصبح عددهم ملائماً لعمل التفتيش.
٥. العمل على تنفيذ التوصيات المتعلقة بتفادي السلبات المثبتة في تقارير الزيارات التفتيشية.
٦. العمل على توفير الأساليب الحديثة لتطوير أداء الجهاز الإداري لدى دائرة التفتيش القضائي.

أهداف الدائرة عام ٢٠١٥

١. إنجاز أعمال التقييم لكافة القضاة الخاضعين للتقييم في الدولة على أن يكون ذلك سنوياً بدلاً من مرة واحدة كل سنتين.
٢. توثيق العلاقة مع الدائرة الفنية من حيث المبادرة بطرح المواد الصالحة للتدريب القضائي المستمر على نحو يؤدي إلى تطوير الفكر القضائي تحقيقاً للعدالة.
٣. إعادة النظر في معايير التقييم المهني لأداء القضاة من خلال صياغة لائحة جديدة ناضمة لعمل دائرة التفتيش القضائي بمفاهيم جديدة تعتمد على السرعة والدقة في الانجاز.
٤. تعزيز ثقة القضاة بالتفتيش على اعتبار أنه أداة ورافعة مكملة للنهوض بالأداء العملي لرسالة القضاء بعيداً عن المساءلة ووصولاً إلى توفير الأجواء الملائمة لعملهم.

٨. متابعة وتنسيق الاجتماعات الداخلية والخارجية مع رئيس مجلس القضاء الأعلى كاجتماع الدوائر والهيئة العامة للمحكمة العليا ورؤساء المحاكم وتنفيذ القرارات المنبثقة عن الاجتماعات.
٩. أرشفة كافة المراسلات الصادرة والواردة سواء الحديثة منها أو القديمة.
١٠. التنسيق مع الدائرة الإعلامية لاستقبال الوفود من داخل فلسطين وخارجها وتغطية أخبار المجلس على موقعه.

إنجازات المكتب في هذه المرحلة أولاً: تفعيل عمل وإمكانيات الدوائر

١. إلغاء دائرة التدريب القضائي ومركز الأبحاث والدراسات القضائية، كون المعهد القضائي الفلسطيني والمكتب الفني يقومان بنفس المهام.
٢. عقد اجتماع مع دائرة التخطيط لمناقشة عمل الدائرة، وتصورات مجلس القضاء المستقبلية من حيث التمويل والخطط، كما تم مناقشة بنود خطة قطاع العدالة.
٣. عقد اجتماع مع موظفي المركز الاعلامي القضائي لمناقشة مهامه، ودوره في تعزيز ثقة الجمهور بالقضاء.
٤. البدء في تنفيذ برنامج مراكز التميز للموظفين الإداريين في السلطة القضائية، والتمويل من الوكالة الأمريكية USAID، ويهدف البرنامج إلى احداث تغيير إيجابي في مجلس القضاء الأعلى سواء من حيث تدريب موظفين أو ترميم أبنية بعد دراسة الاحتياجات الفعلية.
٥. عقد لقاء مع نائب مدير البرامج في مؤسسة Tnap: لبحث آليات عمل إدارات ووحدات مجلس القضاء الأعلى وأبرزها وحدة التخطيط وإدارة المشاريع، ووحدة تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى دوائر التنفيذ ودوائر التبليغات في المحاكم.
٦. التواصل الدائم مع الأمين العام لمجلس القضاء للوقوف على عمل الأمانة ومتابعتها.
٧. عقد لقاء مع الشرطة الأوروبية لبحث مقترحات تحسين أداء إدارات مجلس القضاء الأعلى، ولمناقشة الدراسة التي أعدها كريس بول بعد زيارة سابقة أجراها لمجلس القضاء الأعلى.
٨. اجتماع مع مدير عمليات الإتحاد الأوروبي، برئاسة إريك مينيجر من أجل مناقشة بناء قدرات إدارة المحاكم من حيث الأنظمة الإدارية والكوادر البشرية، وتفعيل آليات إدارة وقت الدعوى أمام المحاكم.
٩. تعيين كتيبة في محاكم (جنين، الخليل، نابلس، بيت لحم، ورام الله).
١٠. تعيين موظفي إعلام وعلاقات عامة.
١١. تعيين محاسبين في كل من (رام الله، نابلس، جنين، بيت لحم، والخليل).

ثانياً: تطورات في الشأن القضائي

١. تعيين أمين عام جديد وأمين عام مساعد لمجلس القضاء الأعلى.
٢. تعيين خمسة عشر قاضياً جديداً للصلح من خريجي المعهد القضائي اليمني.
٣. إعلان مسابقة قضائية لاختيار عشرة متسابقين لإشغال وظيفة قاضي صلح، تبعه امتحان تحريري وشفوي ومقابلة شخصية حدد بناء عليها الفائزون لإشغال تلك الوظائف، ومن ثم قام مجلس القضاء الأعلى على تنسيب الأسماء لسيادة الرئيس

٤. اعلان التشكيلة القضائية ٢٠١٤/٢٠١٥.
٥. إعلان مجلس القضاء الأعلى وبصورة استثنائية لمن يرغب من أعضاء النيابة العامة الانتقال للقضاء في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) بوظيفة قاضي صلح.

ثالثاً: تطوير البنية التحتية وتحسين بيئة القاضي

١. متابعة مشروع محاكم طولكرم والخليل وعقد الاجتماعات مع الشركاء المحليين والدوليين لتذليل أي عقبة.
٢. اجتماع مع رئيس الممثلة الكندية لمناقشة ترتيبات البنية التحتية التي تتطلبها منشآت محاكم طولكرم والخليل.
٣. عقد لقاء مع قائد قوات الأمن الوطني: لبحث التعاون المشترك فيما يتعلق بمجمع محاكم الخليل، والتسريع في تهيئة البنية التحتية وذلك لتوفير احتياجات الأمن الوطني البديلة، وكيفية ترتيب الاحتياجات اللوجستية لنقل المنشآت التابعة للأمن الوطني.
٤. عقد لقاء مع مدير UNOPS بهدف الوقوف على مستجدات مشروع محكمة طولكرم المركزية، والعمل على تذليل بعض العقبات لاستكمال تنفيذ المشروع.
٥. عقد اجتماع مع وفد من الوكالة الكندية للتنمية الدولية برئاسة شون بويد مدير المساعدات بالوكالة، لبحث آخر التطورات التي جرت على مشروع بناء مجمعي محاكم الخليل وطولكرم، حيث ناقش الاجتماع آلية تنفيذ المشروع وتحديد مسؤوليات كل جهة، وأهم العقبات التي تعترض عملية التنفيذ.
٦. نقل دائرة التفتيش القضائي إلى مبنى مجلس القضاء الأعلى.
٧. نقل محكمة الجمارك إلى مجمع المحاكم.

رابعاً: الجهود القضائية في تحسين البيئة الاقتصادية والاستثمارية

١. عقد اجتماع مع اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين.
٢. عقد لقاء مع جمعية البنوك في فلسطين، حيث جاء اللقاء في إطار التشاور والتكامل بين السلطة القضائية والقطاعات الأخرى للاستجابة لاحتياجاتهم من جانب، وتطوير الأداء القضائي من جانب آخر، وخلص اللقاء إلى التوصية بتخصيص هيئة قضائية متخصصة في قضايا البنوك.
٣. عقد لقاء مع اتحاد شركات التأمين، بهدف مناقشة ماهية احتياج القطاع الخاص لتطوير الأداء القضائي وتعزيز مناخات الاستثمار والتطور الاقتصادي في فلسطين.
٤. توقيع مذكرة تفاهم مع سلطة النقد، تهدف إلى تعزيز قدرات وإمكانيات قاعدة بيانات نظام المعلومات الائتماني من خلال الاستفادة من قرارات المحاكم المتعلقة بالمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والمواطنين، وذلك بهدف الإفصاح عنها في التقرير الائتماني تحقيقاً للمنفعة العامة.
٥. إعداد قضاة متخصصين في مجالات القضايا العمالية، قضايا البنوك، قضايا التأمين،



جانب من الاجتماع مع القنصلية الفرنسية

٥. عقد اجتماع مع الإتحاد الأوروبي برئاسة رئيس العمليات لبعثة الاتحاد الأوروبي في فلسطين سيرجيو بيكولو، حيث بحث الاجتماع إنشاء قضاء متخصص بالأحداث في فلسطين، وتخصيص قضاة للنظر في قضايا الأحداث، وذلك بتدريبهم وفقا للاتفاقيات الدولية والقوانين ذات الصلة التي تراعي مصلحة الحدث.

سادسا: مناقشة سياسات العمل واحتياجاته وآليات الارتقاء بالأداء

١. عقد اجتماع مع رؤساء هيئات الجنايات بهدف الوقوف على تحديات العمل وتوحيد السياسات القضائية التي تهدف إلى تحقيق الردع العام وفق ضمانات المحاكمة العادلة، كما ناقش الاجتماع أبرز القضايا التي تعزز من انتاجية العمل القضائي.
٢. عقد اجتماع مع رؤساء محاكم الاستئناف ومناقشة السياسات الموحدة.
٣. عقد اجتماع مع قضاة التنفيذ ومناقشة مجريات العمل.
٤. عقد اجتماع مع قضاة المحكمة العليا.
٥. تنفيذ جولات تفقدية على المحاكم والاطلاع على سير العمل والإحتياجات، والجولة شملت (محاكم رام الله، طوباس، طولكرم، سلفيت، قلقيلية، جنين، نابلس، الجمارك، والكاتب العدل).

سابعا: جلسات مجلس القضاء الأعلى

منذ تولي سعادة المستشار علي مهنا القضاء الأعلى تم عقد (١١) جلسة مجلس، خمس جلسات عقدت في الفترة الواقعة ما بين ٢٠١٤-٦-٢ و ٢٠١٤/٨/٢٥، والباقية ناقشت المواضيع التالية حسب الجدول التالي:

قضايا الشركات والعلامات التجارية، حيث يختص قضاة محدون بنظر هذه القضايا ضمانا لجودة القرارات القضائية وحتى يتم فصلها بأسرع وقت ممكن، ويعمل مجلس القضاء الأعلى على تدريب القضاة الذين تم اختيارهم للتخصصات السابقة بالتعاون مع الشركاء في وزارة العمل، جمعية البنوك، اتحاد شركات التأمين، وسلطة النقد.

خامسا: تطوير مفاهيم حقوق الإنسان بالتوافق مع توقيع دولة فلسطين على المعاهدات الدولية

١. عقد اجتماع مع وفد من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بهدف إيجاد شراكة فاعلة بين المؤسسات الداعمة لمفاهيم حقوق الإنسان في تصميم البرامج التدريبية للقضاة والموظفين، وتنفيذ خطة التنمية الخاصة بحقوق الإنسان.
٢. عقد اجتماع مع مؤسسة سيلين فاونديشن من أجل مراعاة حقوق الإنسان في القضاء الفلسطيني سواء من خلال العمل القضائي أو المرافق العامة التي تقدم خدمة للجمهور.
٣. عقد اجتماع مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، برئاسة كريم لاهيجي ومدير عام مؤسسة الحق شعوان جبارين، حيث ناقش الاجتماع انضمام فلسطين إلى (٢٠) اتفاقية دولية تستطيع خلالها تمرير رسالتها إلى المجتمع الدولي، وتنص الإتفاقيات على التزام السلطة الوطنية بكافة مؤسساتها؛ باتفاقيات حقوق الإنسان، ورفض التمييز، والمساواة أمام القانون، وناقش الطرفان التشريعات العسكرية بما فيها عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وتم التطرق لرؤية مجلس القضاء لمسألة أحكام الإعدام في الضفة وفي قطاع غزة.



٤. عقد اجتماع مع القنصلية الفرنسية، ضم كلا من ملحق التعاون الجامعي والمؤسساتي أوليفيه دوفور، وملحق التعاون الإقليمي في مجال العدل آن ماري موريس، ومستشار التعاون أوغستن فافرو، وبحث الاجتماع سبل التعاون المشترك، وركز على مسألة القضاء الإداري وقضاء الأحداث في فلسطين وسبل تطويرهما، وأكد معالي المستشار علي مهنا على أهمية التدريبات القضائية على وضع القوانين والأنظمة في فلسطين وكيفية إدارة الدعاوى في المحكمة، مؤكدا على أن القضاء الفلسطيني معني بتبادل الخبرات مع القضاء الفرنسي من خلال المعهد القضائي الفلسطيني.

يبين الجدول التالي المواضيع التي ناقشها مجلس القضاء الأعلى في جلساته

المواضيع
انتداب قضاة
تكليف وإنهاء تكليف قضاة
إنفاذ القوانين المعدلة المصادق عليها من قبل الرئيس
إلغاء دوائر في السلطة القضائية
تظلمات قضاة
إعلان مسابقة لتعيين عشرة قضاة
حلف بمين ل (10) قاضيا جديدا للصلح
إحالة إلى التحقيق
عزل قاض
التشكيلة القضائية
الموافقة على نقل مقرات محاكم الجمارك واستئناف ضريبة الدخل ودائرة التفتيش القضائي
إعادة تنظيم هيكلية السلطة القضائية
تنسيب مجموعة قضاة من غزة إلى درجة قاضي عليا
إعلان استثنائي لمن يرغب بالمحافظات الجنوبية من أعضاء النيابة الانتقال للعمل كقاض
قبول استقالة قاض من غزة
إنهاء انتداب قاض كوكيل وزارة العدل وانتدابه كرئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية

٣. بحث خطة عمل العام ٢٠١٥ بالتعاون مع نائب مدير برنامج الوصول للعدالة وسيادة القانون المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) السيد كارولين جريدون، والتي تأتي استجابة لتوجهات رئيس المجلس لتطوير العمل القضائي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتركز الخطة على تطوير نقاط التماس مع الجمهور في المحاكم مثل: دائرة التنفيذ والكاتب العدل والتبليغات، بالإضافة إلى استمرار دعم وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في المجلس، كما تعرض أهمية تطوير وحدة الشكاوى وحقوق الإنسان في المجلس.



جانب من اجتماع بحث خطة عمل ٢٠١٥

٤. إطلاق الخدمات الإلكترونية لمراجعي المحاكم من خلال موقع مجلس القضاء الأعلى، حيث تشمل هذه الخدمات ما يلي:

- خدمات المتقاضين ومخالفات السير: حيث يمكن لمراجعي محاكم الصلح والبدائية بما فيهم أصحاب مخالفات السير أن يتابعوا قضاياهم ومحاضرها ومرفقاتها ومواعيد جلساتهم، من خلال حساباتهم الخاصة على موقع مجلس القضاء الأعلى، كما أصبح بالإمكان دفع مخالفات السير في أية محكمة من محاكم الوطن
- خدمات مراجعي دائرة التنفيذ: وخصوصا مستحقي دفعات (النفقة، الأوراق التجارية، والمبالغ المالية المقررة بموجب أحكام قضائية)، حيث أصبح بإمكان مراجعي دائرة التنفيذ متابعة قضاياهم من خلال الدخول إلى حساباتهم الخاصة على موقع مجلس القضاء الأعلى، والذي يتيح لهم فرصة تقديم الطلبات إلكترونيا دون الحاجة للحضور إلى المحكمة، إذ يظهر الحساب كافة تفاصيل القضايا
- خدمات المحامين: حيث طوّر المجلس أربع خدمات إضافية للمحامين وهي:
 - تمكين المحامين من تقديم طلبات استرداد الأمانات وتحديد مواعيد المراجعة إلكترونيا من مكاتبهم.
 - تطوير برنامج ميزان (٢) على نحو يمكن القاضي من معرفة مكان وجود المحامي أمام أية هيئة قضائية أو محكمة بمجرد الضغط على اسم المحامي الموكل في القضية التي هو بصدد نظرها.

ثامنا: المشاركة بفعاليات عامة

١. مؤتمر المعهد القضائي في أبو ديس
٢. المؤتمر السادس لقطاع الأمن الفلسطيني
٣. المشاركة بتأبين عضو المجلس التشريعي المرحوم أحمد شريم
٤. مؤتمر قطاع العدالة، والتأكيد على الحاجة لإصدار قانون خاص بالعدالة الانتقالية لوحدت القضاء بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لمعالجة الإفرازات المعقدة الناتجة عن الانقسام
٥. تكريم القاضيين أمين وافي، وأمال الإمام في قطاع غزة بمناسبة تقاعدهما، تحت رعاية القاضي علي مهنا، رئيس مجلس القضاء الأعلى، وبحضور عضوي المجلس في غزة القاضي مازن سيسالم والقاضي فايز زيارة.

تاسعا: تطوير خدمات الجمهور

١. افتتاح التحديثات الجديدة لأفلام وصندوق محكمة بيت لحم، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث تخدم المرافق المحدثة أكثر من ٢١,٠٠٠ مواطن في مدينة بيت لحم والقرى المجاورة
٢. افتتاح صندوق محكمة رام الله الذي تم تحديثه بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية بحضور نائب مدير الوكالة جوناثان كامين

* تطوير ميزان (٢) على نحو لا يمكن معه شطب أية قضية قبل الساعة ١٢:٠٠ ظهراً من قبل الهيئة الحاكمة.

* تطوير برنامج ميزان (٢) في سياق الجهود القضائية الرامية لحل مشكلة تراكم التبليغات على نحو توجه فيه رسالة إلكترونية للمحامي عبر البرنامج يشار فيها إلى عدد التبليغات التي تخصه، وبأن عليه مراجعة دائرة التبليغات خلال ثلاثة أيام، وفي حال عدم قيامه بذلك يتم وقف خدمات برنامج الميزان عنه إلى حين استلامه للتبليغات. علماً بأنه سيتم استئثار تنفيذ هذا التطبيق لأواخر شهر كانون الثاني بالتنسيق مع نقابة المحامين لتمكين النقابة من التعميم على المحامين.

عاشرا: التدريبات القضائية

التدريبات القضائية التي تمت خلال العام ٢٠١٤ شملت نوعين من التدريبات: الأول يتعلق بالدورات التي عقدت داخل فلسطين (تدريبات داخلية)، والثاني ما عقد خارج فلسطين (تدريبات خارجية).

١. التدريبات الداخلية

شملت التدريبات مجموعة من القضايا بمختلف الدرجات القضائية ومن عدة محاكم، وكانت التدريبات في عدة مواضيع وهي: دور ومسؤوليات قطاع العدالة، ومؤتمر حول المحاكمة العادلة، وحلقة نقاش حول القتل على خلفية الشرف، ورشة عمل متخصصة حول حرية الرأي والتعبير، وبرنامج تدريب مدربين لرعاية الاحداث، ورشة عمل حول القضاء المستعجل، وتدريب متخصص في التحكيم (اللقاء الثاني).

وتوزعت التدريبات حسب مكان انعقادها في: المعهد القضائي الفلسطيني، فندق الموفنبيك، فندق السيزر، فندق الجراندي بارك، ومركز التعليم المستمر التابع لجامعة بيرزيت.

٢. التدريبات الخارجية

شملت التدريبات ما مجموعه عشرة قضاة: تسعة منهم تدريبوا في دول عربية (الأردن والكويت)، وتضمنت مواضيع التدريب: التحكيم، والمؤتمر الثاني والعشرين لمديري المعاهد القضائية العربية، ورشة عمل اقليمية حول المعايير القضائية والتعاون القضائي في مجال حقوق الانسان (مشروع راؤول والينبرغ)، وقاض واحد شارك في التدريب في جنوب افريقيا، حيث شارك في المؤتمر الدولي للوصول للمساعدة القانونية.

حادي عشر: زيارات تفقدية للمحاكم

قام رئيس مجلس القضاء الأعلى خلال فترة التقرير بمتابعة العمل في المحاكم ميدانياً، والاطلاع على احتياجات المحاكم اللوجستية والمادية والمعنوية من خلال زيارات دورية للمحاكم النظامية نلخصها كما يلي:

١. زيارة تفقدية لمحكمة بيت لحم، ٢٠١٤/٦/٨

٢. زيارة تفقدية لمحكمة أريحا، ٢٠١٤/٦/٨

٣. زيارة تفقدية لمحكمة نابلس، ٢٠١٤/٦/١٦، ٢٠١٤/٩/٩

٤. زيارة تفقدية لمحكمة طولكرم، ٢٠١٤/٦/٢٥، ٢٠١٤/٩/٩

٥. زيارة تفقدية لمحكمة قلقيلية، ٢٠١٤/٦/٢٥

٦. زيارة تفقدية لمحكمة جنين، ٢٠١٤/٧/٢

٧. زيارة تفقدية لمحكمة طوباس، ٢٠١٤/٧/٧

٨. زيارة تفقدية لمحكمة سلفيت، ٢٠١٤/٧/٧

٩. زيارة تفقدية لمحكمة رام الله، ٢٠١٤/٩/١

١٠. زيارة تفقدية لمحكمة الخليل، حلحول، ودورا، ٢٠١٤/٩/٣

١١. زيارة تفقدية لمحكمة الخليل، دورا، وحلحول، ٢٠١٤/٩/٤

١٢. زيارة تفقدية لمحكمة يضا، ٢٠١٤/٩/٦

١٣. زيارة تفقدية لمحكمة طولكرم ونابلس، ٢٠١٤/٩/١٠

١٤. زيارة تفقدية لمحكمة طوباس وأريحا، ٢٠١٤/٩/٢٣

١٥. زيارة تفقدية لمحكمة بداية قلقيلية وسلفيت، ٢٠١٤/١٠/١

١٦. زيارة تفقدية لمحكمة بداية نابلس، ٢٠١٤/١٠/٨

١٧. زيارة تفقدية لمحكمة بداية بيت لحم، ٢٠١٤/١٠/٢٢

ثاني عشر: اجتماعات دورية مع مؤسسات شريكة

١. اجتماعات مع شركاء محليين

○ عقد لقاء مع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء؛ بهدف تعزيز الشراكة في نطاق المعلومات الإحصائية الخاصة بالسلطة القضائية، بالإضافة إلى تطوير قنوات المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات القضائية المقدمة للجمهور.

○ العلاقة مع السلطة التنفيذية: عقدت سلسلة اجتماعات بين دولة رئيس مجلس الوزراء، ومعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى للمتابعة والتواصل فيما يخص احتياجات السلطتين التنفيذية والقضائية وتعزيز العلاقة التكاملية بينهما.

○ عقد اجتماع مع سعادة المستشار القانوني لفخامة الرئيس محمود عباس لبحث التعديلات على قوانين الإجراءات الجزائية، وتشكيل المحاكم، وأصول المحاكمات، والسلطة القضائية وغيرها من القوانين.

○ عقد اجتماع مع وزير الأوقاف معالي الشيخ يوسف ادعيس لتعزيز التعاون الخاص بالرسالة والأهداف المشتركة.

○ عقد اجتماع مع وزير سلطة الطاقة معالي الدكتور عمر كنانة لبحث احتياجات المجمع الجديد لمحاكم طولكرم من الطاقة اللازمة للتشغيل.

○ قطاع العدالة: حرص مجلس القضاء الأعلى على مشاركة كل من عطوفة النائب العام وعطوفة وكيل وزارة العدل في اجتماعات المجلس المذكورة ضمن بند اجتماعات مجلس القضاء الأعلى، والوقوف المستمر على المستجدات في إطار الشراكة مع وزارة العدل والنيابة العامة.

○ قطاع الأمن: تم عقد لقاء مع مدير عام الشرطة اللواء حازم عطا الله، لتعزيز الشراكة بين مكونات قطاع العدالة، وتناول الطرفان العقبات والمعوقات الواجب التوقف عندها لمعالجتها إضافة إلى تعزيز مواطن القوة، حيث تم التركيز على تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء وحماية النظام العام، وحماية المجتمع الفلسطيني من الجريمة والجريمة المنظمة منها خاصة، بما في ذلك آفة المخدرات.

○ التعليم القضائي: عقد لقاء مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت برئاسة د. غسان فرمند، لبحث إمكانيات التعاون المشترك، حيث تم الاتفاق على تنظيم النشاطات المشتركة والتركيز حول موضوع استعادة وحدة السلطة القضائية في جناحي الوطن وكل من المحافظات الشمالية والجنوبية، وتطوير مهارات القضاة لتحسين جهوزيتهم للعمل القضائي.

- التعليم العالي: عقد لقاء مع رئيس جامعة القدس المفتوحة لبحث آفاق التعاون بين السلطة القضائية والتعليم العالي فيما يتعلق بتعزيز حق الوصول للعدالة وسيادة القانون.
- تخريج الفوج الثاني للدبلومات المهنية المتخصصة في الصياغة التشريعية والمهارات القانونية والإدارية.



جاناب من التخرج

- نقابة المحامين: عقد اجتماع مع نقابة المحامين، وجاء اللقاء استكمالاً لتنفيذ بنود الاتفاقية السابقة الموقعة بين الطرفين لتمكين منظومة العدالة كوحدة غير متجزئة للقيام بعملها على أكمل وجه، وناقش الطرفان عدداً من القضايا القانونية والإدارية الهادفة إلى سرعة الحصول على عدالة ناجزة وتعزيز ثقة المواطن بمنظومة العدالة.
- مؤسسات المجتمع المدني: عقد اجتماع مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، لبحث آلية تعزيز العلاقة بين السلطة القضائية والهيئة بما يخدم رسالة حقوق الإنسان السامية، وأهمية وضع المعالجات اللازمة لانفاذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين موضع التنفيذ أمام القضاء، حيث وضع رئيس مجلس القضاء الأعلى الوفد بصورة وضع السلطة القضائية، وأولويات مجلس القضاء ومساحة احتياجاته، وماهية المعوقات التي تعترض سير العمل فيه.



جاناب من الاجتماع مع الهيئة المستقلة

- عقد لقاء مع رئيس هيئة المنظمات الأهلية السيد سلطان أبو العينين.

٢. اجتماعات مع مؤسسات دولية:

- عقد اجتماع مع وفد السفارة الهولندية، برئاسة سعادة السفير بيتر موليم، وناقش الاجتماع رؤية مجلس القضاء الأعلى لتطوير العمل القضائي، والواقع القانوني في فلسطين، وآفاق وحدة القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأطلع الوفد على واقع دوائر التنفيذ والتبليغات في المحاكم، ورؤية مجلس القضاء الأعلى لتطوير عملها، وإمكانيات الاستفادة من التطور التكنولوجي، وناقش الاجتماع إنشاء محاكم لامركزية في التجمعات السكانية البعيدة عن المدن.
- عقد اجتماع مع وفد من الممثلة الألمانية برئاسة رئيس جمعية المحامين الألمان كورن بروغمان، هدف اللقاء إلى تقوية العلاقة بين المحامين الفلسطينيين والمحامين الألمان، وتحقيق التعاون بين الطرفين في المستقبل القريب، وناقش استقلالية القضاء وشروط تعيين القاضي، وأهم التحديات التي تواجه القضاء الفلسطيني والتعليم القانوني في فلسطين، وتطرق الحديث إلى طبيعة العلاقة بين نقابة المحامين الفلسطينيين ومجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الدستورية في فلسطين.
- عقد اجتماع مع الشرطة الأوروبية برئاسة أليكس الجندي، حيث ناقشت آفاق المشاريع المستقبلية لتطوير العمل القضائي وأليات تنفيذها، والمشاريع التي يجري العمل عليها.
- عقد اجتماع مع المسؤولين عن مشروع JSAP III الممول من وزارة الخارجية الأمريكية برئاسة جون ماكي، حيث بحثت سبل التعاون المشترك لتطوير العمل التكاملي بين أطراف قطاع العدالة خاصة القضاء والنيابة وأجهزة الضبط القضائي.
- عقد اجتماع للجنة التحضيرية لمشروع التعزيز المؤسسي لمجلس القضاء الأعلى، بحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي علي مهنا وإيريك مينيجيهر مسؤول مشروع مؤسسة العدالة الدولية، بحضور الشركاء من مؤسسات قطاع العدالة الفلسطيني، وممثل عن الاتحاد الأوروبي وممثل عن بعثة الشرطة الأوروبية، حيث ناقش الاجتماع التقرير الأولي للمشروع والذي يهدف إلى تطوير وتعزيز أداء مجلس القضاء الأعلى، من حيث دعم تطوير هيكلية مجلس القضاء الأعلى وتقوية قدرات المجلس في مجال إدارة المرافق وتعزيز أداء إدارة المحاكم وإيجاد السبل لتقصير أمد التقاضي.
- عقد اجتماع مع الممثلة الهولندية برئاسة بيتر موليم، حيث ناقش الاجتماع رؤية مجلس القضاء الأعلى لتطوير العمل القضائي، والواقع القانوني في فلسطين، وآفاق وحدة القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأطلع الوفد على واقع دوائر التنفيذ والتبليغات في المحاكم ورؤية مجلس القضاء الأعلى لتطوير عملها، وإمكانيات الاستفادة من التطور التكنولوجي، وناقش الاجتماع إنشاء محاكم لامركزية في التجمعات السكانية بعيداً عن مراكز المدن.
- عقد لقاء مع المؤسسة القانونية الدولية من أجل التحضير لتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين.
- ضيوف دوليون: تم عقد سلسلة لقاءات مع ضيوف دوليين مثل: مسؤولية الطب العدي في مصر، وممثل الرباعية الدولية، وخبير بالاعلام القضائي Mike wicksteed.

ثالث عشر: تبادل الخبرات مع نظم قضائية ودولية وشركاء فاعلون

- ١. زيارة المملكة الأردنية: أنهى بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٧ رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي علي مهنا جولته القضائية للمملكة الأردنية الهاشمية ولبنان

ومساعديه ولقاء مع النائب العام، ومدراء كل من المعهد القضائي ومدرسة تدريب كتبة المحاكم، ودائرة التفتيش القضائي ونائب رئيس محكمة الاستئناف في قصر العدل، كما التقى الوفد مع سفير فلسطين في رومانيا وعددا من أعيان الجالية الفلسطينية هناك، وأسس الوفد في جولته لشراكة وتعاون قضائيين هامين مع الجهات القضائية النظرية في رومانيا، واطلع على التجربة القضائية الرومانية من كافة جوانبها.

رابع عشر: المشاركة في مناسبات تعزز العلاقات الخارجية

١. المشاركة في الاحتفال بعيد ميلاد الملكة إليزابيث.
٢. المشاركة في البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات.
٣. المشاركة في حفل تخريج جامعة القدس (فوج الوفاق الوطني).
٤. المشاركة في ورشة لمؤسسة أمان حول «موقع الرئيس في النظام الدستوري».
٥. المشاركة في حفل ذكرى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية.
٦. المشاركة في حفل وداع رئيس بعثة الشرطة الأوروبية.

والتي استمرت مدة أربعة أيام؛ حيث التقى دولة رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد الله النسور الذي أكد على أن الحكومة الأردنية ترحب بزيادة التعاون والتدريب بين الجهازين القضائيين في الأردن وفلسطين، وأكد القاضي مهنا أن الأردن كان على الدوام أكبر داعم وسند للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، كما التقى القاضي مهنا والوفد المرافق له رئيس محكمة التمييز الأردنية، رئيس مجلس القضاء الأعلى الأردني القاضي هشام النل ووزير العدل الأردني الدكتور بسام التلهوني، وقام بزيارة المكتب الفني في محكمة التمييز والمحكمة الإدارية العليا، ومحكمتي استئناف وبداية عمان والنيابة العامة والمعهد القضائي الأردني.



جانب من زيارة الأردن الشقيق

٢. زيارة لبنان (مؤتمر المجلس الدستوري في بيروت): للمشاركة بمؤتمر نظمه المجلس الدستوري في بيروت بعنوان «تقييم تجربة القضاء الدستوري في الدول العربية» برئاسة المستشار الدكتور عصام سليمان رئيس المجلس الدستوري اللبناني، وقدم معالي المستشار علي مهنا ورقة عمل حول «الخصوصية الدستورية الفلسطينية» شرح فيها الواقع الدستوري وصلاحيات المحكمة الدستورية وفقاً لأحكام القانون، وتولي المحكمة العليا مهام المحكمة الدستورية مؤقتاً. كما تم القيام بزيارة أخرى إلى لبنان بتاريخ ١٥-١٧/٩/٢٠١٤ هدفت إلى المشاركة بمؤتمر رؤساء المحاكم العليا بدورته الخامسة، بمشاركة رؤساء المحاكم العليا في الدول العربية، حيث تم تقديم ورقة عمل من قبل معالي المستشار حول تطوير إدارة الدعوى وآثاره الإيجابية على الحق في الوصول للعدالة. خرج المشاركون بتوصيات منها؛ وضع مسودة اتفاقية عربية تتضمن قواعد تنفيذ أحكام الافلاس الصادرة عن المحاكم العربية لضمان تنفيذها في الدول العربية، كما أكد المشاركون على ضرورة الاستفادة من التقدم التكنولوجي لتسهيل عمل القضاة وتأمين الدعم المادي وبشريا.
٣. زيارة رومانيا: شارك وفد من مجلس القضاء برئاسة معالي المستشار علي مهنا في لقاء مع مؤسسات العدالة الرومانية تخلله اجتماع مطول مع رئيس المحكمة العليا

مقدمة

تعتبر دائرة العلاقات العامة والإعلام من الدوائر الهامة والحيوية في مجلس القضاء الأعلى، باعتبارها وسيلة تفاعلية بين السلطة القضائية والجمهور ممثلاً بالأفراد والمؤسسات المجتمعية والإعلامية ويرتكز دوره على نحو رئيسي في تطوير قنوات الإيصال والتواصل مع الجمهور، وإيصال رسالة مجلس القضاء الأعلى من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال ما ينسقه من دورات ولقاءات بالتعاون مع الدوائر الأخرى، وتأسيس شراكات عديدة ومختلفة ساهمت على نحو كبير في تطوير رؤية السلطة القضائية، وتحديد الأولويات وفقاً للاحتياجات وتمثل الدائرة فيما يلي:

أولاً: مركز الإعلام القضائي

نبذة عن المركز

تأسس المركز الإعلامي القضائي في العام ٢٠١٠ بقرار من رئيس مجلس القضاء الأعلى. وأوكل إليه نشر كل ما يصدر عن القضاء من معلومات، والإتصال مع الإعلام. وقد تمحور عمل المركز الإعلامي القضائي في إنجاز أهداف محاور خطة عمل المركز الرئيسية الثلاثة والوثيقة الاستراتيجية للسلطة القضائية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٣، وهي: نشر المعلومات بناء على معايير الوقت المناسب والدقة والموضوعية، وتطوير مفاهيم الإعلام القضائي كحقل من حقوق الإعلام المتخصص، وأخيراً توعية الجمهور بالشؤون القانونية والقضائية لتحقيق الإنسجام بين مفاهيم سيادة القانون والمفاهيم المجتمعية السائدة.

أهداف المركز الإعلامي عام ٢٠١٣

وفقاً لما ورد في الخطة الاستراتيجية للسنوات ٢٠١١-٢٠١٣، فقد تمحورت أهداف المركز الإعلامي القضائي خلال العام ٢٠١٣ على: اعتماد وإعداد متحدثين إعلاميين من الجسم القضائي وتعزيز علاقات التنسيق مع المؤسسات الأهلية والمدنية والأكاديمية، والتغذية الدورية لصفحة المجلس الإلكترونية العربية والإنجليزية بشكل متواصل بالمعلومات وأخبار المجلس.

أهداف المركز الإعلامي عام ٢٠١٤

بالترامن مع توالي رئيس مجلس القضاء الأعلى معالي القاضي علي مهنا منصبه واصل المركز الإعلامي القضائي خلال النصف الأول من العام ٢٠١٤ العمل ضمن المحاور المعتمدة خلال العام ٢٠١٣، ليقوم بعد ذلك بالتركيز على الرؤية الجديدة للسلطة القضائية، ممثلة بالتطورات التي يجريها المجلس ضمن السياسات التالية:

١. ضمان الوصول للعدالة كحق للمواطن وتوفير مقومات الوصول إليها ببسر وبسرعة.
٢. العمل الجماعي، وتعزيز الشراكة مع الشركاء الرئيسيين خاصة النيابة والمحامين والشرطة والضابطة العدلية.
٣. تعزيز مستوى العلاقة العضوية والتكاملية ما بين النيابة والقضاء بما يصل لتعديل قانون

٤. العمل على تحديث رزمة القوانين القضائية بما يحقق السرعة في الإنجاز وحسن إدارة المصادر البشرية والمالية، وإدارة المكان وإدارة الزمان، وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة والحفاظ على المراكز القانونية وحفظ النظام والسلم الأهلي.
٥. تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني دون المساس باستقلال القضاء وعدم التدخل في شؤون أي جهة باعتبار المجتمع المدني المرآة التي تعكس صورة الأداء القضائي.
٦. تعزيز دور أدوات التكنولوجيا الحديثة في إدارة الدعوى وتيسير خدمات الجمهور إلى حدها الأقصى.
٧. العمل على اعتماد آليات جديدة للتبليغ.
٨. رفد الكادر القضائي كما ونوعاً واعتماد سياسة التخصص القضائي.

إنجازات المركز الإعلامي عام ٢٠١٣

قام المركز الإعلامي القضائي خلال عام ٢٠١٣ بالمهام المنوطة به من التنظيم والتنسيق والتغطية الإعلامية لنشاطات دوائر ووحدات مجلس القضاء الأعلى حسب الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠١١-٢٠١٣، كونها حلقة الوصل بين هذه الدوائر والجمهور، ومن أبرز هذه النشاطات:

أولاً: تنظيم وتحضير أوراق العمل والمطبوعات وبرنامج مؤتمر محاكم الصلح والبداية

ثانياً: التغطية الإعلامية لمشاركات القضاة في المؤتمرات التالية:

١. مؤتمر العدل والأمن وحقوق الانسان.
٢. المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا في قطر.
٣. مؤتمر اتحاد المحاكم الدستورية في البحرين.
٤. مؤتمر رؤساء التفتيش القضائي في بيروت.
٥. مؤتمر حول (القضاء الإداري في فلسطين واقع وآفاق).

ثالثاً: تنظيم الإحتفالات والإستقبالات وتأمين التغطية الإعلامية للفعاليات التالية:

١. اتفاقية تعاون بين مجلسي القضاء الأعلى والقضاء العسكري
٢. اتفاقية بين مجلس القضاء الأعلى وجامعة النجاح الوطنية
٣. احتفال تدشين الربط الالكتروني بين المحاكم والنيابات العامة الفلسطينية
٤. حفل افتتاح التصميم الجديد لمحكمة الصلح في رام الله
٥. استقبال وفد قضائي بريطاني لبحث سبل التعاون
٦. استقبال وفد المائي

رابعاً: التغطية الإعلامية لورشات عمل وحلقات النقاش التالية:

١. حلقة نقاش حول التوقيف الإحتياطي
٢. ورشة عمل للقضاة حول التحقيق الجنائي
٣. ورشة عمل حول إدارة الأمانات في دوائر التنفيذ
٤. ورشة عمل حول التخطيط وإدارة الوقت
٥. ورشة عمل حول القطاع المصرفي

٦. ورشة عمل لمتابعة وتقييم برامج التدريب

٧. تدريب مجموعة من المراسلين الصحفيين التابعين لوسائل الإعلام المختلفة على كيفية تناول أخبار القضاء في الإعلام من خلال إرسالهم إلى المحاكم لتناول بعض القضايا وعرضها في الإعلام على شكل أخبار.

خامسا: نشر المعلومات (التغطية الإعلامية المكتوبة):

المواظبة على نشر أخبار القضاء والمحاكم في الوكالات الإعلامية المحلية والأكثر مشاهدة والتي تعتبر مصادر معلومات للصحف والمواقع الإخبارية الأخرى، وتطوير الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء وإضافة باب بعنوان «جديد الإعلام» يعرض فيه جميع ما ورد في وسائل الإعلام الأخرى من تقارير مصورة وبرامج تلفزيونية.

١. سادسا: إنتاج (٢١١) تقريرا إخباريا نشرت في الصحف والوكالات المختلفة واشتملت على:

٢. متابعة زيارات القضاة الإشرافية لمراكز الإصلاح والتأهيل في جميع المحافظات، حيث تم تنظيم أربع زيارات.
 ٣. التوقيع على إتفاقيتين بين مجلس القضاء الأعلى وجهات مختلفة.
 ٤. نشاطات دائرة التدريب القضائي من خلال (٥) ورشات عمل متنوعة لمختلف الموظفين في جميع الدوائر.
 ٥. قضايا نقابات المهندسين والأطباء والمعلمين.
 ٦. إصدار سبعة تقارير إخبارية من محكمة جرائم الفساد، وأربعة تقارير إخبارية من محكمة الجمارك البدائية.
- والجدول أدناه يبين أعداد وتوزيع التقارير الإخبارية حسب المحافظات الفلسطينية

المحافظة	عدد التقارير
جنين	١٠
طولكرم	١٧
رام الله	١١٤
بيت لحم	٩
الخليل	١٦
نابلس	١٧
أريحا	٧
غزة	٢
قلقيلية	١٢
طوباس	٣
القدس	٤

الجدول رقم (١)

سابعاً: تعزيز مفهوم الإعلام القضائي وتغطية أخبار المحاكم من خلال:

١. تسهيل مهمات الصحفيين في متابعة وتغطية أخبار المحاكم بالتعاون مع المراسلين الإعلاميين للمركز في كافة محاكم الضفة الغربية.

ثامنا: التوعية القانونية والقضائية

١. دراما تلفزيونية وبرامج إعلامية: إنتاج مسلسل درامي تلفزيوني حول عمل المحاكم الفلسطينية مع مؤسسة وطن للإنتاج باسم «في حضرة العدالة» يوضح إجراءات التقاضي أمام الجمهور، ويتناول قضايا تهم المجتمع.
٢. برامج وتقارير تلفزيونية:
 - شبكة معا: تم إنتاج تقارير يومية (٥ أيام في الأسبوع) للتلفزيون (من خلال نشرة الأخبار) وعبر الإنترنت (من خلال وكالة معا الإخبارية).
 - تلفزيون وطن: إنشاء قسم جديد (ركن) على موقعها صفحة ويب TV لقطاع العدالة بعنوان «إعرف حقوقك»، وتم إنتاج وبت تقارير إخبارية حول القوانين المتعلقة بأداء قطاع العدالة وحالات المواطنين... الخ. وتم بث جميع المواد المنتجة على محطة تلفزيون الوطن، وتوزيعها على قائمة بريدية للتلفزيون وطن تصل لأكثر من (١٠٠٠٠٠) بريد إلكتروني، والشركات التابعة للتلفزيون وطن المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم نشر جميع المواد المنتجة على موقع مجلس القضاء الأعلى.
 - تلفزيون وطن: تم إنتاج برنامج تلفزيوني حواري بعنوان «إصاف» مع كافة الأطراف المعنية بالشأن القانوني يلقي الضوء على دور كل طرف وعمله في قطاع العدالة، وتكامل هذه الأدوار وما تم تحقيقه إلى الآن، ومستقبل قطاع العدالة.

٣. برامج مع المدارس:

منتدى الفنايين الصغار: أجرى مشروع «نافذة الفن من أجل العدالة الاجتماعية وسيادة القانون» لقاءات مع العاملين في المركز الإعلامي القضائي، وزيارات ميدانية إلى المحاكم، بالتنسيق مع نادي القدس في كفل حارس، ونادي أطفال سلواد، وركزت ورش العمل في كل موقع على قضايا سيادة القانون وحقوق الطفل. ونتيجة لورش العمل تم إجراء اليوم المفتوح في كل موقع وتقديم مسرحية ومعرض لرسومات الشباب عن سيادة القانون.

٤. طلبة الجامعات:

١. بالتعاون مع منتدى شارك الشبابي:
 - نظمت (١٢) مناظرة مع مجموعات شبابية، حول قضايا قانونية (القانون العشائري، حق المرأة في الميراث، قضايا الشرف... إلخ) في ست مدن فلسطينية.
 - نظمت (٦) محاكم صورية لطلبة القانون في ثلاث جامعات فلسطينية هي: جامعة القدس (أبو ديس)، جامعة النجاح، الجامعة العربية الأمريكية. شارك فيها قرابة (٦٠) طالبا وطالبة وعرضت أمام طلبة القانون في الجامعات المذكورة.
٢. جامعة القدس: نفذت برنامجا مكونا من ثلاثة عناصر:
 - ورشات تدريبية على سيادة القانون ونظام العدالة.
 - أفلام وثائقية وتقارير حول القانون، وعمل ٥٠٠ نسخة DVD لنشر هذه الأفلام.

• كتب الطلاب، نشر (٢٠) تقريراً في مجلة «مسيرات التريبة» التابعة للجامعة.

إنجازات المركز عام ٢٠١٤

شهد المركز الإعلامي مع تولي معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي علي مهنا نقلة نوعية تمثلت في إنتاج المركز (١٣٧) مادة إعلامية خلال العام ٢٠١٤، ولإبراز مضمون هذه النقلة يمكن تقسيم الإنتاج وفق رؤية لمرحلتين زمنيتين: المرحلة الأولى من بداية العام في شهر كانون الأول وحتى شهر حزيران وقد اعتمدت الرؤية السابقة لعمل المركز، والمرحلة الثانية منذ شهر حزيران حتى نهاية العام في شهر كانون الأول وقد اعتمدت الرؤية الجديدة.

النصف الأول لعام ٢٠١٤

١. نشر المركز (١٥) مادة إعلامية حول أحكام صادرة عن المحاكم النظامية في قضايا تهم الرأي العام.
٢. نشر المركز (١٨) مادة إعلامية تتعلق بنشاطات مجلس القضاء الأعلى ووحداته المختلفة، واشتملت على مشاريع البنية التحتية وبناء المحاكم، والتدريبات القضائية، ومساعي المجلس في تحسين الهيكلية الوظيفية، والمؤتمرات وورشات العمل، واللقاءات مع المنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة بعمل القضاء.

٣. تابع المركز النقاشات الدائرة حول واقع السلطة القضائية وتحديات عملها، وشارك بواسطة (٩) مواد إعلامية في توضيح موقف مجلس القضاء الأعلى من هذه التحديات، وتلوتعت هذه المواد بين البيانات التوضيحية، وتطورات العلاقة مع نقابة المحامين.

النصف الثاني لعام ٢٠١٤

أولاً: عمل المركز الإعلامي القضائي على تعزيز السياسات المذكورة في أهداف المركز خلال العام ٢٠١٤، وذلك من خلال المواد الإعلامية المنشورة والمعنونة بالرسائل التالية:

١. تطوير الخدمات في نقاط التماس مع الجمهور.
٢. تطوير إدارة سير الدعوى وفقاً لمعيار تكلفتها.
٣. السرعة في فصل القضايا تعمل على إيجاد ردع عام.
٤. تحسين أداء الإدارات في مجلس القضاء الأعلى.
٥. وحدة الجهاز القضائي في الضفة وغزة ضمن أولويات مجلس القضاء الأعلى.
٦. المجلس يبحث آليات تطوير أرقام المحاكم ودوائر التنفيذ.
٧. المجلس يؤكد على الالتزام بجدول زمني لبناء مجمعات المحاكم.
٨. المجلس يبحث التزامات القضاء الفلسطيني بعد الانضمام لمعاهدات حقوق الإنسان.
٩. المجلس يسعى لتعزيز الرقابة المالية على المحاكم.
١٠. المجلس يدرس إنشاء محاكم لامركزية.
١١. المجلس يدعو المواطنين لتقديم الشكاوى لدى مجلس القضاء ويعد بمتابعتها.
١٢. بحث آفاق التعاون بين القضاء والتعليم العالي.
١٣. المجلس يبحث تطوير إدارة المحاكم وتكامل عمل أطراف العدالة.
١٤. المجلس يبحث سبل تطوير القضاء الإداري مع وفد من القنصلية الفرنسية.
١٥. التعزيز المؤسسي لمجلس القضاء الأعلى.

ثانياً: عمل المركز على توضيح ونشر أهم التطورات في العلاقات مع الشركاء للجمهور، وذلك من خلال التركيز على الفئات التالية:

١. المانحون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الكندية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الشرطة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي.
٢. رجال الأعمال ورواد البيئة الاقتصادية والاستثمارية، وجمعية البنوك.
٣. مؤسسات قطاع العدالة والأمن والسلطة التنفيذية: الحكومة، النيابة العامة، أجهزة الضابطة القضائية، نقابة المحامين، وزارة العدل، وهيئة مكافحة الفساد.

ثالثاً: العلاقات الدولية

١. المشاركة بمؤتمر رؤساء المحاكم العليا في بيروت.
٢. القاضي مهنا ينهي جولة قضائية للأردن ولبنان.
٣. القاضي مهنا يُطلع وفداً من الممثلة الألمانية على واقع القضاء في فلسطين.
٤. مجلس القضاء الأعلى يجتمع بالممثلة الهولندية ويبحثان سبل التعاون.
٥. وفد قضائي يطرح تحديات لم الشمل في روما.
٦. وفد قضائي يطلع على تجربة قطاع العدالة الروماني.

رابعاً: نشر وتعميم الإنجازات القضائية في وسائل الإعلام وأبرزها:

١. تطوير نظام دفع مخالفات السير.
٢. توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس القضاء الأعلى وسلطة النقد.
٣. تعيين خمسة قضاة صلح جدد.
٤. تشكيلات المحاكم النظامية للعام القضائي ٢٠١٤-٢٠١٥.
٥. افتتاح برنامج «مراكز التميز» في مجلس القضاء الأعلى.
٦. الاتفاق مع مؤسسة بريطانية على برامج تدريبية في مجالات حقوق الإنسان.
٧. تعيين أمين عام جديد وأمين عام مساعد لمجلس القضاء الأعلى.
٨. تحديث خدمة الصناديق في مجمع محاكم رام الله.
٩. افتتاح ورشة عمل في المعهد القضائي الفلسطيني حول «القضاء المستعجل».
١٠. الإعلان عن مجموعة من الوظائف للعمل في مجلس القضاء الأعلى.
١١. إطلاق مشروع تعزيز مفاهيم وقواعد حرية الرأي والتعبير في مناهج التدريب القضائي.
١٢. توحيد السياسات القضائية لهيئات الجنايات بهدف تحقيق الردع العام.
١٣. تخريج الفوج الثاني لدبومات الصياغة التشريعية والمهارات القانونية.
١٤. تعيين عشرة قضاة صلح جدد.
١٥. تغطية لزيارات رئيس مجلس القضاء الأعلى للمحاكم والإطلاع على سير العمل.
١٦. نشرات إخبارية قضائية منذ شهر حزيران ٢٠١٤- حتى نهاية العام.

خامساً: تغطية النشاطات الاجتماعية والمناسبات الوطنية والمتعلقة بالقضاء الفلسطيني

سادسا: دراسات ومقالات الرأي وتلخصت بـ:

١. دراسة حول محاكم الجمارك إعداد القاضي حازم ادكيدك
٢. مكافأة نهاية الخدمة إعداد القاضي أسامة الدباس
٣. دعوى مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة العامة إعداد القاضي أحمد الظاهر
٤. الوصول للعدالة في فلسطين معوقات وتحديات إعداد القاضي فواز عطية
٥. دور القاضي في رد هيئة التحكيم إعداد القاضي أسامة الدباس
٦. التسجيل الجديد للاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها في فلسطين إعداد القاضي أحمد ظاهر
٧. الطلبات العارضة التي يجوز تقديمها من المدعي والمدعى عليه إعداد القاضي أحمد الظاهر

سابعا: المطبوعات والمنشورات

١. إصدار مجلة قضاؤنا العدد التاسع.
٢. إصدار الأجنحة القضائية لسنة ٢٠١٣.
٣. ثامنا: الدورات التدريبية
٤. المشاركة في دورة حول المدونات الالكترونية.
٥. المشاركة بدورة حول إدارة الأزمات الإعلامية.
٦. المشاركة بدورة تدريبية حول إدارة المشاريع.

استنتاجات واقتراحات

١. تعيين موظف مختص بالمليميديا والتصوير.
٢. تطوير الكادر الوظيفي ورفع كفاءته من خلال زيادة الدورات التدريبية للموظفين.

ثانيا: دائرة العلاقات العامة

تعتبر دائرة العلاقات العامة في مجلس القضاء الأعلى من الدوائر الهامة والمميزة في مجال التواصل المجتمعي مع الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة بما يخدم رؤية وأهداف المجلس، وتعمل على تخصيص جهودها من أجل الارتقاء بمهامها الحالية والمستقبلية، فهي تركز على العديد من النشاطات من أجل زيادة فعالية التواصل الخارجي مع الشركاء المحليين والخارجين من أجل إيجاد سبل التعاون من ناحية، وإيصال رسالة المجلس.

أهم الإنجازات:

- التواصل مع مؤسسات علمية عربية من أجل الحصول على اصداراتهم بما يخص الشأن القانوني والقائي.
- تحديث قوائم الاتصال الحالية وتطويرها بإضافة بند الجولات لجميع الشركات المحليين.
- الاستمرار بتغطية وإيجاز أحداث مجلس القضاء لكل ١٠٠ يوم.
- تنفيذ أي مهام من قبل مكتب رئيس المجلس حسب خطة عمل ٢٠١٥.
- التواصل مع الدوائر من أجل تنسيق لأي فعالية.
- بالإضافة إلى المهام الروتينية المعهودة.
- وقد ارتكز عمل العلاقات العامة على عدة محاور كان أهمها:-

- عمل تقارير دورية متخصصة تمحورت في جانبين:-
- تقرير ١٠٠ يوم الذي يهدف إلى تلخيص واجمال أعمال معالي مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى من اجتماعات، وجولات ميدانية، وتوقيع اتفاقيات، وجلسات مجلس القضاء، حيث تم تجهيز التقرير الأول من الفترة ٢٠١٤/٦/٢ ولغاية ٢٠١٤/٨/٢٥.
- عمل تقرير حول الجولة الميدانية التي قامت بها دائرة العلاقات العامة بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٩ لمؤسسات المجتمع المدني بهدف الاضطلاع على آخر منشوراتهم وتزويدها لمكتب معالي رئيس المجلس والمكتب، كما هدفت الجولات إلى تحديث بيانات الاتصال لدائرة الاعلام والعلاقات العامة.
- التواصل مع مؤسسات خارجية مثل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية من أجل رفد مكتبة مجلس القضاء بأخر اصدارات المركز، حيث تم استلام ٢١ كتابا متخصصا بمجالات اعلامية وقانونية وإدارية.
- تقديم التهانئ الخارجية في الأعياد الوطنية للدول
- متابعة أمور أخرى أهمها:

الرقم	طبيعة العمل	تفاصيل
١	استقبال وفود رسمية	عربية وأجنبية
٢	لواصق (لوجو) السلطة القضائية	لسيارات الحركة
٣	توفير اعلام جميع الدول العربية والدولية	بهدف استخدامها في الاجتماعات
٤	التنسيق لاجتماعات الدوائر	قاعة الاجتماعات، تزويدهم بما يحتاجونه من معدات
٥	العمل على إنشاء لجنة إجتماعية للمجلس	لمتابعة مناسبات موظفي المجلس
٦	تعميم النشرات القضائية	لجميع المؤسسات الحكومية والدولية من خلال الأيميل
٧	العمل ضمن فريق مراكز التميز	لتقييم احتياجات المحاكم المختلفة (نقاط القوة والضعف) بالعمل
٨	التحضير لورشتي عمل بخصوص العنف والتبليغات	
٩	متابعة الشكاوى المتعلقة بالقضاء في برنامج اجيال الصباحي	تمت المتابعة لتاريخ ٢٠١٤/٦/١
١٠	التواصل مع لجنة العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية	تحديث بيانات، المشاركة بورشات متخصصة

نشاطات أخرى:

- المشاركة في دورة الناطق الاعلامي بالتعاون مع معهد الإعلام في جامعة بيرزيت.
- الفصل في المهام بين عمل دائرة الاعلام والعلاقات العامة مع وجود تكامل نوعي بالعمل لإنجاز مهام مشتركة، هذا الأمر ركز عمل الدائرة بمحاور دائمة.
- التركيز من قبل مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى على أهمية الدائرة بعمل تقارير نوعية تخص مجلس القضاء.

الفصل الأول إدارة المحاكم

نبذة عن الإدارة

تأسست إدارة المحاكم في بداية العام ٢٠٠٩، حيث تقوم بمتابعة كافة أعمال دوائر وإدارات مجلس القضاء الأعلى والمحاكم في محافظات الوطن. وتعتبر إدارة المحاكم من أهم الإدارات وذلك بسبب اعتماد الإدارات المختلفة عليها في تنفيذ خططها وتحقيق أهدافها وفقاً للخطة الإستراتيجية القائمة، وتركيزها على العنصر البشري، والذي يُعتبر أثمن مورد لدى الإدارة والأكثر تأثيراً في الإنتاجية على الإطلاق؛ فالموارد البشرية تساهم وبقوة في تحقيق أهداف المؤسسة ومتابعة التطوير الإداري في السلك القضائي.

وانسجاماً والتطورات التي يسعى معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى إحداثها لتعزيز القضاء، فقد رأى في حزيران ٢٠١٤ أن تدار إدارة المحاكم من قبل معاليه حتى يتسنى للقضاة التفرغ للعمل القضائي وليس للعمل الإداري. وأتخذ قرار إلغاء مركز الأبحاث، ودائرة التدريب القضائي، وذلك للأسباب التالية:

١. تفادي ازدواجية العمل والمهام، حيث أن مركز الأبحاث يقوم بنفس المهام والأعمال الموكلة إلى المكتب الفني؛ ودائرة التدريب القضائي تقوم بنفس المهام والأعمال الموكلة إلى المعهد القضائي.

٢. وقف هدر المال والوقت والجهد المبذول في الدوائر التي لها بديل.

٣. الاستفادة من الكادر البشري المؤهل في المكتب الفني ومركز الأبحاث وأية دوائر أخرى بحاجة لكفاءات.

وتعتبر إدارة المحاكم الإدارة العليا للإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والمتمثلة بما يلي:

أولاً: دائرة الشؤون الإدارية

مقدمة

تسعى دائرة الشؤون الإدارية إلى تطبيق الأحكام والقواعد التي نص عليها قانون الخدمة المدنية، كما تهدف إلى استقطاب العناصر البشرية التي تساهم في تحقيق الرؤية الإستراتيجية للمجلس، وتهتم دائرة الشؤون الإدارية بتطوير المهارات والقدرات الوظيفية وتحقيق الرضا الوظيفي لهم.

يستعرض التقرير السنوي الخاص بدائرة الشؤون الإدارية للعامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إنجازات الدائرة التي حققتها من خلال أقسامها الثلاث ويتناول كذلك أهم الأهداف التي يسعى كل قسم من أقسام الدائرة إلى تحقيقها خلال العام ٢٠١٣، وأهداف الدائرة وإنجازاتها خلال العام ٢٠١٤. يتناول التقرير أيضاً أهم الإشكاليات والمعوقات والتحديات التي واجهت الدائرة خلال العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ويستعرض التقرير الإقتراحات والأهداف المستقبلية التي تسعى الدائرة إلى إنجازها خلال العام ٢٠١٥.

القسم الثاني: إدارات ودوائر مجلس القضاء الأعلى

● إدارة المحاكم

- دائرة الشؤون الإدارية
- دائرة الشؤون المالية
- دائرة اللوازم والمخازن
- دائرة الرقابة والجودة
- وحدة التخطيط وإدارة المشاريع
- الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات
- مركز الأبحاث والدراسات القضائية
- دائرة التدريب القضائي

نبذة عن الدائرة

دائرة الشؤون الإدارية من دوائر الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية في مجلس القضاء الأعلى، وتعتبر من أهم الإدارات الموجودة في المجلس نظراً لاهتمامها بالعنصر البشري، والذي يعتبر من أهم وأتمن عناصر المؤسسة كونه الأكثر تأثيراً في الإنتاجية على الإطلاق ويسهم في تحقيق أهداف المؤسسة ورفع مستوى الأداء في كافة المجالات .

تسعى دائرة الشؤون الإدارية في مجلس القضاء الأعلى إلى استقطاب أفضل العناصر البشرية والمحافظة عليها، وتسعى كذلك إلى تطبيق القوانين والسياسات والأنظمة والتعاميم الإدارية المعمول فيها في دولة فلسطين عامة، وفي مجلس القضاء الأعلى خاصة؛ وتسعى كذلك إلى الارتقاء والتحسين المستمر في أداء الموظفين لتحقيق أهداف المؤسسة وتوفير بيئة عمل تتلاءم مع طبيعة وظروف عمل الموظفين في المحاكم والدوائر.

ويتفرع عن دائرة الشؤون الإدارية حسب الهيكل التنظيمي المصادق عليه في العام ٢٠٠٦ ثلاثة أقسام وهي على النحو التالي:

١. **قسم شؤون الموظفين:** يعمل على تنفيذ سياسات وأظمة وإجراءات شؤون الموظفين العاملين في السلطة القضائية كالترقيات والتعيينات والنقل والتقاعد والمواصلات... الخ، وكذلك الاحتفاظ بملفات خاصة بموظفي السلطة القضائية وتحديث معلومات الموظفين على برنامج شؤون الموظفين وإعداد التقارير الإحصائية عن أوضاعهم عند الحاجة، ويعمل القسم على متابعة دوام الموظفين الرسمي ومتابعة إجازاتهم وأذون مغادرتهم، وتسطير المراسلات الإدارية اللازمة للجهات المعنية.

٢. **قسم الرواتب والتعيينات:** يقوم قسم الرواتب والتعيينات وبعد إقرار الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية، واستناداً إلى الاعتماد المالي الذي يتم منحه إلى السلطة القضائية، بتحديد الشواغر والإعلان عنها. ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها وفق القانون وكذلك ضبط طلبات التوظيف من حيث الالتزام بالشروط التي تم الإعلان عنها؛ ومن ثم استقبال طلبات التوظيف وإعداد الامتحانات والتحصير للمقابلات ومتابعة إجراءات تعيينهم في ديوان الموظفين، ويقوم القسم بمتابعة التغييرات التي تطرأ على رواتب الموظفين أثناء خدمتهم في السلطة القضائية وكذلك متابعة هذه التغييرات في وزارة المالية وديوان الموظفين العام والتي يكون لها أثر إيجابي على قسيمة راتبه، ويقوم القسم بمتابعة ذلك مما يسهل صرف الاستحقاقات التي تطرأ على قسيمة الراتب في موعدها وكذلك الإشراف على كافة الأمور المتعلقة بترقية الموظفين وترفعيهم وإدارة عملية الترقيات حسب الأنظمة والتشريعات المعمول فيها، ويقوم القسم بمتابعة الموظفين الذين أكملوا السن الإلزامي للتقاعد وإصدار كتب التقاعد لهم ومتابعة ملفات المتقاعدين والورثة والتنسيق مع هيئة التقاعد العام وديوان الموظفين ووزارة المالية من أجل صرف رواتبهم ومستحققاتهم المالية، وكذلك المساعدة في إعداد الميزانية التقديرية للسنة المالية.

٣. **قسم الخدمات الإدارية:** يتمثل عمل قسم الخدمات الإدارية في تسهيل أعمال المسؤولين والموظفين في مجلس القضاء الأعلى من خلال توفير سيارات الحركة الموجودة لدى مجلس القضاء الأعلى وذلك بناءً على أوامر حركة مسبقة لهم، وكذلك

يقوم قسم الحركة بإجراء الصيانة اللازمة لهذه السيارات وتأمينها وترخيصها ومتابعة شركات النظافة، واستلام وتسليم البريد من واء المحاكم والدوائر.

أهداف الدائرة عام ٢٠١٣

تطبيق الأنظمة والقواعد والقوانين المنظمة للعمل في السلطة القضائية والتي تضبط عمل الموظفين وترفع من شأن السلطة القضائية.

استقطاب الموارد البشرية المؤهلة من ذوي الخبرات والمهارات التي تساهم في تحقيق أهداف السلطة القضائية.

متابعة شؤون الموظفين من أجل تحقيق الرضا الوظيفي للموظفين والحفاظ على الموظفين الكفاء والفاعلين.

دراسة احتياجات السلطة القضائية من الموارد البشرية ووضع الخطط والبرامج التي تضمن توفير هذه الاحتياجات من ذوي الكفاءات المتميزة.

متابعة عملية تقييم أداء العاملين بالسلطة القضائية لغرض التحسين المستمر في أداء الموظفين.

إنجازات الدائرة عام ٢٠١٣

نفذت دائرة الشؤون الإدارية العديد من الانجازات خلال عام ٢٠١٣ والتي كان أبرزها في المواضيع التالية:

أولاً: الإجازات

رصيد الإجازات التي يستحقها الموظف وعددهم (٨٤٨) موظفاً خلال ذلك العام وبدقة. إعداد وطباعة نموذج (٤١) المتعلق بالإجازات.

متابعة الإجازات بأنواعها السبعة خلال العام والتأكد من تعبئة النماذج المطلوبة بدقة.

رصيد الإجازات عند خروج الموظف في إجازة وترحيلها على الجزء المخصص لها في برنامج شؤون الموظفين ومن ثم أرشفتها إلكترونياً.

ثانياً: ملفات الموظفين

ترقيم وتجديد النالف من ملفات الموظفين، وتحضير ملفات جديدة للموظفين الجدد تحفظ فيها جميع الوثائق والمستندات والمعلومات الخاصة بالموظف بعد تدقيقها.

ثالثاً: الدوام الرسمي للموظفين

١. رفع تقرير شهري خاص بالدوام لديوان الموظفين العام، إضافة إلى كشف دوام موظفي العقود وموظفي المياومة.

٢. مراقبة دوام الموظفين وحركاتهم أثناء الدوام الرسمي، وتنبية الموظفين المتأخرين عن الحضور للعمل الصباحي، حيث يتم تجميع مدة التأخير، وفي حال تجاوزت هذه المدة سبعة ساعات شهرياً يتم الخصم إما من إجازاتهم أو من رواتبهم الشهرية مع عدم الإخلال بمساءلة الموظف تأديبياً.

٣. متابعة أذونات المغادرة وتقسيمها إلى مغادرات رسمية وشخصية ومن ثم إدخالها على البرنامج الخاص بأذون المغادرة، وتحديد الموظفين المتجاوزين لعدد الساعات المسموح

- فيها ويتم الحسم من رصيد إجازاتهم السنوية أو رواتبهم إذا لم يوجد رصيد إجازات.
٤. تدقيق مهمات العمل للموظفين، حيث بلغت هذا العام ١٥٠ مهمة عمل.
٥. **تدقيق كشوف الحضور والمشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد للموظفين، بعد تزويدنا بنسخة منها من قبل الجهات المختصة، ومعالجة الدوام الرسمي للفئة المشاركة.**
٦. تعيين المناسبات والأعياد والعطل الرسمية على شاشة الدوام الرسمي.
٧. تصوير الملفات الخاصة بالموظفين الذين تم نقلهم من الوزارة إلى وزارات أخرى ومن ثم إرسالها إلى الوزارة التي تم نقل الموظف إليها.
٨. إعداد التقارير والإحصاءات عن الموظفين.
٩. إصدار البطاقات الخاصة بدوام الموظفين والبطاقات التعريفية.
١٠. التأكد من مباشرة الموظفين الجدد والمنقولين إلى دوائر أخرى عملهم، ورفع التقارير إلى المسؤولين عن الموظفين أثناء فترة التجربة.
١١. اطلاع الموظفين عند التعيين على واجباتهم وسلوكهم الوظيفي ومتابعتهم بالتنسيق مع دائرة التدريب القضائي وفق خطة سنوية معدة لهذا الغرض.

رابعاً: المراسلات والكتب الرسمية

١. متابعة كافة المراسلات التي ترد إلى دائرة الشؤون الإدارية من قبل المحاكم، وصياغة الردود المناسبة.
٢. متابعة كافة المراسلات التي ترسل إلى ديوان الموظفين العام ووزارة المالية وهيئة التأمين والمعاشات.
٣. إصدار شهادات الإفادة الرسمية بإثبات الموظف لمن يهمله الأمر.
٤. إعداد التقارير الشهرية والسنوية للموظفين وأية تقارير أخرى تطلبها الإدارة أو جهات رسمية أخرى.
٥. مخاطبة ديوان الموظفين العام في كافة الأمور التي تتعلق بالموظفين ومتابعتها وإعلام الموظفين بالردود في حال استلامها.
٦. وقد تم مخاطبة ديوان الموظفين العام بما مجموعه (١٤٨٤) كتاباً وتناولت عدة مواضيع منها:
- تعديل المسميات الوظيفية.
 - تثبيت الموظفين الجدد.
 - صرف وتعديل بدل تنقل ثابت للموظفين.
 - تسكين الموظفين.
 - المهمات الرسمية للموظفين.
 - الإعلان عن الوظائف الشاغرة للوظائف الإشرافية داخلياً.
 - إجازات الموظفين سواء إجازات مرضية أو خارجية أو بدون راتب أو أمومة أو حج... الخ.
 - عقوبة الحسم من الراتب.
 - العلاوات الدورية.
 - الترقيات المستحقة للموظفين.
 - تحضير العقود لموظفي العقود وتجديدها.

- احتساب سنوات الأقدمية.
- وقف عن العمل وإنهاء الخدمة وخلو الطرف.
- ٧. استقبال (٢٠٠٧) كتاب من ديوان الموظفين العام خاصة بالمواضيع المذكورة أعلاه والتي تخص الموظفين.
- ٨. تسطير (١٤٠٠) كتاب للموظفين نعلمهم من خلالها رد ديوان الموظفين العام والوزارات ذات العلاقة.
- ٩. تسطير (٦٢٣) كتاباً إلى وزارة المالية / مديرية الرواتب وتناولت عدة مواضيع منها:
- العلاوات الاجتماعية.
- ووقف الراتب.
- والحسم من رواتب موظفي العقود.
- ١٠. تسطير (٤٩) كتاباً إلى هيئة التقاعد الفلسطينية وتناولت عدة مواضيع منها:
- شهادات وفاة.
- عرض بيانات.
- إقرار الحالة العائلية للمتقاعدين.

خامساً: إجراءات تمت على الموظفين

١. إجراءات إنهاء خدمة الموظف الذي أكمل السنتين عاماً وذلك بالتعاون مع ديوان الموظفين العام وهيئة التقاعد وأيضاً الموظفين الذين تقدموا باستقالة وتم إنهاء ندهم وكان عددهم (١٠) موظفين.
٢. إنهاء التعاقد مع تسعة عشر موظفاً من موظفي العقود.
٣. تسكين (١٥) موظفاً على هيكلية مجلس القضاء الأعلى.
٤. تعديل مؤهل على درجة البكالوريوس لستة موظفين وثانوية عامة لموظف واحد وعلى مؤهل علمي ماجستير لأربعة موظفين وعلى مؤهل علمي دبلوم لموظف واحد وعلى مؤهل علمي دبلوم عالي لموظف واحد وعلى مؤهل علمي دكتوراه لموظف واحد.
٥. تمديد عقود (١٢٣) موظفاً.
٦. إجراءات نقل موظفين عدد (٢) من كادر مجلس القضاء الأعلى إلى وزارت أخرى.
٧. تثبيت (١٩) موظفاً.
٨. تمديد عقود فني دعم لوجستي لعام ٢٠١٣ من تاريخ ١٥/٩/٢٠١٣ ولغاية تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٣ عدد (٩) موظفين.

سادساً: رواتب الموظفين

١. إنجاز ومتابعة كافة الأمور المالية المتعلقة بالموظفين لدى وزارة المالية.
٢. متابعة صرف رواتب الموظفين الجدد وموظفي العقود.
٣. تدقيق قسائم رواتب الموظفين وتوزيعها عليهم في بداية كل شهر.
٤. تنظيم جداول خدمات الموظفين الذين تنتهي خدماتهم تمهيداً لتسوية حقوقهم حسب الأصول.
٥. المساهمة في تزويد الجهات المختصة بإعداد مشروع الموازنة السنوية بأية بيانات بخصوص الرواتب والترقيات المستحقة.

سابعاً: سيارات الحركة

١. ترخيص وتأمين كافة السيارات المحسوبة على قسم الحركة وعددها ٣٨ سيارة.
٢. عمل صيانة لكافة السيارات بما فيها سيارات رئيس المجلس والسيارات التابعة له.
٣. توزيع أكثر من ٦٠٠ بريد صادر إلى كافة الدوائر والمؤسسات الرسمية.
٤. تنفيذ أكثر من ٣٥٠ مهمة خارجية إلى محاكم الشمال والوسط والجنوب.
٥. متابعة شركة النظافة في كافة المحاكم والدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى.
٦. متابعة سيارات التبليغات التابعة لدائرة التبليغات في محكمة رام الله.

تحديات عام ٢٠١٣ - ٢٠١٤

- بتحليل المعطيات السابقة ودراسة واقع الدائرة برزت التحديات التالية خلال العام ٢٠١٣ - ٢٠١٤ والتي يمكن تلخيصها بما يلي:
١. عدم وجود بطاقات وصف وظيفي لوظائف مجلس القضاء الأعلى.
 ٢. افتقار دائرة شؤون الموظفين لعدم وجود قسم خاص بالأرشيف خاصة وأن الدائرة تحتفظ بكافة ملفات موظفي السلطة القضائية وعددهم (٨٥٧).
 ٣. انعدام الدورات التدريبية الخاصة بموظفي دائرة الشؤون الإدارية.
 ٤. عدم تسكين الموظفين حسب الفئة والدرجة.
 ٥. عدم وجود قسم تدريب للموارد البشرية.
 ٦. عدم وجود نظام حوافز للموظفين المتميزين.
 ٧. ضيق الهيكلية للأقسام والدوائر في دائرة الشؤون الإدارية.

خطط عام ٢٠١٥

يعدّ التخطيط الوظيفية الأولى من وظائف الإدارة، فهي القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الإدارية الأخرى، والتخطيط عملية مستمرة تتضمن تحديد طريقة سير الأمور للإجابة عن الأسئلة مثل ماذا يجب أن نعمل، ومن يقوم فيه، وأين، ومتى، وكيف؟ والتخطيط سيمكّنك إلى حد كبير كمدير من تحديد الأنشطة التنظيمية اللازمة لتحقيق الأهداف.

ومنذ تولي مجلس القضاء الأعلى إدارة الطاقم الإداري في العام ٢٠٠٢، برز هناك تعاون حثيث ومستمر بين الأقسام والدوائر الناشئة للنهوض بهذه المهمة على أكمل وجه، حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن، من إدارة فاعلة ونشطة وسباق في مجالها.

وإذا ما اطلعنا على مسار الانجازات خلال العام ٢٠١٤، يمكن بلورة بنود خطتنا السنوية للعام ٢٠١٥ كما يلي:

١. عقد دورات تدريبية تشتمل على مواضيع هامة للإرتقاء بالكادر البشري مثل إدارة الموارد البشرية، قانون الخدمة المدنية، إعداد بطاقة الوصف الوظيفي، التنبؤ الوظيفي، وإعداد الهياكل التنظيمية.
٢. استحداث قسم خاص بالأرشيف: لتنظيم وترتيب وحفظ الملفات بطريقة يسهل الرجوع إليها وتنظيم عملية الإعارة واستلام البريد الوارد وترميزه وتسجيله وحفظ صورة عنه.
٣. إعداد بطاقات وصف وظيفي للوظائف الموجودة في مجلس القضاء الأعلى.
٤. وضع خطة تطويرية لقسم الحركة من خلال تركيب جهاز تتبع للسيارات (أوتران) وذلك لمعرفة مكان السيارة وعملها، وكذلك توفير وسيلة اتصال موحدة بين مسؤول الحركة والسائقين.

٥. التحديث المستمر على برنامج شؤون الموظفين وحسب متطلبات العمل.
٦. تطوير الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية.
٧. زيادة عدد موظفي السلطة القضائية.
٨. العمل على تسكين كافة موظفي مجلس القضاء الأعلى وخاصة من هم ضمن الفئات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على هيكلية مجلس القضاء الأعلى.
٩. استحداث قسم تدريب يعمل على تدريب الموارد البشرية في السلطة القضائية.
١٠. إعداد دليل يوضح معايير تطبيق نظام الحوافز والمكافآت لموظفي السلطة القضائية.

إحصائيات وأرقام حول موظفي السلطة القضائية

توزيع موظفي السلطة القضائية على الدوائر والمحاكم للعام ٢٠١٤:

يتبع مجلس القضاء الأعلى ما يقارب خمس عشرة محكمة موزعة ما بين محاكم بداية وصلح واستئناف وعليا وكذلك محاكم متخصصة، إضافة إلى عشرة دوائر مهمتها تقديم كافة أشكال الدعم للمحاكم إدارياً وفنياً ولوجستياً حتى يتسنى للمحاكم القيام بمهامها الأساسية من أجل تحقيق أهدافها. وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (١) فإنه يبين أعداد الموظفين موزعين حسب مكان العمل، حيث بلغ عدد الموظفين العاملين في محاكم المجلس (٧٣٧) موظفاً أو ما نسبته (٨٥,٩%) في حين بلغ عد موظفي دوائر المجلس (١٢٠) موظفاً أو ما نسبته (١٤,١%).

مكان العمل	عدد العاملين	النسبة من المجموع
محاكم المجلس	٧٣٧	٨٥,٩ %
دوائر المجلس	١٢٠	١٤,١ %
المجموع	٨٥٧	١٠٠,٠ %

جدول رقم (١): توزيع العاملين بالسلطة القضائية على الدوائر والمحاكم عام ٢٠١٤

أعداد ونسبة الموظفين موزعين حسب عقد العمل في المحاكم للعام ٢٠١٤:

إذا نظرنا إلى الجدول رقم (٢) والخاص بأعداد ونسبة الموظفين موزعة حسب نوع العقد نجد أن النسبة العظمى تعود للموظفين المعيّنين على عقود دائمة، حيث بلغ عددهم (٧٢١) موظفاً أو ما نسبته ٨٤% وهو ما يعتبر مؤشراً إيجابياً، أما موظفي العقود ونسبتهم (١٦%) أو ما يعادل (١٣٦) موظفاً، فإنه يشير إلى عدم تزويد السلطة القضائية باعتماد مالي لتلبية الاحتياجات السنوية من الموظفين.

نوع العقد	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
عقد دائم	٧٢١	٨٤٪
عقد	١١٨	١٤٪
دعم لوجستي	٧	١٪
عقد خبراء	٢	٠٪
عقد كومينكس	٢	٠٪
عقد مياومة	٧	١٪
المجموع	٨٥٧	١٠٠٪

جدول رقم (١): توزيع العاملين بالسلطة القضائية على الدوائر والمحاكم عام ٢٠١٤

ثانياً: دائرة الشؤون المالية

مقدمة

بموجب المادة (٢) من قانون السلطة القضائية كلف المجلس الدائرة المالية إعداد الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية وعرضها على المجلس وإقرارها، ومن ثم إرسالها إلى الجهات المختصة حسب القانون. وقد دأبت دائرة الشؤون المالية على العمل بجدد مضاعف في العام ٢٠١٤ لتوفير كل ما يلزم من احتياجات السلطة القضائية رغم الإمكانيات المحدودة. وتستعد الدائرة لإحداث نقلة نوعية في العام ٢٠١٥ بعدما حصل معالي القاضي علي مهنا رئيس المحكمة العليا / رئيس مجلس القضاء الأعلى على موافقة استثنائية من معالي وزير المالية على صرف جميع المعاملات المالية والمتأخرات. وتتكون الدائرة المالية لمجلس القضاء الأعلى من: قسم النفقات، وقسم الأمانات، وقسم الإيرادات، وقسم المشتريات، ولجنة إعداد الموازنة. يستعرض التقرير التالي أهداف وإنجازات والتحديات وأبرز المقترحات والاستنتاجات لأقسام دائرة الشؤون المالية:

أولاً: قسم النفقات

يتولى قسم النفقات تنفيذ وتطبيق سياسة الصرف في المحاكم والمجلس وفق القوانين والأنظمة النافذة؛ وتتم عمليات صرف النفقات استناداً لبنود الموازنة السنوية للمجلس وضمن الصلاحيات المقررة للجهات المخولة بالصرف، وحسب إجراءات الصرف المتبعة، بعد التأكد من أن الصرف يتم؛ وفقاً لبنود الموازنة العامة، ومدى توافر مبالغ مرصودة لهذه النفقات، ومراقبة تنفيذ الخطط المالية، وإجراء التحليلات المالية ذات العلاقة بالنفقات.

أهداف القسم عام ٢٠١٣

١. تأمين الحصول على النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية بالمواعيد المحددة، علماً أن هذه النفقات تتضمن مصاريف العام ٢٠١٣ ومتأخرات العام ٢٠١٢ التي كانت عالقة.
٢. التواصل مع المستفيدين من أجل استكمال المعاملات المالية التي بحاجة إلى متابعة.
٣. مراجعة عمل صناديق النثرية لدى المحاكم ومتابعة أية نواقص لدى الصناديق وإعداد

المطالبات المالية لاستعاضة السلف.

٤. متابعة المسائل المالية مع البنوك ووزارة المالية لتفادي البقاء في دائرة المتأخرات.
٥. أرشفة المعاملات على برنامج بيسان.

إنجازات القسم عام ٢٠١٣

بلغت موازنة مجلس القضاء الأعلى للسنة المالية ٢٠١٣، (١١,٠٠٠,٠٠٠) شيكل، تم صرف مبلغ (٣,٣٩١,٢٥٠) شيكل و(٢٥٠,٤٥٠) دولاراً و(٨٦,٩٥٣) ديناراً، وذلك على النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية باستثناء الرواتب، علماً بأن هذه النفقات تتضمن مصاريف العام ٢٠١٣ ومتأخرات العام ٢٠١٢ التي كانت عالقة وهذه المبالغ هي ما تم تحويلها من الموازنة. تجهيز وانجاز المعاملات المالية دون تأخير في حال ورودها إلى الدائرة المالية والتواصل مع المستفيدين من أجل استكمال المعاملات المالية التي بحاجة إلى متابعة. تدقيق ومتابعة عمل صناديق النثرية الموجودة لدى المحاكم ومتابعة النواقص لدى الصناديق وإعداد المطالبات المالية لاستعاضة السلف؛ وقد تم إغلاق صناديق النثرية بشكل كامل. متابعة الأمور المالية مع البنوك ووزارة المالية من أجل تفادي وجود عواقب للسنة المالية القادمة.

تم أرشفة جميع المعاملات التي أنجزت على برنامج بيسان وأرسلت للبنك للصرف للمستفيدين. عمل التسويات البنكية لسنة ٢٠١٣ ومتابعتها مع وزارة المالية للحساب الصفري وحساب المنح.

في نهاية عام ٢٠١٣ كانت هنالك متأخرات ومطالبات مالية.

أهداف القسم عام ٢٠١٤

زيادة حجم موازنة مجلس القضاء الأعلى، وتأمين الحصول على متأخرات ٢٠١٣ ووضع حد لهذه المسألة لما لها من تأثير سلبي على تنفيذ خطط وبرامج المجلس وتحقيق الأهداف. استكمال المعاملات المالية التي بحاجة إلى متابعة. تدقيق ومتابعة عمل صناديق النثرية الموجودة لدى المحاكم. متابعة المسائل المالية مع البنوك ووزارة المالية وتفاذي وجود متأخرات للسنة المالية ٢٠١٤. أرشفة جميع المعاملات التي أنجزت على برنامج بيسان. عمل التسويات البنكية لسنة ٢٠١٤ ومتابعتها مع وزارة المالية. متابعة المعاملات المتعلقة بالمنح الممولة من قبل (UNDP) والاتحاد الأوروبي وإعداد التقارير اللازمة للجهات ذات العلاقة.

إنجازات القسم عام ٢٠١٤

زيادة عن العام السابق بمقدار (٢٥٠٠٠٠) شيكل بلغت موازنة مجلس القضاء الأعلى للسنة المالية ٢٠١٤، (١١,٢٥٠,٠٠٠) شيكل، حيث تم صرف مبلغ (٦,١٦٥,٥٨٢,١٧) شيكل و(٧٢٠,١١٧,٢٤) دولاراً و(٨٠,٤١٧,٢٨) ديناراً، وجميعها تخص النفقات التشغيلية والنفقات الرأسمالية باستثناء الرواتب، علماً أن هذه النفقات تتضمن مصاريف العام ٢٠١٤ ومتأخرات العام ٢٠١٣ التي كانت عالقة وهذه المبالغ هي ما تم تحويلها من الموازنة. تجهيز وانجاز المعاملات المالية كافة ودون تأخير في حال ورودها إلى الدائرة المالية والتواصل

مع المستفيدين من أجل استكمال المعاملات المالية التي بحاجة إلى متابعة. تدقيق ومتابعة عمل صناديق الثروة الموجودة لدى المحاكم ومتابعة النواقص لدى الصناديق وإعداد المطالبات المالية لاستعادة هذه السلف، وتم إغلاق صناديق الثروة بشكل كامل. متابعة الأمور المالية مع البنوك ووزارة المالية وذلك من أجل تفادي وجود عوالمق للسنة المالية. تم أرشفة جميع المعاملات التي أنجزت على برنامج بيسان وأرسلت للبنك للصرف للمستفيد ين . عمل التسويات البنكية لسنة ٢٠١٤ ومتابعتها مع وزارة المالية لحساب الصفري وحساب المنح . تحويل جميع الالتزامات الجاهزة للدفع والتي تخص المجلس باستثناء معاملة واحدة تخص مبنى إيجار مجلس القضاء والإدارات التابعة له والسبب أن المعاملة ذات مبلغ كبير وجزئت لثلاثة أجزاء متساوية وتم تحويل جزأين وتأجيل الجزء الثالث والبالغ (١٠٧٢٢٦) دولارا للعام (٢٠١٥). انجاز المعاملات المتعلقة بالمنح الممولة من قبل (UNDP) والاتحاد الأوروبي وإعداد التقارير اللازمة للجهات ذات العلاقة، علما بأن قيمة المنح في بداية العام ٢٠١٤ بلغت (٢٢٧,٢٦) دولارا وتم صرف مبلغ (٢٠٦,٣٨٥) دولارا.

ثانياً : قسم الأمانات

مقدمة

الأمانات المالية: هي المبالغ التي يتم إيداعها بناء على قرارات القضاة في حسابات دوائر تنفيذ المحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى وذلك لحين إعادتها إلى الجهات صاحبة الحق وذلك حسب الأصول والقانون .

يلعب قسم الأمانات دورا بارزا في الدائرة المالية، حيث يتم من خلاله تدقيق كل العمليات المالية الخاصة بدوائر تنفيذ محاكم الضفة الغربية، وذلك ابتداء من تدقيق كشوف الإيداعات والمصروفات ومقارنتها مع الكشوف البنكية إلى إعداد تقارير مالية شهرية لجميع الحركات والأرصدة الخاصة بدوائر التنفيذ، كما يقوم القسم بتنفيذ قرارات الحجز الصادرة عن قضاة تنفيذ محاكم في الضفة ومخاطبة الجهات المختصة فيما يتعلق بهذه القرارات ومتابعة سير إجراءات هذه القرارات حسب الأصول.

أهداف القسم عام ٢٠١٤

١. مراجعة أرصدة الحسابات البنكية والأوضاع المالية الحقيقية لجميع دوائر تنفيذ محاكم الضفة الغربية.
٢. التأكد من صحة وسلامة تسجيل جميع العمليات المالية في السجلات والكشوف المختلفة .
٣. متابعة إجراء التسويات المالية والتدقيق على أعمال دوائر التنفيذ.
٤. تعيين موظفين مؤهلين وأكفاء لتجاوز مشكلة النقص في الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة.

إنجازات القسم عام ٢٠١٤

١. استلام كشوف التقارير الشهرية لدوائر تنفيذ محاكم الضفة الغربية كافة، وتشتمل هذه الكشوف: تحصيل وصرف الأمانات، وسندات القبض، وأوامر رد الأمانات، وكشوف البنك، وفيش الإيداع من دائرة التنفيذ.
٢. التأكد من المقبوضات التي تم ذكرها بكشف الدائرة ومطابقتها مع كشف البنك، وذلك بتدقيق جميع إيصالات القبض ومطابقتها مع فيش البنك والتقرير الشهري للمقبوضات للتأكد من مبالغها ومجاميعها وتواريخها.
٣. تدقيق المصروفات؛ ويتم من خلال تدقيق أمر رد الأمانة ومطابقة مبالغها مع كشف البنك والتقرير الشهري للمصروفات.
٤. تعيين موظفين جدد مؤهلين وسد النقص في الكوادر البشرية.
٥. إعداد التسويات البنكية الشهرية ومرفقات التسوية التفصيلية لكل مبلغ غير مطابق سواء لكشف البنك أو كشف الدائرة.
٦. اكتشاف الأخطاء ومعالجتها من خلال مراسلة أو مراجعة دائرة التنفيذ أو مخاطبة البنوك .
٧. الاحتفاظ بالمستندات والوثائق المالية والكشوف التي تم تدقيقها وأرشفتها يدويا في المكان المخصص لذلك .
٨. إعداد التقارير المالية الشهرية لدوائر التنفيذ لمختلف المحاكم ورفعها إلى معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى للاطلاع عليها.
٩. إعداد التقارير المالية السنوية بجميع الأرصدة، حيث بلغ إجمالي أرصدة الأمانات خلال العامين ٢٠١٣ - ٢٠١٤ بكافة العملات كما يلي:

السنة	الرصيد الإجمالي لعملة الشيكال	الرصيد الإجمالي لعملة الدينار	الرصيد الإجمالي لعملة الدولار
٢٠١٣	٨٦٩٧١٨٩,٧٢	٤٣٠٣٧٤٨,٩٦٧	٣٨٣,٩٣٢,٠٠
٢٠١٤	٩٤٧١٣١١,٦٦	٥٥٤٢٤٠٣,٧٩٩	٦٠٢٩١٤,٠٩

١. تنفيذ جميع قرارات الحجز المالي الواردة من المحاكم وذلك من خلال القيام بما يلي:
٢. استلام كتب قرارات الحجزات الواردة من جميع محاكم الضفة الغربية .
٣. التأكد من استيفاء هذه القرارات لجميع المعلومات المطلوبة لتنفيذ قرارات الحجز .
٤. إعداد كتب الحجزات المالية والقيام بمراسلة الجهات المختصة بذلك ومتابعة سير إجراءات هذه الحجزات.
٥. استلام إشعارات حوالات تثبت تنفيذ عملية الحجز وأرشفة صور عن هذه الإشعارات وإرسال النسخ الأصلية إلى دوائر تنفيذ المحاكم ليتسنى لهم صرف هذه المبالغ إلى مستحقيها حسب الأصول.

للمزيد أنظر الجدول أدناه

اسم المحكمة	عدد القرارات المنفذة للموظفين العسكريين		عدد القرارات المنفذة للموظفين المدنيين		عدد القرارات المنفذة للأسرى		عدد القرارات المنفذة للمتقاعدين	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
محكمة رام الله	١٤٢	١٠٥	٩٦	١٤٣	٢	٢	٣٠	١٥
محكمة نابلس	١٢٦	١١٤	٧٦	٨٢	١٢	٧	٦	١٠
محكمة طولكرم	١٠٩	٨٩	٣٧	٥٢	٥	٩	٣	٢
محكمة الخليل	٧	١٣	٦	٥	٠	٠	١	١
محكمة حلحول	٥	٧	٩	١١	١	٠	٣	٠
محكمة دورا	٢٣	٢٩	٨	١٣	٠	١	٠	٠
محكمة بيت لحم	٢١	٩	١٠	٩	٠	١	٠	٠
محكمة اريحا	٨٣	٣٥	٨	٢٢	٠	٤	٠	٠
محكمة جنين	٢٧	٤٦	٣٢	٢٨	٢	١	٠	٠
محكمة قلقيلية	٣٣	٣٥	١١	١٣	١	٠	٤	٢
محكمة طوباس	١٩	١٨	٥	٣	٢	١	٠	٣
محكمة سلفيت	١٦	٩	٢	٦	٠	٠	٠	٠
مجموع القرارات المنفذة	٦١١	٥٠٩	٣٠٠	٣٨٧	٢٦	٢٥	٤٧	٣٣

جدول رقم (١): عدد قرارات الحجز المالي المنفذة خلال العامين ٢٠١٣ - ٢٠١٤

تحديات ٢٠١٣ - ٢٠١٤

١. نقص في الوسائل والأدوات المادية مثل (أجهزة الحاسوب والبرامج المالية المحاسبية والإدارية).
٢. عدم وجود آلية عمل موحدة لمحاسبي دوائر التنفيذ مما يؤدي إلى الإرباك في العمل والتناقض في معالجة المعاملات بين موظف وآخر في المحاكم.
٣. عدم توفر نظام أرشفة إلكتروني.

الاستنتاجات والاقتراحات

١. هناك حاجة لتوفير نظام معلومات متكامل يستجيب لحاجات قسم الأمانات العامة والمهام التي يقوم بتنفيذها، بحيث يتضمن:
 ٢. استخدام التكنولوجيا الحديثة.
 ٣. توفير عناصر الأمان للبيانات والمعلومات الكمية.
 ٤. إعداد برنامج إداري وارشفة لخلق قاعدة معلومات خاصة بقسم الأمانات.
 ٥. إجراء دورات تدريبية في مجال عمل موظفي دوائر التنفيذ في المواضيع التالية:
 - آلية عمل التسويات البنكية
 - كيفية إعداد التقارير الشهرية حسب نظام عمل موحد
 - القيام بزيارات ميدانية لدوائر تنفيذ المحاكم لمتابعة ومراقبة العمل المحاسبي
 ٦. عقد دورات تدريبية لموظفي قسم الأمانات لتطوير المهارات الوظيفية وامتلاك مهارات جديدة.

٧. العمل على صياغة آلية عمل موحدة ليتم تطبيقها على جميع دوائر التنفيذ.

ثالثاً: قسم الإيرادات
مقدمة

الإيرادات هي مجموع الأموال التي تجبها الدولة أو أي قطاع أو مؤسسة من مصادر وجهات مختلفة لتمويل النفقات والإيفاء بالحاجات العامة. والإيرادات أداة فعالة في تحقيق أهداف ذات بعد تطوري وتنموي في المجتمع كما في مؤسسات الدولة المختلفة. وقد حرصت رئاسة المجلس في العام ٢٠١٤ على جعل مفهوم ودور ومقاصد الإيرادات يتفق والمهام والخطط والبرامج الكثيرة والمتعددة التي رسمها ووضعها مجلس القضاء الأعلى.

أهداف القسم عام ٢٠١٣

١. استلام كافة تقارير الإيرادات الشهرية ومعززات إثبات عملية الإيداع مثل فيش الإيداع البنكي وسندات الإيداع ودفاتر إيصالات الصناديق لجميع المحاكم.
٢. تدقيق دفاتر الصناديق والتأكد أولاً من التسلسل الرقمي للدفاتر ومن ثم التحقق من الأرصدة والمجاميع ومطابقة كتاب المبلغ بالأرقام ومقارنة أرصدة نهاية اليوم بالمبلغ المودع بالبنك وفق فيشة البنك وسند الإيداع المرفق.
٣. التحقق من أن المبالغ المودعة في البنك من قبل أمين الصندوق قد تم إيداعها بحساب مجلس القضاء الأعلى.
٤. إبلاغ رئيس القلم أو الديوان عند التدقيق واكتشاف عجز بالإيداع أو فائض، موضحاً له قيمة العجز أو الفائض في كتاب رسمي على أن يسدد أمين الصندوق مبلغ العجز وإحضار فيشه بنك وسند إيداع بقيمة المبلغ.
٥. توجيه كتب رسمية إلى رئيس الديوان أو رئيس القلم موضحاً له الأخطاء في حال حدوثها مع التأكيد على مراعاة عدم تكرار الأخطاء في الأشهر القادمة.
٦. بعد الانتهاء من عملية التدقيق يتم وضع دفاتر الصناديق بملف خاص لكل محكمة على حدة ويكتب على الملف اسم المحكمة والشهر وترفق معه صورة عن كشف الإيداعات وصورة عن كل سندات الإيداع اليومية، وفي نهاية الشهر نقوم بإرسالهم إلى وزارة المالية.
٧. يقوم رئيس القسم بإعداد التسوية البنكية الشهرية مبيناً فيها أرصدة الإيرادات حسب كشف البنك وتقارن بإيرادات حسب دفاتر الصناديق، ونبين إن كان هناك عجز فيرفع كتاب لأمين الصندوق لتسديده ونبين فيها إن كان هناك فائض.
٨. عند إتمام التسوية البنكية توقع وتعمد من مدير الدائرة المالية ثم ترفق بجميع دفاتر الصناديق إلى وزارة المالية لإعادة تدقيقها وأرشفتها كما يجب.

إنجازات القسم عام ٢٠١٣

١. زيادة نسبة إيرادات المحاكم مقارنة بإيرادات السنوات السابقة.
٢. تحسن قدرة ومستوى وأداء أمناء الصناديق وتحفيزهم لتحمل ضغط العمل وصرف مكافآت خاصة لهم.

٣. ضبط مخالفات أمناء الصناديق سواء من اختلاسات أو إهمال أو تقصير بالأداء، وتقليص المخالفات والحد منها.
٤. توفير جميع وسائل الراحة قدر المستطاع لأمناء الصناديق ليتسنى لهم العمل بسهولة ويسر أكثر.
٥. توحيد العمل لجميع المحاكم وفق برنامج محوسب ودقيق يسهل عملية التدقيق ويقلص من الاختلاسات ويكشف أخطاء أمناء الصناديق بكل يسر، وبالتالي معالجة أي خطأ مالي بسرعة وفي وقته دون أي تأخير.
٦. زيادة عدد العاملين كمدققين في قسم الإيرادات لإتاحة التدقيق بشكل أوسع وبدون ضغط على الموظفين العاملين بالقسم.
٧. تنفيذ زيارات مفاجئة على أمناء الصناديق ليتسنى كشف الأخطاء والمخالفات.
٨. عقد اتفاقية مع أحد البنوك لتوفير مراكز نقد لدى المحاكم بحيث يتولى موظف البنك تحصيل الإيرادات وإيداعها بالبنك عوضاً عن أمناء الصناديق.
٩. توفير ماكينات لأمناء الصناديق للكشف عن العملة المزورة فوراً.
١٠. توعية أمناء الصناديق بعقد ورشات عمل تجمعهم مع موظفي قسم الإيرادات وإيجاد بيئة حوار ونقاش وإثارة الاستفسارات.

إيرادات المحاكم:

بلغت إيرادات المحاكم لعام ٢٠١٤ عدا شهر ١٢ (٣٨,٤٠٩,٥١٨,٥٠ شيقل) مقارنة بعام ٢٠١٣ حيث بلغت الإيرادات ٣٥,٨٤٧,٠٩٥,٥٠ شيقل، أي بزيادة قدرها ٧٪.

بمقارنة الإيرادات للمحاكم المختلفة للعام ٢٠١٤، نلاحظ أن إيرادات محكمة رام الله هي الأعلى بمبلغ يزيد عن عشرة ملايين شيكل، مما يؤشر إلى أن المحكمة تستقبل قضايا كثيرة كما ونوعاً مما يرفع حجم الإيرادات، تليها محكمة نابلس بإيراد يزيد عن ستة ملايين شيكل، ومن ثم محكمة جنين بمبلغ حوالي أربعة مليون شيكل، تليها الخليل بمبلغ حوالي ثلاثة ملايين ونصف شيكل تقريباً. للمزيد أنظر للجدول التالي:

المحكمة	إيرادات ٢٠١١/شيقل	إيرادات ٢٠١٢/شيقل	إيرادات ٢٠١٣/شيقل	إيرادات ٢٠١٤ عدا شهر ١٢/شيقل
رام الله	٦,٥٢٢,٠٩٣,٥٠	٩,٠٠٣,٦٣٧,٥٠	٩,٠٠٣,٦٣٧,٥٠	١٠,٠٧٣,٠٢٢,٥٠
خلحول	٩٧٨,٨٣١,٥٠	١,١٩٦,٨١٥,٠٠	١,١٩٦,٨١٥,٠٠	١,١٠١,٩٨٠,٠٠
الخليل	٢,٦١٦,٤٤٧,٠٠	٣,٦٥١,٤٩٩,٠٠	٣,٦٥١,٤٩٩,٠٠	٣,٥٦١,٩٢١,٥٠
بيت لحم	١,٤٢٦,٢٤٢,٥٠	١,٧٩٥,٠٩٩,٠٠	١,٧٩٥,٠٩٩,٠٠	٣,٣٢٣,٣٠٥,٠٠
أريحا	٧٩١,٤٤٧,٠٠	٨٣٩,٢١٥,٠٠	٨٣٩,٢١٥,٠٠	١,٠٣٨,٦١٦,٠٠
نابلس	٥,٣٦٨,٧٧٧,٥٠	٧,٦٠٨,٣٥٨,٥٠	٧,٦٠٨,٣٥٨,٥٠	٦,٤٤٥,٧٢٦,٠٠
قلقيلية	١,٩١٦,٤٤١,٠٠	٢,٣٦٢,٢٠٢,٠٠	٢,٣٦٢,٢٠٢,٠٠	٢,٢٤٦,٨٧٠,٠٠
دورا	١,٦٧٠,٣٨٢,٠٠	٢,٤٨٨,٢٩٠,٠٠	٢,٤٨٨,٢٩٠,٠٠	٢,٠٣٧,٤٣٦,٠٠
طولكرم	٣,٠١٢,٤٠٦,٥٠	٣,١٦٨,٨٠٢,٠٠	٣,١٦٨,٨٠٢,٠٠	٢,٨١١,٢٣٩,٥٠
جنين	٣,٦٩٠,٠٠٦,٥٠	٣,٨٢٦,٢٣٨,٠٠	٣,٨٢٦,٢٣٨,٠٠	٤,٠٤٥,٠٥٢,٥٠
سلفيت	٦٧٩,٢٦٧,٠٠	٨٧١,٣٢٦,٠٠	٨٧١,٣٢٦,٠٠	١٨٧٨,٣٥٥,٥٠
طوباس	٥٥٤,٧٩٨,٥٠	٧٢٩,٩٣٩,٠٠	٧٢٩,٩٣٩,٠٠	٧٢٤,٧٥٣,٥٠
الجمارك	٥٦,٢٦٣,٥٠	٩,٧١٢,٠٠	٩,٧١٢,٠٠	١٢١,٢٤٠,٥٠
المجموع	٢٩,٢٨٣,٤٠٤,٠٠	٣٧,٥٥١,١٣٣,٠٠	٣٧,٥٥١,١٣٣,٠٠	٤٠,٩٠٩,٥١٨,٥٠

جدول يبين إيرادات المحاكم ٢٠١٤ - ٢٠١١ بالشيقل

أهداف القسم عام ٢٠١٤

١. زيادة نسبة إيرادات المحاكم مقارنة بإيرادات السنوات السابقة.
٢. تحسن قدرة ومستوى وأداء أمناء الصناديق وتحفيزهم لتحمل ضغط العمل وصرف مكافآت خاصة لهم .
٣. ضبط مخالفات أمناء الصناديق سواء من اختلاسات أو إهمال أو تقصير بالأداء، وتقليص المخالفات والحد منها.
٤. توفير جميع وسائل الراحة قدر المستطاع لأمناء الصناديق ليتسنى لهم العمل بسهولة ويسر أكثر.
٥. توحيد العمل في جميع المحاكم وفق برنامج محوسب ودقيق يسهل عملية التدقيق ويقلص من الاختلاسات ويكشف أخطاء أمناء الصناديق بكل يسر، وبالتالي معالجة أي خطأ مالي بسرعة وفي وقته دون أي تأخير.
٦. زيادة عدد المدققين في قسم الإيرادات لإنجاز العمل دون ضغط.
٧. تنفيذ زيارات مفاجئة على أمناء الصناديق ليتسنى كشف الأخطاء والمخالفات.
٨. عقد اتفاقية مع أحد البنوك لتوفير مراكز نقد لدى المحاكم بحيث يتولى موظف البنك تحصيل الإيرادات وإيداعها بالبنك عوضاً عن أمناء الصناديق.
٩. توفير ماكينات خاصة للكشف عن العملات المزورة لأمناء الصناديق.

١٠. نشر الوعي بين فئة أمناء الصناديق وذلك بعقد ورشات عمل حول طبيعة عملهم والأخطاء الشائعة وأبرز المحاذير والمشاكل التي تواجه موظفي قسم الإيرادات، وإشاعة أجواء الحوار والبيئة التشاركية.

إنجازات القسم عام ٢٠١٤

١. ارتفاع الإيرادات بشكل ملحوظ وبتجاوزت خمسة مليون شيكل عن العام ٢٠١٣.
٢. تحسن أداء أمناء الصناديق بفضل التوعية المستمرة حتى تلاشت تقريبا الاختلاسات بسبب الرقابة الدائمة والزيارات الدورية والمفاجئة على المحاكم.
٣. ضبط جميع المخالفات المالية ومعالجتها لدرجة لم تردنا أية مخالفات مالية.
٤. توفير أماكن وتعديل غرف في بعض المحاكم بحيث تكون مريحة لأمناء الصناديق وللمراجعين.
٥. توظيف مدققين بالدائرة المالية مكلفين بتدقيق الإيرادات، وهو ما أسهم في تسهيل أعمال التدقيق ورفع التقارير بمواعيدها.
٦. تكثيف الزيارات الفجائية لأمناء الصناديق بمعدل زيارة كل أسبوع للمحاكم.
٧. وفي خطوة رائدة تم عقد اتفاقية مع أحد بنوك لتوفير مراكز نقد بالمحاكم وصرافات آلية للمراجعين، وتولي البنك مهمة تحصيل الإيراد وتوريده للبنك.
٨. عقد ورشات توعية مكثفة لأمناء الصناديق والمحاسبين لفتح باب النقاش وتبادل المعلومات والمهارات.

أبرز التحديات ٢٠١٣ - ٢٠١٤

١. يعاني القسم من نقص واضح بالموظفين، حيث أن موظفان فقط يعملان على استيفاء عملية التدقيق وإعداد التسوية لثلاثة عشر محكمة تورد للقسم دفاتر الصناديق الخاصة فيها بداية كل شهر، وهذا يتطلب مجهودا مضاعفا ووقتا طويلا.
٢. ناك زيادة واضحة بأرصدة الإيرادات مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يعني زيادة أعباء العمل ومواجهة المزيد من الضغط بالعمل.
٣. اعتماد أمناء الصناديق على العمل اليدوي يعيق سير العمل ويستنفد الوقت.
٤. عدم اعتماد المحاكم نظاما أو برنامجا حاسبيا رقميا جعل العمل أكثر صعوبة وإضاعة للوقت وأقل دقة.
٥. عدم توفر غرف كافية بالدائرة لأرشفة التقارير الشهرية بطريقة يبسر استعادتها، عدا أن الأرشفة حسب الأصول وبطريقة علمية يعكس صورة ايجابية عن القسم، ودقة العمل، ويخفض إمكانية حصول تلف أو فاقد.

إستنتاجات واقتراحات

١. لعمل على تنفيذ الاتفاقية المبرمة مع بنك لتوفير مراكز نقد بالمحاكم وصرافات آلية للمراجعين، وتولي البنك مهمة تحصيل الإيراد وتوريده للبنك.
٢. توفير واعتماد المحاكم نظاما أو برنامجا حاسبيا رقميا لجعل العمل أكثر سلاسة وسهولة ودقة وإنجاز الأعمال بوقت وجهد أقل.

٣. إعداد برنامج ونظام أرشفة علمي وحديث يضمن سلامة الملفات وسهولة الحصول عليها عند الحاجة، وتوفير غرف إضافية لأرشفة المعاملات والملفات في الدائرة المالية كافة.

٤. توظيف كوادر بشرية مؤهلة لإنجاز العمل بدقة وجهد أقل.
٥. عقد دورات تدريبية للمحاسبين وأمناء الصناديق ورؤساء الأقسام، تشمل مجالات العمل المحاسبي واليات التدقيق.
٦. عقد لقاءات دورية بين موظفي قسم الإيرادات وأمناء الصناديق بكافة المحاكم لمعالجة أي مشاكل قد تواجه أمناء الصناديق والعمل على إيجاد الحلول المناسبة، والاتفاق على آلية عمل منظمة ومنسقة تسهل عمل جميع الأطراف.
٧. تحفيز وتعزيز أمناء الصناديق المميزين كصرف مكافآت مالية لهم وبدل مخاطرة عمل.

أهداف قسم الإيرادات عام ٢٠١٥

١. الاستمرار في زيادة نسبة إيرادات المحاكم برفع الرسوم التي تقل عن عشرة دنانير.
٢. تحسين وتنمية وتطوير قدرات ومستويات أمناء الصناديق لتحسين أداءهم.
٣. توحيد العمل لجميع المحاكم وفق برنامج محوسب ودقيق يسهل عملية التدقيق ويقلص من الاختلاسات ويكشف أخطاء أمناء الصناديق بكل يسر، وبالتالي معالجة أي خطأ مالي بسرعة دون أي تأخير.
٤. تكرار الزيارات المفاجئة لأمناء الصناديق لكشف الأخطاء في وقت مبكر، وتوعية أمناء الصناديق بالأمر المالية دوما.
٥. إقامة شبكة داخلية لبرنامج محاسبي الكتروني يربط أمناء الصناديق بالدائرة المالية، واستبدال الإيصالات المعتمدة حاليا بإيصالات الكترونية.
٦. توفير ماكينات لعد النقود لأمناء الصناديق قادرة على كشف العملة المزورة فورا.
٧. توعية أمناء الصناديق بعقد ورشات عمل حول طبيعة عملهم، وإتاحة الفرصة للقاء موظفي قسم الإيرادات، ومناقشة المسائل المشتركة.

رابعاً: قسم المشتريات مقدمة

بداية نود توضيح انه لا يوجد قسم مشتريات على هيكلية مجلس القضاء الأعلى المعتمدة، وإنما توجد لجنة مشتريات تشكلت حسب قانون اللوازم العامة رقم (9) لسنة 1998م ومعتمدة من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى. إلا انه ومنذ عام 2009 تشكل «قسم» خاص بالمشتريات تابع للدائرة المالية يعمل فيه موظف متفرغ للمشتريات الخاصة بمجلس القضاء الأعلى ويقوم بتأمين كافة الاحتياجات واللوازم للمحاكم والدوائر التابعة للمجلس، ونظراً لزيادة ضغط العمل في القسم تم رفعه بموظف إضافي؛ وفي الوقت الحالي يقوم هذان الموظفان بتوفير كافة احتياجات المجلس بدوائره والمحاكم التابعة له، حيث يقوم القسم بتوفير الاحتياجات وشراء الأصناف المتعددة عن طريق العطاءات المركزية التي تطرح عن طريق دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية، أو استدراج عروض الأسعار، وذلك استناداً إلى أحكام قانون اللوازم العامة رقم (9) لسنة 1998م.

آلية عمل القسم

ترسل طلبات احتياجات المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى عن طريق دائرة اللوازم وتحول إلى قسم المشتريات، الذي يقوم بفرز الأصناف والتأكد من وجودها على قائمة العطاءات المركزية؛ ليصار بعد ذلك إلى تجهيز الطلبات الخاصة بالأصناف الموجودة على قائمة العطاءات المركزية واعتمادها من قبل دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية وإصدار أمر التوريد للشركات، أما الأصناف غير المدرجة في العطاءات المركزية؛ أما أن يتم شراؤها بالطريقة المباشرة أو يتم استدراج عروض أسعار تقدم للشركات .

أهداف القسم عام 2013 - 2014

تأمين احتياجات مجلس القضاء الأعلى ودوائره والمحاكم التابعة له كافة.
ضمان تنفيذ عمليات الشراء بالوقت المناسب والمواصفات اللازمة لتحقيق حسن سير العمل في المحاكم.
التأكد من أن العطاءات واستدراج العروض يتم حسب القانون.

انجازات القسم عام 2013

1. وصل عدد الطلبات للأصناف المدرجة على العطاءات المركزية (٤٦) طلبية شراء، تم انجاز ما نسبته 90% منها؛ أما الطلبات غير المنجزة فالسبب يعود لتأخر الشركات في التوريد.
2. وصل عدد الطلبات التي تم شراؤها بشكل مباشر أو عن طريق استدراج عروض أسعار (٣٨) طلبية شراء، حيث تم انجاز ما نسبته 99% من الطلبات.
3. هناك العديد من عمليات الشراء التي لا يمكن حصرها والتي تتم بطريقة الشراء المباشر وذلك بسبب كثرتها وشراؤها من قبل عدة جهات لذا يصعب حصرها.
4. بعض الاحتياجات غير المدرجة بالعطاءات المركزية ولزيادة مبالغها عن 10000 دولاراً تم طرح عطاء مركزياً خاصاً فيها عن طريق اللوازم العامة في وزارة المالية كعطاء النظافة الخاص بتنظيف محاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى وعطاء تلزيم المشروبات في المحاكم.

انجازات القسم عام 2014

1. بلغت قيمة المشتريات (0٤٠٠٠٠) شيكل تم شراؤها عن طريق العطاءات المركزية وعروض الأسعار.
2. بلغ عدد الطلبات (٦٣) طلبية شراء علماً بأن هناك بعض الطلبات تم شراؤها بشكل مباشر.
3. توفير ما نسبته 9٠% من احتياجات المحاكم والدوائر، مع العلم أنه تم عمل عروض خاصة بصيانة السيارات وأيضاً لتأمينها، حيث لم يتم احتساب المبالغ الخاصة فيها.
4. إجراء مزادات خاصة بكافيتريات المحاكم، وتم الحصول على مبالغ أفضل من الأعوام السابقة.

تحديات 2013 - 2014

1. ضرورة كف البعض عن استعجال الطلبات يتم شراؤها بأسعار مرتفعة ليتبين فيما بعد أنها غير مستعجلة.
2. قيام جهات غير مختصة وغير مخولة بالمشتريات بالشراء على مسؤوليتها دون استكمال المعاملات، مما يتسبب بمشكلة في إعادة جمع واستكمال الأوراق الخاصة بالمعاملة.
3. عدم التقدير الجيد للاحتياجات لدى دائرة اللوازم والمخازن مما يضطرنا إلى شراء أصناف أكثر من مرة خلال فترته قصيرة وشراء أصناف بكميات كبيرة لا داعي لها.
4. عدم توفر المخصصات المالية لشراء بعض الأصناف من أثاث وأجهزة مما يحول دون شرائها.
5. تقديم الطلبات من قبل دائرة اللوازم والمخازن بصورة مستعجلة عند مشاركة الأصناف على الانتهاء دون الأخذ بعين الاعتبار تقدير الوقت المحدد للشركات من أجل التوريد.

الإستنتاجات والمقترحات

1. العمل على توفير المخصصات المالية لشراء الأصول الثابتة خلال فترة قصيرة .
2. طلب الاحتياجات الأساسية من قبل دائرة اللوازم قبل انتهاء الأصناف بفترة تسمح بتوفيرها.

ثالثاً: دائرة اللوازم والمخازن مقدمة

تعتبر دائرة اللوازم والمخازن شرياناً حيويًا وهامًا لتغطية الاحتياجات الرئيسية للمحاكم والإدارات القضائية بكافة المتطلبات اللازمة لضمان حسن سير العمل. وقد أصبحت دوائر اللوازم ضمن مفاهيم الإدارة الحديثة قاعدة لأي تطور يحصل في المؤسسات الحديثة، شأنها شأن الشؤون الإدارية والشؤون المالية؛ فالإدارة العليا الآلية مؤسسية صارت تضعها في موقع ملائم في الهيكل الإداري والتنظيمي ويتم تزويدها بالكادر الوظيفي المناسب للقيام بأداء مهامها بالشكل اللائق ولتوفر للمؤسسة ما يلزمها في الوقت المناسب وبال جودة المناسبة والسعر المناسب والكميات المناسبة. ويتوسع مجلس القضاء الأعلى أحياناً وعمودياً جرى استحداث دائرة اللوازم والمخازن لمواكبة التوسع الحاصل في مجلس القضاء الأعلى.

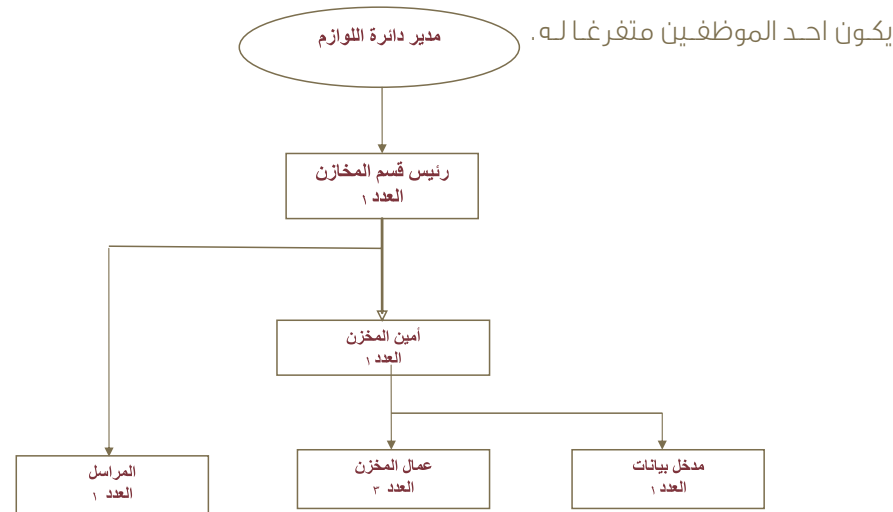
نبذة عن الدائرة

بدأت دائرة اللوازم والمخازن في مجلس القضاء الأعلى كدائرة مستقلة اعتباراً من تاريخ 2010/0/1م، حيث كانت قبل ذلك تتبع الدائرة المالية حيناً أو الشؤون الإدارية حيناً آخر. تندرج دائرة اللوازم والمخازن ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة المحاكم والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية وهي الداعمة لوجسئياً للمحاكم والدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى بحيث تتولى هذه الدائرة مهمة تأمين كافة الاحتياجات اللازمة وفق الخطة السنوية التي تنفذ وفقاً للسياسات العامة والخطة الإستراتيجية المقررة في مجلس القضاء الأعلى، وتستند الدائرة في عملها إلى القوانين والأنظمة والتعليمات السارية والصادرة عن الجهات المختصة ومن ضمنها قانون رقم (9) لسنة 1998 بشأن اللوازم العامة واللوائح المنظمة له. ومنذ أصبحت دائرة اللوازم والمخازن مستقلة تسعى إلى توفير الكادر الوظيفي الكفؤ والقادر على تحقيق رسالتها بالشكل المطلوب، وفي ظل التطور المستمر وخاصة التطور التكنولوجي، تسعى دائرة اللوازم إلى الاستفادة من ذلك عبر تطوير البرامج المناسبة لتطوير أدائها ولتحقيق الترابط مع الجهات المختلفة المتقاطعة معها في جزء من العمل مثل الشؤون المالية والشؤون الإدارية والهندسة والصيانة وتكنولوجيا المعلومات. وتسعى الدائرة إلى أن يصبح الموردون قادرين على تعبئة عروضهم عبر الشبكة الرقمية لما في ذلك من سرعة في الأداء وكسباً للوقت وتوفيراً للجهد، لتتمكن الدائرة من أداء رسالتها بالشكل المطلوب.

ولأن الدائرة أصبحت دائرة مستقلة كان يجب اختيار موقع لها يلبي كافة الاحتياجات ويكون قريباً من المحاكم والدوائر، فكان الموقع بجانب الشؤون الإدارية والمالية العامة في منتصف محافظات الوطن في رام الله والبيرة، حيث تتوسط محافظات الضفة الغربية وحيث موقع المخازن التابعة لها.

الهيكل الإداري

يتكون الهيكل الإداري لدائرة اللوازم والمخازن من ثمانية موظفين، ويوجد حالياً خمسة فقط. وقد تم تكليف رئيس قسم المخازن بمهام مدير الدائرة وتم تكليف مدخل بيانات أميناً للمخازن، ولا يوجد إلا عاملين اثنان من أصل ثلاثة. وباستحداث نظام الباركود تتطلب ذلك أن



أهداف الدائرة ٢٠١٣ - ٢٠١٤

١. خدمة أهداف السلطة القضائية العليا.
٢. توفير وتطوير الكادر الوظيفي المناسب والبرامج المناسبة للقيام برسالة الدائرة.
٣. توفير لوازم ومشتريات المجلس المختلفة في الوقت المناسب وبالسعر المناسب والجودة المناسبة وذلك بعد أن يتم إدراج قسم المشتريات ضمن التبعية الإدارية لدائرة اللوازم والمخازن والتنسيق مع دوائر المجلس ذات العلاقة.

إنجازات الدائرة ٢٠١٣ - ٢٠١٤

أولاً: البرامج

قامت دائرة اللوازم والمخازن بالتنسيق مع مبرمجي وحدة تكنولوجيا المعلومات بإعداد برنامج يلبي متطلبات واحتياجات الدائرة ويعمل على ربطها مع المحاكم ودوائر المجلس بحيث تتمكن تلك الجهات من إرسال طلبات اللوازم عبر شبكة المجلس وفي ذلك تقليل للوقت والجهد وتم تشغيل البرنامج قبل عامين، وأدى ذلك إلى توفير كبير في الوقت والجهد، إضافة إلى إعداد برنامج خاص بإدارة اللوازم والمخازن في العام ٢٠١٢ والذي تم تحديثه وتعديله أواخر ٢٠١٣ حتى أصبح قادراً على تلبية كافة احتياجاتنا من حيث إنجاز المدخلات والمخرجات واستصدار التقارير الدورية ومتابعة نظام العهدة عن طريق الباركود لدى الجهات الفرعية، كما تم العمل على برنامج طلبات بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات لربط الدوائر والمحاكم بين مكتب رئيس المجلس ومكتب المدير العام ودائرة اللوازم في عام ٢٠١٤.

ثانياً: البيانات والسندات

١. تم إنجاز أكثر من (٨٠) سند إضافة للعالق في العامين ٢٠١٢/٢٠١٣ بعد متابعة مع دائرة اللوازم المالية في وزارة المالية ومجلس الوزراء والتنسيق بين الدوائر، وهي من المنح المقدمة لمجلس القضاء.
٢. سندات الإضافة: إنجاز (٢٣٩) عام ٢٠١٤ و (٢٨٠) عام ٢٠١٣ سند إضافة للأصول الثابتة والمستهلكة.

٣. سندات الإعارة: إنجاز (٣٣٨) عام ٢٠١٤ و (٣٠٩) عام ٢٠١٣ سند إعارة خاص بالأصول الثابتة .
٤. سندات الإخراج: إنجاز (٨٣٨) عام ٢٠١٤ و (٦٣٣) عام ٢٠١٣ سند إخراج خاص بالأصناف المستهلكة .
٥. سندات الإرجاع: إنجاز (١٧٦) سند عام ٢٠١٤ و (١٣٤) سند إرجاع عام ٢٠١٣ خاص بالأصول الثابتة .
٦. تم عمل (٣١٥) سند ضبط واستلام في دائرة اللوازم والمخازن .
٧. تم إنجاز سندات الإخراج من العهدة للأصول الثابتة الخاصة بالأصناف المتلفة والمبترعة أو البيع كخرقة من مجلس القضاء والخاصة في محاكم (طوباس وبيت لحم و نابلس وقلقيلية وجنين والمخازن الرئيسية).
٨. متابعة إرساليات التوريد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاستكمال توريد النواقص بأسرع وقت ممكن.

ثالثاً: المخازن

١. إنجاز (٨٠٣) طلبية لوازم عام ٢٠١٤ وهي تشكل ما نسبته ٧٤٪ مقارنة بالعام ٢٠١٣ الذي بلغ عدد الطلبيات فيه (٨٠٩)، ونسبة ٨١٪ عن العام ٢٠١٢. ويعود الانخفاض إلى عدة أمور هي:
٢. صرف كامل الطلبية حسب المتوفر في المخازن.
٣. تعليق البنود غير المتوفرة لحين توفرها في المخازن وإرسالها دون تكرار طلبه من الجهات الطالبة .
٤. سرعة ومرونة التنسيق المباشر بين الدائرة ودائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة الهندسة والصيانة .
٥. تسريع إنجاز معاملات الفواتير الموردة من قبل التجار والشركات بالتنسيق مع لجان الضبط والاستلام وقسم المشتريات في الدائرة المالية .
٦. تم التعامل مع الأثاث الفائض عن حاجة المحاكم وتم استلامه لدينا في المستودعات الرئيسية بموجب سندات إرجاع والتي بلغ عددها (١٧٦) سندا عام ٢٠١٤ و (١٣٤) سندا عام ٢٠١٣.
٧. متابعة المنح المقدمة من: الجهات المانحة للمحاكم والدوائر، ومن وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة.

رابعاً: العهدة

- المتابعة في حل مشكلة التصنيف والترميز الموحد المعتمد من وزارة المالية من خلال تحديث وتعديل برنامج اللوازم الخاص بمجلس القضاء.
- تم عمل اللازم بالتنسيق مع وزارة المالية ودائرة اللوازم العامة فيما يتعلق بجميع (العهد) سندات الإضافة الخاصة بالأصول الثابتة والبالغ عددها (٢٣٩) سند إضافة .
- تم عمل اللازم بالتنسيق مع وزارة المالية ودائرة اللوازم العامة فيما يتعلق بجميع (العهد)

المراد تنزيلها عن عهدة المجلس.

التحديات والمعوقات ٢٠١٣ - ٢٠١٤

١. **الموظفون: تعمل دائرة اللوازم والمخازن بكافة الموظفين الموجودين والإمكانات المتاحة على تلبية احتياجات المحاكم والدوائر، ولكن هذا يتطلب توفير عدد إضافي من الموظفين مثل موظف مدخل بيانات وعامل مخزن، وإعادة تنظيم وهيكلية الموظفين الموجودين والعمل على إدراج علاوة المخاطرة لموظفي المخازن .**

٢. **صلاحيات الشراء:** لم يتم ذكر مهام وصلاحيات قسم المشتريات في قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥ الخاص بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة المعمول فيه في دولة فلسطين والذي ينظم عمل الدائرة المالية لدينا بل جاء على سبيل الحصر من ضمن اختصاصات دائرة اللوازم والتي تخضع لقانون اللوازم رقم (٩) لسنة ١٩٩٨ بشأن اللوازم العامة واللوائح المنظمة له والموضح فيه قواعد الشراء وطلبات الشراء وأسس عمليات الشراء وحالات عدم جواز الشراء، الأمر الذي يؤكد بأن قسم المشتريات يندرج ضمن صلاحيات دائرة اللوازم، وبالتالي فإن تصويب هذا الوضع من شأنه أن يؤثر إيجاباً على سير العمل وتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية ومراعاة الفصل في شراء اللوازم وتصفية تكلفتها وتحقيق مبدأ الرقابة الذاتية.

٣. **المستودعات والمخازن:** عدم وجود مستودعات ومخازن آمنة ومؤمنة تتسع لجميع الأصناف مما يؤثر سلباً على عملية إدارة المخزون وترتيبه وتصنيفه وتنظيمه وحفظ اللوازم والاستفادة منها واستعمالها في الأغراض المقررة لها.

٤. **الوقت وتأخر الجهات الطالبة في طلب احتياجاتها:** تأخر الجهات الطالبة في طلب احتياجاتها مع عدم الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية اللازمة لتأمين المطلوب ولو كان ذلك على حساب الغير رغم تأكيد النظام والآليات المتبعة على وجوب إتاحة الوقت اللازم لعملية الصرف، وفي بعض الأحيان يتم طلب الاحتياجات قبل انتهاء الأرصدة لديهم بفترة قليلة جداً أو بعد تعيين موظف أو قاض جديد، ويتم الضغط لإنجاز عملية الصرف مما يؤدي إلى زيادة إمكانية الوقوع في أخطاء وإرباك في العمل.

٥. **بنود الموازنة:** ما زالت هناك إشكالية الموازنة وإقرارها في وزارة المالية وما ينتج عنها في تقدير المخصصات المالية وتعديل العديد من هذه البنود بين الحين والآخر، وهذه الإجراءات تؤدي إلى تقليل كمية اللوازم وتأخير عملية الشراء وتوفير المطلوب.

٦. **استلام الدوائر والمحاكم للوازم الموردة من قبل المورد مباشرة:** تقوم بعض الدوائر والمحاكم باستلام اللوازم الموردة مباشرة من المانح دون الرجوع أو إخطار دائرة اللوازم بالاستلام مما يؤثر سلباً في إبقاء كشوف المنح مفتوحة لفترات طويلة، وبالتالي تتراكم تلك الكشوف دون إغلاق والوقوع في الحرج الشديد مع المانح عند مراجعته بهذا الصدد وهذا يؤدي إلى:

- عدم تسجيل هذه المواد في المخازن وتسجيلها كعهدة
- ضياع الإرساليات في كثير من الأحيان وعدم إمكانية التوقيع للمانحين
- الإخراج مع المانح في حالة الاتصال بهم والسؤال عن هذه المنح
- عرقلة عملية المتابعة مع الموردين المتعاقدين مع المانح في التوريد
- عدم إكمال المستندات في ملفات العهدة وعدم إغلاقها لزمناً طويلاً
- إرباك في العمل وتشتيت التنسيق مع الجهات المعنية لإتمام المنح وتسجيلها

حسب الأصول

٧. سيارة نقل خاصة بالمخازن: عدم وجود سيارة نقل للمخازن والاعتماد على سيارات الحركة والتي تكون مشغولة في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى تأخير الصرف وتأخير نقل الأجهزة الإلكترونية وغيرها.
٨. الطلب والحاجة: قيام بعض الجهات طلب بعض الأصناف من الأصول الثابتة دون تحديد احتياجاتها من قبل ودون وجود ضرورة قصوى، الأمر الذي يحول دون إمكانية الصرف، لأن صرفها يؤدي إلى نقص في تأمين الاحتياجات للجهات ذات العلاقة والاحتياج والتي تم توريد هذه الأصناف من أجلها. وتكمن الإشكالية في تدخل بعض المسؤولين لدى الجهات العليا المختصة غير آخذين بعين الاعتبار مسألة تأمين الأصناف من خلال الموازنة العامة للسلطة القضائية.
٩. نظام العهدة: عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح في عمليات تنقل العهدة داخل المجلس من قبل كثير من موظفي المجلس مثل: انتقال موظف لوظيفة أخرى أو ترك موظف للمجلس، وعدم توفر أماكن كافية في المخازن للتحكم في صرف العهدة، وعدم إبلاغ المخازن عن بعض الهدايا والمنح التي تصل للمجلس.

أهداف العام ٢٠١٥

١. الهيكل التنظيمي والموظفين: إعادة دراسة الهيكل التنظيمي، وتثبيت وتسكين الموظفين الموجودين بدل التكاليف، وسد النقص الحاصل في عدد الموظفين الموجودين، ونقل تبعية قسم المشتريات إلى دائرة اللوازم والمخازن وذلك بأسرع وقت ممكن.
٢. المستودعات والمخازن: العمل على تأمين مستودعات ومخازن بمساحة كبيرة تناسب حجم العمل ولوازمه في السلطة القضائية من أجل تنظيم وحفظ اللوازم وسلامتها.
٣. سيارة النقل: تأمين سيارة نقل متوسطة الحجم خاصة باللوازم ولها صندوق خلفي مفتوح (نصف شحن).
٤. التخطيط: العمل على رفع مستوى القدرة على التخطيط لدى الجهات الطالبة لاحتياجاتها في المجلس لتتمكن من تحديد حاجاتها بدقة وفي الوقت الملائم وبالوصف الفني الصحيح.
٥. الظروف الخارجية: مراعاة التأخير الناتج عن الظروف الخارجية يحتاج إلى الطلب المبكر للأصناف المطلوبة وعدم تحميل الدائرة المسؤولية.
٦. الشراء دون الرجوع لدائرة اللوازم: العمل على منع الشراء دون الرجوع إلى دائرة اللوازم والمخازن.
٧. الموازنة: الدقة في إعداد الموازنة من خلال إشراك دائرة اللوازم والمخازن والدوائر والمحاكم المختلفة في تقدير حاجاتها ومن ثم إلزامها بسقف موازنتها وخاصة بند الأصول الثابتة، وتوفير الوسائل الكفيلة بنشر ثقافة العمل في المجلس خاصة لدوائر معينة مثل اللوازم والموازنة والمالية.
٨. الهدايا والمنح العينية: العمل على إلزام الجهات المختلفة بالمجلس على إشعار دائرة اللوازم عند حصولها على هدايا أو منح عينية مع التأكيد على أن تحصيل المنح يجب أن يكون بالتنسيق مع رئيس مجلس القضاء الأعلى والموافقة الخطية من معاليه وإرفاق المستندات والاتفاقيات الموقعة مع الجهات المانحة كاملة حتى تتمكن من إنجاز العمل

بسرعة وتثبيت العهد حسب الأصول.

٩. تحديد مرجعية لجنة الضبط والاستلام: أن تكون مرجعية لجنة الضبط والاستلام المدير العام في فحص المواد المستلمة، والتنبيه بسرعة أنجاز الفحوص، ومراعاة مسألة تضارب المصالح بعدم أخذ التعليمات من الدائرة التي يعمل فيها أحد أعضاء اللجنة، ودعم اللجنة بأراء كافة الاختصاصيين، وأن تضم اللجنة أعضاء من إدارات تكنولوجيا المعلومات والهندسة والصيانة.

الفصل الثاني دائرة الرقابة والجودة

مقدمة

تقوم دائرة الرقابة والجودة بعمل الزيارات الرقابية الإدارية لدوائر المحاكم كافة، وتعتبر الدائرة من الدوائر الهامة والأساسية في مجلس القضاء الأعلى، حيث يقوم موظفو الدائرة بزيارة المحاكم وتدقيق الأعمال الإدارية لكافة الدوائر وإعلام رئيس المحكمة بالإيجابيات والسلبيات التي تم ملاحظتها، ورفع تقرير لسعادة رئيس المحاكم بكافة الملاحظات الإدارية الخاصة بأعمال دوائر المحكمة، وتضمينها بالتوصيات اللازمة والضرورية لغاية تلافى الأخطاء وتعزيز الإيجابيات، وفيما يلي عرض لأبرز أهداف وإنجازات الدائرة خلال العام المنصرم:

نبذة عن الدائرة

تأسست دائرة الرقابة والجودة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ بموجب قرار معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، على أن تكون الدائرة تابعة لسعادة رئيس إدارة المحاكم. وقد تم تعيين موظفين يملكون الخبرة والكفاءة لمتابعة وتدقيق الأعمال الإدارية في دوائر المحاكم التالية:

١. أقلام المحاكم
٢. دوائر التنفيذ
٣. دوائر الكتاب العدل
٤. دوائر التبليغات
٥. دائرة مخالفات السير

تحرص دائرة الرقابة والجودة دائماً على إعداد كادر إداري متميز في المحاكم كافة، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية للموظفين العاملين في المحاكم ومتابعة أعمالهم لتحقيق الجودة في العمل، إذ أن الهدف الاسمي للدائرة هو تحقيق الجودة وليس الرقابة. تعتبر دائرة الرقابة والجودة من أهم مكونات العملية الإدارية، وتعد الرقابة الإدارية على المحاكم عملية مستمرة وملازمة للوظائف الإدارية الأخرى، كما أنها عملية متابعة دائمة ومتجددة تمارسها إدارة السلطة القضائية بنفسها عن طريق تكليف دائرة الرقابة والجودة من أجل التأكد من أن العمل داخل إطار المحاكم يتم وفق الخطط الموضوعية، وفي حدود القانون، والتعليمات المعمول فيها لتحقيق الأهداف المنشودة والنتائج المرغوبة.

مهام الدائرة

١. الإشراف على الدوائر المختلفة في المحاكم.
٢. تدقيق أعمال كافة الدوائر من الناحية الإدارية.
٣. متابعة المشكلات التي تواجه الدوائر في المحاكم والتي تؤدي إلى عرقلة العمل، والعمل على حلها.
٤. متابعة أعمال المحاكم لضمان تصويب الأخطاء التي تم اكتشافها.
٥. رفع نتائج الزيارات التي تقوم فيها الدائرة لمختلف إدارات المحاكم لسعادة رئيس إدارة المحاكم.

٦. إجراء الفحوصات الفجائية على أعمال أمناء الصناديق.
٧. التحقيق الإداري مع الموظفين بموجب تكليف من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى وسعادة رئيس إدارة المحاكم.
٨. كتابة تقرير النتائج والتوصيات والاقتراحات الخاصة بالتحقيق الإداري لسعادة رئيس إدارة المحاكم.

أهداف الدائرة عام ٢٠١٣

١. توحيد الإجراءات في كافة المحاكم.
٢. تصويب كافة الأخطاء الإدارية بالمحاكم والعمل على تفاديها في حال وجودها.
٣. إظهار الانجازات للموظفين العاملين في المحاكم وإبداء التوصيات اللازمة.
٤. تحفيز الموظفين وتقديم الشكر للمتميزين في العمل.

إنجازات الدائرة عام ٢٠١٣

١. تعديل دليل الإجراءات الموحدة لأقلام المحاكم والتبليغات ودوائر التنفيذ والعدل وذلك لمواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت في المحاكم خاصة فيما يتعلق بالتطور الذي حصل على برامج الميزان وذلك من أجل حسن سير العمل والحد من الأخطاء.
٢. انجاز اللوحات الإرشادية الخاصة بالمراجعين في دوائر المحاكم من أجل تسهيل وصول المراجعين إلى الغاية التي حضروا من أجلها.
٣. انجاز كافة التحقيقات الإدارية المحالة من مجلس القضاء الأعلى إلى الدائرة ورفع التوصيات.
٤. المشاركة في دورات وورشات تدريبية للموظفين العاملين بدوائر المحاكم بالتنسيق مع دائرة التدريب القضائي.
٥. رفع التوصيات اللازمة على الكتب المحالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس إدارة المحاكم والتي تتعلق بعمل دوائر المحاكم.
٦. معالجة الأخطاء والتجاوزات التي تم اكتشافها من قبل الدائرة أثناء الزيارات التفتيشية لدوائر المحاكم.
٧. تدقيق الدليل الإرشادي للجمهور.

أهداف الدائرة عام ٢٠١٤

- أهداف العام ٢٠١٤ هي نفسها أهداف العام ٢٠١٣ بالإضافة إلى:
١. إبراز إنجازات الموظفين العاملين في المحاكم، وإبداء توصيات لشكرهم على الدقة والانجاز، وتحفيز باقي الموظفين.
 ٢. نقل الخبرات بين دوائر المحاكم والعمل على تطويرها.

إنجازات الدائرة عام ٢٠١٤

١. انجاز كافة التحقيقات الإدارية المحالة من مجلس القضاء الأعلى إلى الدائرة ورفع التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة.
٢. رفع التوصيات اللازمة على الكتب المحالة من معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى

الفصل الثالث وحدة التخطيط وإدارة المشاريع

مقدمة

كخطوة أولى باتجاه تطوير بنائه المؤسسي، بادر مجلس القضاء الأعلى عام ٢٠٠٨ إلى إنشاء وحدة التخطيط وإدارة المشاريع، وألحق تبعتها المباشرة إلى رئيس مجلس القضاء. تطلعت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بمهام دعم وإسناد مجلس القضاء الأعلى في مجالات رسم وتنفيذ الخطة الإستراتيجية قصيرة المدى المتناغمة مع خطة قطاع العدالة الإستراتيجية، والخطة الوطنية للسلطة الفلسطينية، ومتابعة وتقييم الخطة الإستراتيجية. تقوم الوحدة بتحديد احتياجات مجلس القضاء الأعلى سواء المتعلقة بتطوير وبناء قدرات كوادره، أو المتعلقة بتحديث وتحسين بنيته التحتية. وتعتبر الوحدة عضواً مشاركاً وممثلاً لمجلس القضاء الأعلى في عدة مجموعات منها: مجموعة عمل قطاع العدل، ومجموعة عمل قطاع العدالة التقنية، والفريق الوطني والتقني لصياغة خطة قطاع العدالة الإستراتيجية، واللجنة التقنية واللجنة التوجيهية لمشروع بناء المحاكم، ولجنة الموازنة المالية لمجلس القضاء الأعلى، ولجنة التدريب في مجلس القضاء، وعضواً في اللجنة المشتركة الفلسطينية الأوروبية لحقوق الإنسان.

نبذة عن الوحدة

تأسست وحدة التخطيط وإدارة المشاريع عام ٢٠٠٨، حيث ساهمت ومنذ إنشائها على دعم تطوير القضاء الفلسطيني من خلال رسم الخطط الإستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى لمجلس القضاء الأعلى وضمان انسجامها مع خطط قطاع العدالة والخطة الوطنية، وضمان تنفيذها من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: تأسيس العمل في السلطة القضائية الفلسطينية كسلطة مستقلة تربطها أواصر التعاون والتكامل مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الرسمية والوطنية؛ العمل التشاركي مع باقي دوائر مجلس القضاء في إعداد الخطط السنوية وسبل تنفيذها ضمن الإطار الزمني المطلوب، وذلك بالتشاور مع كافة مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة بهدف خلق تناغم في انجاز العمل وضمان الوصول إلى تحقيق الأهداف المؤسسية والقطاعية والوطنية؛ وتوسيع وحدة التخطيط إلى تطوير واقع المحاكم وزيادة فعالية إجراءات التقاضي من خلال المساعدة على تحديد احتياجات شاملة تتعلق بتطوير وبناء قدرات كوادر مجلس القضاء الأعلى، والعمل على تحسين وتحديث البنية التحتية للمحاكم ودوائر المجلس، ودعم تطبيق كل ما هو جديد من أنظمة وتحديثات خاصة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وذلك لضمان تقديم خدمة تقاضي وخدمات جمهور فاعلة من جهة، ولضمان حماية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية وسيادة القانون وتسهيل الوصول إلى العدالة بما يحفظ كرامة المواطن من جهة أخرى.

وكان قد تم تمويل إنشاء الوحدة من الحكومة الهولندية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث باشرت العمل من خلال تعيين العديد من الخبراء المؤهلين، وتتألف وحدة التخطيط وإدارة المشاريع من: مهندسة مسؤولة عن مشاريع البنية التحتية، وموظفة مشاريع، وموظفة متابعة وتقييم، وموظف تخطيط من كوادر المجلس. كما تم رفد الدائرة

٣. ورئيس إدارة المحاكم والتي تتعلق بعمل دوائر المحاكم.
٣. تدقيق أوامر الحركة للسيارات العاملة بمجلس القضاء الأعلى والتأكد من صحة البيانات والمهام الواردة فيها.
٤. معالجة الأخطاء والتجاوزات التي اكتشفت من قبل الدائرة أثناء الزيارات التفتيشية لدوائر المحاكم والحد منها.
٥. العمل على ضبط موجودات أمناء الصناديق ومطابقة الإيصالات المحفوظة بالقضايا والمعاملات مع الأصل.
٦. وضع الآلية اللازمة لأمناء الصناديق عند تكليفهم لأحد الموظفين بدفع المبالغ الواردة لصندوق المحكمة.

استنتاجات واقتراحات

١. ضرورة التزام الموظفين بدليل الإجراءات والتعليمات الإدارية.
٢. هناك تراجع واضح في الأخطاء الإدارية للعاملين بالمحاكم.
٣. ضبط آلية تسليم سجلات الصندوق ما بين رئيس الديوان وأمين الصندوق.

الأهداف الرئيسية عام ٢٠١٥

١. تصويب جميع الأخطاء الإدارية في المحاكم حال وجودها .
٢. إحاطة معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية بكافة المخالفات الإدارية حال وجودها وآلية تصويبها.
٣. معالجة ما يستجد من أخطاء حال علم الدائرة بها.
٤. العمل على التأكد من صحة مشروح المحضرين على بعض أوراق التبليغات ومتابعة ذلك.
٥. التأكد من أن المحضر قام بالوصول لإجراء التبليغات بالمنطقة المكلف بها.
٦. التأكد من صحة الإيصالات التي تم تحريرها من قبل أمناء الصناديق بخصوص ضمان مقاصف المحاكم.

بموظفين جدد في مجال الترجمة والمساعدة الإدارية، بالإضافة إلى خبير في التخطيط الاستراتيجي، ومدير مشاريع ومساعدة إدارية وخبير للمتابعة والتقييم، وتم تعيين هؤلاء بتمويل سخي من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). ومن أهم الشركاء الممولين الذين تواصلت معهم وحدة التخطيط وإدارة المشاريع خلال عام ٢٠١٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ووزارة الخارجية والتجارة والتطوير الكندية (DFATD)، والاتحاد الأوروبي (EU)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وبعثة الشرطة الأوروبية (EUPOLCOPPS).

مهام الوحدة

١. إعداد الدراسات والإحصائيات والتقارير لأغراض تحديد حاجات القضاء والتخطيط والتطوير.
٢. إعداد مسودات الخطط والأولويات للتطوير القضائي بما فيها إدارة المحكمة وإدارة الدعوى بالتعاون مع الوحدات والجهات ذات الصلة، ومتابعة إقرارها.
٣. التوصية بالمشاريع الآيلة للتنفيذ وخطة التطوير القضائي المقررة.
٤. متابعة تنفيذ خطة التطوير القضائي مع الدول المانحة.
٥. دراسة مشاريع التطوير القضائي ومراجعة الاتفاقيات والبروتوكولات والشروط المرجعية لها وإبداء الرأي والتوصيات لرئيس المجلس لضمان انسجامها وتلبيتها لاحتياجات القضاء الفلسطيني وأولوياته.
٦. إعداد مقترحات المشاريع وفق الخطة التطويرية.
٧. متابعة وتقييم تنفيذ الخطط الإستراتيجية، بهدف تطوير الخطط الإستراتيجية.
٨. تقديم الاستشارات والمقترحات والمبادرات لرئيس المجلس بخصوص التطوير القضائي، بما في ذلك المقترحات التطويرية لتعديل القوانين القضائية والأنظمة ذات العلاقة.
٩. العمل على توفير أعلى مستوى تقني مناسب بهدف تطوير أساليب العمل القضائي وفق كفاءة العمل فيها.

أهداف الوحدة عام ٢٠١٣

- كما يتضح من اسم الوحدة، فإن الهدفين الرئيسيين لها هما:
١. وضع ومتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية وخصوصاً خطة قطاع العدالة الإستراتيجية والخطة الوطنية.
 ٢. وتحديد احتياجات مجلس القضاء الأعلى سواء احتياجاته المتعلقة بتطوير وبناء قدرات كوادره أو الاحتياجات المتعلقة بتحديث وتحسين بنيته التحتية وتطوير أنظمة العمل الإداري والمالي والإجراءات المتبعة في المحاكم، ومن ثم تقديم هذه الاحتياجات على شكل مشاريع إلى الجهات الممولة والداعمة للقضاء والمساعدة في إنجاز هذه المشاريع.
- بناء على ما تقدم فقد كان للوحدة مجموعة من الأهداف الإضافية خلال عام ٢٠١٣ عملت على تحقيقها ومن أهم هذه الأهداف:
- المشاركة في وضع الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة وسيادة القانون.
 - إعداد الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى للعام ٢٠١٣.
 - تأهيل مقر محكمة جرائم الفساد الذي خصص في العام ٢٠١٣ من قبل إدارة المحاكم.
 - العمل على تأهيل الأمانة العامة والتفتيش القضائي.

- إتمام تحديد الاحتياجات الخاصة بالمشروع الأوروبي لبناء المحاكم ومحكمة الخليل الممولة من حكومة كندا ومتابعة إنجاز التصاميم الخاصة بهذه المشاريع.
- متابعة العمل على إنجاز أعمال لجنة مشروع العمر الافتراضي للدعاوى.
- تعزيز الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة في نشاطاتهم وعقد حوارات بين الأشخاص المؤثرين في المجلس وبين تلك المؤسسات.
- متابعة تنفيذ نشاطات مشروع دعم وتطوير العدالة الممول من الحكومة الأمريكية والمنفذ من قبل كيمونكس، ومشروع الوصول إلى العدالة الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروع الدعم التقني المقدم من الاتحاد الأوروبي، ومشروع دعم دائرة التفتيش القضائي الممول من حكومة لوكسمبورغ والمنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقياس مدى تحقيق أهدافها وضمان توافقها مع الخطط الإستراتيجية للمجلس .
- البدء بتنفيذ نظام المحكمة النموذجية في محكمة رام الله وتعميم النظام على محكمتي بيت لحم وجنين.
- مراجعة مقترح مشروع دعم إدارة المرافق المقدم من الاتحاد الأوروبي بقيمة مليون يورو ومشروع دعم إدارة مباني المحاكم والصيانة المقدم من الحكومة الكندية بقيمة أربعة ملايين دولار كندي والمتوقع تنفيذه من خلال مكتب مفوض الشؤون القضائية الاتحادية الكندية وتقديم التعديلات والاقتراحات.
- مراجعة استمارات استطلاع الرأي المقدمة من جهة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وجهات أخرى دولية ومؤسسات مجتمع مدني بخصوص أداء المحاكم خلال العام ٢٠١٣.
- عمل دراسات ومقترحات لتطوير العمل القضائي والإداري ومنها عمل دراسة إنشاء محاكم صلح جديدة في يطا والرام ومحكمة بلدية بيتونيا، ودراسة خاصة بتحديد العبء القضائي على محاكم الصلح والبداية بالمحافظات للاسترشاد فيها في تعيين وتوزيع القضاة، ومقترح إنشاء لجنة لتقييم احتياجات المجلس من المشاريع من الدوائر المعنية، ومقترح لتفعيل الأمانة العامة للاضطلاع بدور اكبر في متابعة أعمال وقرارات المجلس وتفعيل الدائرة الإعلامية في المجلس وتعيين متحدث إعلامي.
- اقتراح آليات لتطوير العمل في الوحدة من حيث إيجاد فصل فعلي بين التخطيط الإستراتيجي من جهة وإدارة المشاريع من جهة أخرى وتفعيل دور المتابعة والتقييم، وتطوير أسلوب الأرشيف واقتراح تشكيل لجنة السياسات والتطوير التابعة لوحدة التخطيط والموكل إليها اقتراح برامج ومبادرات تطويرية للسلطة القضائية بمشاركة دوائر المجلس ومؤسسات شريكة في القطاع.
- تأمين التمويل للمؤتمرات الدورية لمجلس القضاء الأعلى وخصوصاً المؤتمر القضائي السنوي ومؤتمر إدارة المحاكم.
- التنسيق لمشاركة مجلس القضاء في المؤتمرات الإقليمية والدولية المختصة في الشأن القضائي والإداري وتأمين التمويل اللازم لها.
- تقديم مجموعة من طلبات التمويل لمشاريع مقترحة لمجموعة من الممولين الداعمين لمجلس القضاء وخصوصاً فيما يتعلق بتمويل بناء مجمعات المحاكم في رام الله (قصر العدل).

إنجازات الوحدة عام ٢٠١٣

أولاً: التخطيط الاستراتيجي

١. المشاركة في صياغة خطة قطاع العدالة وسيادة القانون؛ فقد ترأس ممثلو الوحدة الفريق التقني الخاص بصياغة إستراتيجية قطاع العدالة وسيادة القانون للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦.
٢. المشاركة في عدة لقاءات تشاورية مع دوائر المجلس كل على حدة؛ وعملت على تنسيق وصياغة خطط عمل الدوائر السنوية ٢٠١٣.
٣. المشاركة في أعمال لجنة الموازنة لمجلس القضاء الأعلى للعام ٢٠١٥، وذلك من خلال تقديم كافة البرامج والأهداف الإستراتيجية، وتحديد كافة المخرجات والمشاريع وعرضها من خلال الفريق المختص على وزارة المالية والجهات ذات الاختصاص.
٤. المشاركة في أعمال عدة لجان داخلية متخصصة لتطوير عمل المحاكم ودوائر المجلس.

ثانياً: البنى التحتية

١. المشروع الكندي لبناء المحاكم: تم الانتهاء من المرحلة الأولى من البناء لمجمع المحاكم في طولكرم والتي تشمل بناء أسوار وأساسات، والمرحلة الثانية تشمل بناء الهيكل (العظم) من البناء الخلفي وجزء من سور المبنى.
٢. انجاز ومراجعة وتقييم جدول الاحتياجات الخاص بمجمع محاكم الخليل، بالإضافة إلى البرنامج الخاص بالمحكمة والمقدم من الاستشاري .
٣. إعادة تأهيل محكمة جرائم الفساد.
٤. انجاز تأهيل العديد من مرافق المحاكم، منها (تأهيل النظارات وقاعة المضبوطات في مجمع رام الله، تأهيل محكمة الصلح في رام الله، بناء الأرشيف للأمانة العامة، ترميم الطابق السادس في محكمة رام الله وإعادة تأهيل الأمانة العامة). كما قامت الوحدة بتزويدهم بالمستلزمات والأثاث اللازم.
٥. تنفيذ مشروع مراكز الاستعلامات في المحاكم بالتعاون مع الشرطة الأوروبية وبتنفيذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في ثلاثة محاكم في المرحلة الأولى.

ثالثاً: إدارة المشاريع

١. توفير خبر قانوني للعمل على تطوير القضاء الإداري.
٢. قامت الوحدة وبمشاركة إدارة المحاكم بتوفير خبر إحصائي لإنجاز التقرير السنوي لعام ٢٠١٣.
٣. توفير شاشات الكترونية مبرمجة لتقديم المعلومات الإرشادية للجمهور بالتعاون مع الشرطة الأوروبية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
٤. انجاز تدريب متخصص لقضاة وموظفي محكمة جرائم الفساد.
٥. قامت الوحدة بالتعاون مع دائرة التدريب بتنفيذ العديد من برامج التدريب المتخصصة الخاصة بالقضاة والموظفين وتنفيذ عدد من ورش العمل لرفع قدرات الموظفين في السلطة القضائية .
٦. تفعيل وتطوير دائرة التفتيش القضائي من خلال توفير مشروع خاص بذلك.

رابعاً: الدراسات والتطوير

١. التنسيق مع مكتب رئيس المجلس بالعمل مع مركز مساواة لإنجاز تقرير (المرصد القانوني الثالث)، حيث تم دراسة ومناقشة الاستبيانات المعدة للدراسة في عام ٢٠١٤.
٢. إنجاز العديد من الدراسات لمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، والمتعلقة بفتح محاكم جديدة (بيرزيت، بيتونيا، ويطا).
٣. انجاز دراسة العبء القضائي في محاكم الصلح والبدائية بالمحافظات للاسترشاد فيها في تعيين وتوزيع القضاة، وتبيان حجم العمل القضائي على كل من محاكم الصلح والبدائية في الشقيين الحقوقي والجزائي، وذلك بالتعاون مع مشروع تعزيز العدالة في فلسطين PTEP، من خلال خبراء دوليين في المجال القضائي.

خامساً: العلاقات الداخلية والخارجية

١. قامت الوحدة بالعمل على توفير التمويل اللازم للمؤتمر القضائي السادس والذي ضم قضاة محاكم الصلح والبدائية.
٢. مشاركة السلطة القضائية الفلسطينية في المؤتمر (الأداء المتميز في إدارة المحاكم) المنعقد في دبي وذلك من خلال التواصل مع المؤسسة الدولية لإدارة المحاكم.
٣. قامت الوحدة بتنظيم زيارة للمحاكم الكندية بالتعاون مع المشروع الكندي ليتم النظر عن كثب على التطور الحاصل في المحاكم الكندية، من خلال فريق من القضاة والإداريين ليتم عكسه على المحاكم الفلسطينية بما يتلاءم مع الأنظمة والإجراءات والقوانين الفلسطينية المعمول فيها، حيث تم انجاز وإعداد خطة عمل واحتياجات لمشروع مستقبلي يختص في إدارة المرافق ودوائر الصيانة في محاكم فلسطين.

سادساً: تقارير المتابعة والتقييم

١. بعد الانتهاء من وضع وصياغة مؤشرات الأداء وطباعة الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى وطباعة خطط العمل السنوية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، تم إعداد تقرير متابعة وتقييم للخطة الإستراتيجية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٢، كما قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بعد عقد لقاءات تشاورية مع دوائر المجلس كل على حدة بمساعدة تلك الدوائر على إنجاز خطط عملها السنوية للعام ٢٠١٣.
٢. في إطار عملية التقييم السنوي تم انجاز تقرير تقييمي نصفي للخطة الإستراتيجية للعام ٢٠١٣.
٣. تقديم تقرير نصفي لإنجازات مجلس القضاء لوزارة التخطيط عن العام ٢٠١٣.
٤. إدراكاً لأهمية التخطيط المرحلي والاستراتيجي كأداة في تطوير وبناء القدرات المؤسسية وتعزيز التكاملية بين المؤسسات، شاركت الوحدة في نظام المراقبة الإحصائي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما شاركت الوحدة ضمن الفريق الوطني لسيادة القانون وتعزيز الوصول إلى العدالة في بناء قاعدة بيانات، ومؤشرات العدالة في فلسطين بالتعاون مع الجهاز الإحصائي. كما شاركت الوحدة في اللجنة القطاعية لإعداد خطة قطاع العدالة الإستراتيجية المتوسطة المدى للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦.

تعمل وحدة التخطيط وإدارة المشاريع جاهدة لتطوير قدرات الكوادر العاملة فيها، وذلك من أجل إبقاء أسسها متينة لضمان استمرارية العمل بمنهجية واضحة ورؤية جديّة ومتجددة، ولضمان تقديم الدعم الأمثل لمجلس القضاء والدوائر والمحاكم في كافة المجالات، وتطوير البنى التحتية لتقديم خدمات أفضل للتقاضى، حيث تم العمل خلال العام ٢٠١٤ على:

١. تطوير دائرة التفيتش القضائي من خلال تطبيق بنود مشروع تطوير دائرة التفيتش القضائي المشترك والخاص برفع كفاءة إدارة وأمن المعلومات في الدائرة من حيث تزويدها ببرنامج إلكتروني وتدريب العاملين فيها على استخدامه. بالإضافة إلى مراجعة لأئحة التفيتش القضائي المشترك واعتمادها وتعميمها على السادة القضاة وتدريب مدرّبين في مجال التفيتش.
٢. تطوير ودعم أداء المحاكم لتقديم خدمات تقاضي بفعالية وكفاءة وذلك من خلال تطوير مرافق وأقسام المحاكم بالشكل اللازم وتعميم نموذج المحكمة النموذجية في محكمتي بيت لحم وجنين واستكمال فتح مراكز استعلامات في مقرات المحاكم المتبقية.
٣. تأمين الاحتياجات الضرورية اللازمة للدوائر والمحاكم من خلال استمرار انعقاد لجنة الاحتياجات وتعميم نتائجها على باقي المشاريع الداعمة للمجلس.
٤. متابعة تنفيذ كافة المشاريع التطويرية للسلطة القضائية وضمان انسجامها مع الخطة الإستراتيجية للسلطة القضائية.
٥. العمل ضمن أكثر من توجه لتسريع الفصل في الدعاوى وتقليل أعداد القضايا المتركمة في المحاكم من خلال تفعيل التسوية القضائية، واستكمال العمل في لجنة العمر الافتراضي للدعاوى وتقديم التوصيات المناسبة ومتابعة تنفيذها واستكمال تطبيق توصيات دراسة العبء القضائي.
٦. توفير الدعم اللازم لتطوير ورفع قدرات القضاة والموظفين لتطوير وتمكين العمل القضائي.
٧. تطوير وتفعيل المتابعة والتقييم في الوحدة والمجلس بالتعاون مع المرحلة الثانية من مشروع الوصول إلى العدالة المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبشكل تكاملي مع باقي مؤسسات قطاع العدالة.
٨. تطوير ورفع قدرات العاملين في الوحدة من خلال تأمين التدريب والدعم التقني للموظفين ضمن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلته الثانية من مشروع الوصول إلى العدالة بدعم وحدة التخطيط وإدارة المشاريع ورفدها بالموارد المطلوبة والخبراء.
٩. العمل على متابعة تطوير البنية التحتية للمحاكم من خلال المشروع الأوروبي والكندي.
١٠. البدء بتطبيق نظام إدارة المرافق والصيانة وتفعيل التواصل بين المحاكم والمجلس بما يخص الأمور المتعلقة بالبنية التحتية والاحتياجات الإدارية من خلال تنفيذ مشروع الاتحاد الأوروبي الخاص بإدارة المرافق وإنهاء مسودة المشروع الكندي الخاص بدعم هذا المجال.

أولاً: التخطيط الاستراتيجي

١. دراسة ومناقشة الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧ في وزارة التخطيط، ووضع الملاحظات المتعلقة بالقضاء والبرامج التطويرية لتلك الفترة.
٢. تم العمل من خلال اللجنة المكلفة بتطوير الهيكل التنظيمي للمجلس على دراسة الاحتياجات الإدارية وتطوير رؤية مستقبلية لتنظيم العمل الإداري في السلطة القضائية، بما يلبي طموحات موظفي السلطة القضائية ويضمن الكفاءة في العمل سواءً كان في المحاكم أو الإدارات، ويتم حالياً العمل على اعتمادها بالشكل النهائي لإقرارها من الجهات الرسمية المختصة.
٣. المشاركة في إنجاز الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة.
٤. ضمن أولويات وتوجيهات معالي رئيس المجلس، واستناداً إلى الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة وسياساتها التنفيذية، ومن خلال عمل اللجنة المكلفة بتطوير الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى، تم إنجاز خطة المجلس لعام ٢٠١٥.
٥. إنجاز المرحلة الأولى من تطبيق برنامج مراكز التميز في محاكم الدرجة الأولى ودوائر المجلس، حيث تم إنجاز (١٢) زيارة ميدانية تقييمية للمحاكم في المحافظات وتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة والتوصيات من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها، وعمل تقرير مفصل حول واقع العمل في المحاكم والخدمات المقدمة والتدخلات المقترحة لتطوير تقديم الخدمات في المحاكم ورفع كفاءة الموظفين من خلال تدريبات متخصصة، حيث سيتم الانتقال إلى مرحلة تنفيذ التوصيات خلال الفترة المقبلة ضمن الخطة المعدة لذلك.
٦. ضمن فريق إعداد الموازنة السنوية الخاصة بمجلس القضاء الأعلى لعام ٢٠١٥، تم إنجاز كافة البرامج الإستراتيجية والأهداف والغايات الخاصة بنماذج الموازنة، حيث تم مناقشتها وتثبيتها مع وزارة المالية.
٧. إنجاز دراسة لإمكانية فتح محكمة صلح في منطقة شمال غرب القدس، وذلك ضمن توجه رئيس مجلس القضاء الأعلى للعمل على اللامركزية في تقديم خدمات التقاضي وتسهيل وصول المواطنين إلى خدمات المحاكم.
٨. تم إنجاز مجموعة من اللقاءات والاجتماعات مع مسؤولي المشروع الأوروبي لتطوير إدارة المحاكم ودوائر الصيانة، حيث تم مناقشة محاور العمل المقترحة والتي تعد كأولويات من شأنها تحسين وتطوير الوضع الإداري في المحاكم وتطوير دائرة الصيانة.
٩. متابعة إنجاز بعض الأنشطة التطويرية لمشروع تعزيز قطاع العدالة، الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنفذ من خلال مشروع كيمونكس، في بعض المحاكم في المحافظات.

ثانياً: البنية التحتية

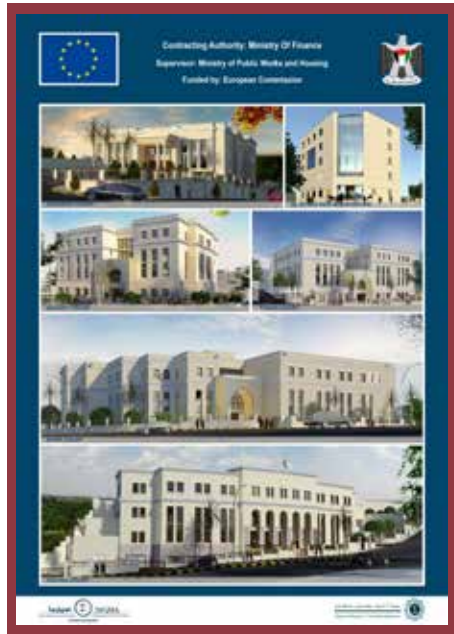
ضمن خطة مجلس القضاء الأعلى فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية في مباني المحاكم في مختلف محافظات الضفة الغربية بهدف توفير بيئة عمل مناسبة ورفع كفاءة وفعالية عمل القضاء وتحسين وصول المواطنين للمعلومات الخاصة بقضاياهم، استمر العمل في العام ٢٠١٤ على استكمال عملية بناء وتطوير مرافق مجلس القضاء الأعلى وذلك من خلال

كما تم اعتماد نموذج لقاعة البداية وقاعة الصلح في المحكمة، وسيتم طرح عطاء الأثاث والمعدات في شهر ٢/٢٠١٥، ومن المتوقع أن ينتهي العمل بالمشروع في شهر ٩/٢٠١٥.



مبنى محكمة طولكرم

ب. المشروع الأوروبي: ضمن برنامج دعم سيادة القانون وتمويل من الاتحاد الأوروبي، سيتم تنفيذ إنشاء وتوسعة مباني المحاكم في عدة مواقع في الضفة الغربية. وزارة المالية هي الجهة المتعاقدة مع المشروع، ووزارة الأشغال العامة والإسكان هي الجهة المشرفة والمتابعة له. ويتضمن المشروع إنشاء وتشطيب مبنى محكمة قلقيلية (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة طوباس (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة دورا (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة سلفيت (صلح وبداية)، وإنشاء وتشطيب مبنى محكمة حلحول (صلح)، وتوسعة محكمة نابلس (أفقياً وعمودياً)، وتوسعة محكمة جنين (عمودياً).



نماذج لمباني: محاكم بداية قلقيلية، وسلفيت، وطوباس، ودورا، ومحاكمة صلح حلحول

المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وعلى النحو التالي:
١. تأهيل المباني والمقرات وافتتاح محاكم جديدة هي:

٥ افتتاح محكمة صلح في مدينة يطا: تم العمل على تجهيز مبنى مستأجر في المدينة تحقيقاً لغاية وصول المواطنين للعدالة في التجمعات السكنية القريبة من المنطقة وبهدف تخفيف العبء القضائي على المحاكم في منطقة الجنوب، وتم تخصيص مساحات مناسبة لأقلام الصلح بقسميها الحقوق والجزاء، قاعات للقضاة، الكاتب العدل، دائرة التنفيذ، صندوق المحكمة، النيابة العامة، والشرطة والنظارات.
٥ تأهيل الجزء المأخوذ من النيابة العامة في محكمة بيت لحم بالتنسيق مع chemonics، حيث تم القيام بأعمال إنشائية استكمالاً في مبنى محكمة بيت لحم بغرض التوسعة واستيعاب الموظفين الحاليين، بالإضافة إلى القيام بإعادة تقسيم المساحة الأمر الذي ساهم في تخصيص حيز لقدم السير، صندوق المحكمة، الأرشيف، وقلم الحقوق في قلمي الصلح والبداية.

٢. مشروع بناء المحاكم

أ. المشروع الكندي: بناء مشروع المحاكم في مختلف مناطق الضفة الغربية هو مبادرة من الحكومة الكندية لصالح الشعب الفلسطيني بشكل عام، ولقطاع العدالة بشكل خاص، وذلك من خلال بناء وتجهيز مرافق المحاكم في الخليل وطولكرم، وقد تم البدء بالعمل في بعض هذه المشاريع وينسب إنجاز متفاوتة كما يلي:

٥ مجمع محاكم الخليل: تم الانتهاء من دراسة وتقييم جدول الاحتياجات والبرنامج الوظيفي لمبنى محكمة الخليل. تبلغ مساحة مجمع محاكم الخليل المقترح ١٥,٠٠٠ متر مربع، والميزانية المرصودة للمشروع هي ١٩,٢٥ مليون دولار، وكان تم تغيير موقع قطعة أرض المحكمة القريبة من الأمن الوقائي نتيجة وجود العديد من الإشكاليات تتمثل بالكميات الهائلة من الطمم عليها، وانخفاض مستواها عن الشارع الرئيسي بالإضافة لتكلفة البناء العالية عليها، وقد تم استملاك قطعة أرض جديدة مساحتها ٥,٢٠٠ متراً مربعاً، وتم إخلاءها من قبل الأمن الوطني بالإضافة إلى الحصول على شهادة خلوها من الأتجار والمخلفات الحربية من قبل وزارة الداخلية. كما تم الحصول على الموافقة البيئية للموقع من قبل سلطة البيئة. وتمت الموافقة الأولية على فكرة تصميم المبنى والتي قدمت من قبل المكتب الاستشاري انسطاس بعد إجراء العديد من التعديلات عليها، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تصميم المبنى بنهاية عام ٢٠١٥.

٥ مجمع محاكم طولكرم: يتم حالياً تنفيذ أعمال البناء الخاصة من خلال شركة أبعاد للمقاولات وإشراف من UNOPS. تبلغ مساحة المبنى حوالي ٩,٠٠٠ متر مربع على قطعة أرض بمساحة ٧,٠٠٠ متر مربع. وتم الانتهاء من بناء المرحلة الأولى من البناء الخلفي للمبنى والذي يشمل قاعات القضاة، مكاتب القضاة، دائرة التنفيذ، الشرطة القضائية، النيابة العامة، بالإضافة إلى تلبيس المبنى بالحجر، كما ويتم حالياً استكمال أعمال البناء للجزء الأمامي من المبنى والذي يشمل الأقلام الخاصة بالمحكمة، صندوق المحكمة، الكاتب العدل، خدمات المبنى وخدمات الجمهور. وتم التنسيق مع سلطة الطاقة وبلدية طولكرم بخصوص تزويد محكمة طولكرم بالأعمال الكهربائية المطلوبة لتشغيل المحكمة، كما تم استكمال إجراءات ترخيص المخططات من قبل الدفاع المدني. وقد تم الانتهاء من قائمة الأثاث والمعدات الخاصة بالمحكمة وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بالمشروع.

محكمة سلفيت: مساحة مبنى محكمة سلفيت بلغت ٤,٠٠٠ متر مربع وذلك على قطعة ارض مساحتها ٣,٠٠٠ متر مربع، وتم طرح عطاء البناء في شهر ٦/٢٠١٤، ويجري تنفيذ أعمال البناء حاليا من خلال شركة التجهيز والبناء، وسيتم الانتهاء من تنفيذ المشروع في شهر ٧/٢٠١٥.



المبنى المقترح/ محكمة سلفيت

وقد تم الانتهاء من وضع المخططات الخاصة لجميع المحاكم، حيث أن كل مساحة في المباني الجديدة تتلاءم مع الاحتياج الحالي والمستقبلي للمنطقة وجميعها تشمل في إنشائها جزءا للنيابة العامة بالإضافة إلى الشرطة القضائية، وتم تشكيل لجنة لمتابعة سير العمل في هذه المشاريع تتألف من كافة الإطراف ذات العلاقة وهم: وزارة الأشغال العامة والإسكان كونهما الجهة المشرفة والمتابعة، IMg كونها الجهة المنفذة للمشروع، ومجلس القضاء الأعلى بصفته الجهة المستفيدة بالإضافة إلى النيابة العامة، وقد تم إنجاز حتى تاريخه ما يلي:
محكمة بداية قلقيلية: مساحة مبنى المحكمة بلغت ٥,٠٠٠ متر مربع على قطعة ارض مساحتها ٤,٠٠٠ متر مربع، يتم تنفيذ أعمال البناء حاليا من قبل شركة Brothers للمقاولات، تم الانتهاء من بناء طابقي التسوية الثانية والأولى من المبنى، وتم التنسيق مع بلدية قلقيلية بخصوص توفير الأحمال الكهربائية المطلوبة للمبنى، وتأجيل العمل بالشوارع المحيطة فيه لحين الانتهاء من سور مبنى المحكمة.



المبنى المقترح/ محكمة قلقيلية



اعمال البناء في محكمة سلفيت



اعمال البناء في محكمة قلقيلية

توسعة محكمة جنين: تم طرح عطاء تنفيذ المشروع منذ شهر ٢٠١٤/٦ وتجري أعمال تنفيذ المشروع حالياً من قبل شركة أبعاد للمقاولات، وتم الانتهاء من إضافة الطوابق المقترحة بمساحة إجمالية تصل إلى ٢,٠٠٠ متر مربع موزعة بين خدمات المحكمة والنيابة العامة، وتجري حالياً أعمال تشطيب المبنى والذي سيتم الانتهاء منه في شهر ٢٠١٥/٧، وتم رفع كتب لوزارة الأشغال العامة بخصوص تزويد المحكمة بخزان للمياه، وباب الكتروني لغرفة المضبوطات، وتوفير العزل المائي لعقدة الطابق الأول القائم.



مبنى محكمة جنين قبل التوسعة



اعمال التوسعة / محكمة جنين

بناء محكمة دورا وتوسعة مبنى محكمة نابلس: سيتم طرح عطاء تنفيذ هذه المشاريع في مطلع العام ٢٠١٥.

٣. مشاريع غير منفذة

مجمع محاكم رام الله: بعد تضييق نطاق المنحة الكندية لبناء المحاكم، تم اقتصار البناء على مجمعات محاكم الخليل وطولكرم وتم إلغاء تمويل بناء قصر العدل في رام الله، ويدرس مجلس القضاء الأعلى حالياً الخيارات المتوفرة بما في ذلك البحث عن مصادر تمويل أخرى، وبسبب حجم المشروع الكبير نسبياً في مدينة رام الله مقارنة بمجمعات المحاكم في المحافظات الأخرى فقد تم تقسيم المشروع إلى ثلاثة مراحل: تشمل الأولى: مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا، والثانية: محكمة بداية وصلاح رام الله، والثالثة: محاكم الاستئناف والمحاكم المتخصصة. وقد تم تقديم مقترحين منفصلين لكل من المرحلة الأولى والثانية لمعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى للبحث عن مصادر تمويل، والجدول التالي يبين ملخص مشاريع العام ٢٠١٤.



جدول مشاريع العام ٢٠١٤

اسم المشروع	المساحة (م٢)	الجهة المنفذة	النشاطات المنتهية	تاريخ انتهاء المشروع
المشروع الكندي				
محكمة الخليل	١٥,٠٠٠	الجهة المشرفة على تنفيذ المشروع هي UNDP	- الانتهاء من دراسة البرنامج الوظيفي وجدول التسكين. - استملاك قطعة ارض وتجهيزها للبناء. - الانتهاء من ٢٠٪ من مرحلة التصميم والتي تشمل فكرة التصميم الأول.	٢٠١٩/٩
محكمة طولكرم	٩,٠٠٠	الجهة المشرفة على تنفيذ المشروع هي UNOPS، والمنفذة هي شركة أبعاد للمقاولات	- الانتهاء من بناء المبنى. - الانتهاء من بعض أعمال التشطيب للجزء الخلفي من البناء. - الانتهاء من قائمة الأثاث والمعدات.	٢٠١٥/٩
مشروع الاتحاد الأوروبي				
محكمة بداية قلقيلية	٥,٠٠٠	الجهة المشرفة هي MOPWAH والمنفذة هي شركة براذرز	الانتهاء من بناء طابق التسوية الأول والثانية من المبنى.	٢٠١٥/٧
محكمة بداية سلفيت	٤,٣٠٠	الجهة المشرفة هي MOPWAH والمنفذة هي شركة التجهيز والبناء	الانتهاء من بناء الأساسات للمبنى.	٢٠١٥/٧
توسعة محكمة جنين	٢,٥٠٠	الجهة المشرفة هي MOPWAH والمنفذة هي شركة أبعاد للمقاولات	الانتهاء من بناء الطابق الثاني والثالث للمبنى.	٢٠١٥/٧
محكمة بداية دورا	٤,٣٠٠	الجهة المشرفة هي MOPWAH	- الانتهاء من وضع المخططات. - الانتهاء من وضع وثائق العطاء لطرحة للبناء.	٢٠١٦
توسعة محكمة بداية نابلس	٢,٠٠٠	الجهة المشرفة هي MOPWAH	- الانتهاء من وضع المخططات. - الانتهاء من وضع وثائق العطاء لطرحة للبناء.	٢٠١٦
محكمة بداية طوباس	٤,١٠٠	الجهة المشرفة هي MOPWAH	الانتهاء من وضع المخططات الخاصة بالمبنى.	-
محكمة صلح حلحول	٣,٤٠٠	الجهة المشرفة هي MOPWAH	الانتهاء من وضع المخططات الخاصة بالبناء.	-

ثالثاً: إدارة المشاريع

١. مشروع دعم دائرة التفتيش القضائي: شاركت الوحدة بزيارة خارجية للتفتيش القضائي الأردني بتاريخ ٢٩ و٣٠ نيسان / ٢٠١٤ للاطلاع على الإجراءات الإدارية والالكترونية المطبقة لديهم، للاستفادة منها وعكسها من خلال مشروع دعم التفتيش القضائي لدينا. عملت الوحدة على مراجعة لائحة التفتيش القضائي من قبل الخبير الذي تم تعيينه من قبل إل UNDP، وعرض التقرير على رئيس المجلس لمناقشة واعتماد التعديلات.
٢. مشروع الاتحاد الأوروبي EU: تم توقيع الاتفاقية الخاصة بالبدء بمشروع الاتحاد الأوروبي (مشروع تعزيز الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء الأعلى). وتم عقد أول اجتماع للجنة التوجيهية للمشروع في شهر كانون الأول / ٢٠١٤.
٣. باشر خبراء المشروع عملهم في وحدة التخطيط / مجلس القضاء الأعلى.
٤. مشروع الشرطة الأوروبية EUPOL COPPS: أنهت الوحدة العمل على (mapping report) مع الخبير القضائي من الشرطة الأوروبية، وذلك بتكليف من رئيس مجلس القضاء الأعلى، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع رؤساء المحاكم، ومع رؤساء الدوائر على أن يتم تسليم التقرير لسعادة رئيس المجلس في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٥، للاطلاع على التوصيات ومناقشتها.
٥. شاركت الوحدة مع فريق إعداد الموازنة في السلطة القضائية لعام ٢٠١٥-٢٠١٧ على إعداد البرامج الإستراتيجية والبرامج الفرعية والأهداف ومؤشرات الانجاز للسلطة القضائية الخاصة بإعداد موازنة الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧. كما تم توزيع السقوف المالية لكل برنامج وتعبئة البيانات الخاصة بكل مشروع على برنامج خاص بطاقتات تعريفية للمشاريع وإرسالها لوزارة المالية لاعتمادها.
٦. دراسة آليات توفير الطاقة في مجلس القضاء الأعلى: قامت الوحدة بالتعاون مع فريق مهندسي سلطة الطاقة على إجراء دراسة لآليات توفير في استهلاك الطاقة في مجلس القضاء الأعلى، وقدم فريق مهندسي سلطة الطاقة تقريراً يفيد بكمية الطاقة المستهلكة على مدار عام ٢٠١٤، وتوصيات تشمل آليات وأدوات يمكن استخدامها للتقنين من الطاقة المستهلكة، ويجري العمل على استمرارية التعاون بين مجلس القضاء الأعلى وسلطة الطاقة بالخصوص.

رابعاً: المتابعة والتقييم

أما على صعيد الإحصاء والتقارير والمتابعة كان من أبرز إنجازات الوحدة ما يلي:

1. مشاركة الوحدة في فريق إعداد (كتابه التقرير السنوي لعام ٢٠١٣) ضمن التدريب العملي مع الخبير الإحصائي.
2. مشاركة الوحدة في تحليل البيانات الإحصائية للمحاكم في التقرير السنوي لعام ٢٠١٣.
3. تقديم تقرير نهائي لإنجازات مجلس القضاء لوزارة التخطيط عن عام ٢٠١٣ وإعداد التقرير السنوي لوحدة التخطيط لعام ٢٠١٣.
4. استكملت الوحدة المشاركة ضمن المرحلة الثانية من نظام المراقبة الإحصائي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما شاركت الوحدة ضمن الفريق الوطني لسيادة القانون وتعزيز الوصول إلى العدالة في بناء قاعدة بيانات مؤشرات العدالة في فلسطين بالتعاون مع الجهاز الإحصائي.
5. مشاركة الوحدة في اللجنة القطاعية لإعداد خطة قطاع العدالة الإستراتيجية المتوسطة المدى للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦.
6. المشاركة في إنجاز الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة والعديد من الاجتماعات على مستوى مؤسسات القطاع لاعتمادها بالشكل النهائي، كما شاركت الوحدة في وضع مؤشرات الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة لأعوام (٢٠١٤ - ٢٠١٦).
7. في إطار رؤية الوحدة في تعزيز الاتصال والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني عملت الوحدة بالتعاون مع مركز مساواة على إنجاز الاستبيانات والمسوح الخاصة بالقضاة وموظفي المحاكم والجمهور ضمن المنهجية المتفق عليها ما بين اللجنة الداخلية لمجلس القضاء ومركز مساواة وتوزيعها على الفئات المستهدفة.
8. المشاركة في لجنة النوع الاجتماعي، وإعداد تقرير عن واقع النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى.
9. في إطار رؤية الوحدة وتطوير وتعزيز قدرات العاملين تم رفد الدائرة بخبير للمتابعة والتقييم ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

تحديات ٢٠١٣ - ٢٠١٤

على الرغم من الإنجازات التي حققتها الدائرة إلى أنها لازالت تواجه بعض الصعوبات والتحديات ومن أبرزها ما يلي:

1. عدم وضوح مستقبل التمويل ومن ثم استمرارية عمل بعض المؤسسات الهامة والضرورية لتطوير أداء مؤسسات قطاع العدالة مثل المعهد القضائي الفلسطيني.
2. تنازع الصلاحيات بين مؤسسات قطاع العدالة من شأنه إرباك عمل هذه المؤسسات وجعلها عرضة لعدم الاستقرار كما يؤدي لإعراض المانحين عن تمويل النشاطات التطويرية المتنازع على تبعيتها.
3. غياب التنسيق بين مؤسسات قطاع العدالة والتفرد في اتخاذ القرار وعدم تقبل النقد البناء فيما يتعلق بتطور المسيرة التطويرية للقطاع وتبادل الخبرات والدروس المستفادة.
4. يواجه المجلس بشكل عام والوحدة بشكل خاص، التحديات المتعلقة برصد التمويل للمتطلبات الطارئة، فهذه الاحتياجات لا تتال اهتمام الممولين وفي ذات الوقت يجد المجلس صعوبة في توفيرها من خلال الموازنة المرصودة للمجلس في وزارة المالية.

وذلك بسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة، وأيضاً حاجة المجلس للحصول على الموافقة لمتطلباته كلما استدعت الحاجة.

5. فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، محدودية المانحين المهتمين بمثل هذا النوع من الدعم.
6. عدم التقيد بالأولويات للتمويل وفقاً للخطة الإستراتيجية نظراً للأزمة المالية الحالية، حيث أصبحت الوحدة تستقبل العديد من طلبات التمويل من دوائر المجلس لاحتياجات من المفترض تمويلها من ميزانية المجلس.
7. تأخر المانحين في الإجابة على طلبات التمويل بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة والطويلة لإقرار أي تمويل وتنفيذه.
8. محاولة بعض المانحين فرض أولويات مسبقة لديهم بتمويل نشاطات محددة، أو تأثير الدعم بالمواقف السياسية للدول المانحة.
9. لجوء معظم المانحين إلى آلية تنفيذ الدعم من خلال مؤسسات خارجية تقوم بإدارة المنحة وتنفيذها، حيث تستهلك هذه المؤسسات نسبة لا تقل عن ثلث مبلغ الدعم كعمولة ومصاريف إدارية.

الاستنتاجات والاقتراحات

1. رفع قدرات موظفي وحدة التخطيط وإدارة المشاريع من خلال برامج متخصصة وذات مستوى متقدم في مجالات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع والترجمة .
2. استمرار دعم الوحدة بخبراء في مجال التخطيط وإدارة المشاريع ورفدها بخبير للنوع الاجتماعي، لتعزيز العمل الداخلي وتطويره.
3. تطوير الهيكل التنظيمي لوحدة التخطيط وإدارة المشاريع، لاستيعاب التطور الحاصل في عمل الوحدة ومهامها وإنجازات موظفيها وضمان استدامتها.
4. ضرورة اعتماد مجلس القضاء على موازنته التطويرية في دعم احتياجات المحاكم والدوائر قدر الإمكان.
5. العمل على تعديل قانون السلطة القضائية، مما يضمن الاستقلال المؤسسي لمجلس القضاء الأعلى.

أهداف عام ٢٠١٥

1. استكمال العمل على تطوير البنية التحتية لمباني ومجمعات المحاكم وملائمتها لتقديم خدمات التقاضي بما يتواءم مع المعايير الدولية، وموائمة البنية التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال والتوقيف والاحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان والممارسات الفضلى.
2. العمل على تطبيق نظام التسوية القضائية في ثلاث محاكم، (نابلس، رام الله، والخليل).
3. تطوير ورفع كفاءة دائرة التفتيش القضائي وتحديث آليات عملها.
4. تحديد وتطبيق نظام العمر الافتراضي للدعاوى من خلال برنامج ميزان (٢) في محاكم الدرجة الأولى في كل من محكمة رام الله ونابلس والخليل.
5. العمل على تأسيس عملية المتابعة والتقييم وتطويرها.
6. تحديد الاحتياج الحقيقي من الكادر اللازم لضمان كفاءة العمل في السلطة القضائية.

٧. وضع خطة تفصيلية للتعامل مع القضايا المتركمة في المحاكم من قبل لجنة تحديد العمر الافتراضي للدعاوى.
٨. العمل على إنجاز تقرير دراسة العبء القضائي لعامي ٢٠١٤/٢٠١٥.
٩. المشاركة في تطوير آلية عمل دوائر التنفيذ.
١٠. استكمال فتح مراكز الاستعلامات في محاكم بيت لحم وأريحا.

الفصل الرابع الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مقدمة

يمثل استخدام التقنيات الحديثة في إدارة ومعالجة الكم الهائل من البيانات الناجمة عن عمل السلطة القضائية عنصراً رئيساً في مواكبة عمليات التحديث والتطوير وسرعة ودقة الإنجاز وتحليل المعلومات. وقد باتت تكنولوجيا المعلومات بما تمثله من فعالية الأداء مكوناً هاماً في عصرنا الحالي وفي جميع جوانب الحياة لما لها من سرعة قصوى في الانتشار والتطور والنتائج المبهرة. إن الاستغلال الواعي والممنهج والعلمي لأدوات التكنولوجيا الحديثة من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات وبدعم من الجهات المسؤولة عبر توفير عناصر تكنولوجيا المعلومات من أجهزة ومعدات، وبرمجيات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، أسهم في الحصول على مخرجات ونتائج أتاحت وتتيح لصانع القرار رسم السياسات واتخاذ قرارات واعية وعلمية كونها مبنية على معلومات ومعطيات واضحة. هذا بالإضافة إلى أن استخدام التكنولوجيا الحديثة في خدمة السلطة القضائية شكل ركيزة أساسية في بناء وتقديم السلطة القضائية لتكون من أكثر الجهات تطوراً وتقدماً في هذا المجال مما حقق، ويحقق الرضا العام للجمهور ويسهل الوصول للمعلومات للجميع بما فيهم صانع القرار. وفيما يلي لمحة عن دائرة تكنولوجيا المعلومات وعرض للخطط المنجزة والمستقبلية وتبسيط الضوء على أهم أهداف وإنجازات العاملين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، واستعراض أهم الخطط المستقبلية للعام ٢٠١٥:

نبذة عن الإدارة

نشأت دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى عام ٢٠٠٥، بهدف مواكبة التطور التكنولوجي في مجال السلطة القضائية. ومنذ ذلك الحين تعمل الدائرة على توفير وتطوير أحدث الوسائل والأدوات لتقديم خدمات تعتبر، بحسب رأي المراقبين لأداء السلطة القضائية محلياً ودولياً؛ من الأفضل في هذا المجال. وكانت الدائرة ومنذ نشأتها وضعت خططا ورؤى مستقبلية من أجل أن تكون السلطة القضائية نواة الحكومة الإلكترونية وهو الأمر الذي تحقق وبنسبة كبيرة جداً. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل المساندة للعمل القضائي، حيث استطاعت دائرة تكنولوجيا المعلومات تسخير أحدث التقنيات لخدمة السلطة القضائية؛ فقد أسهمت في الحد من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعوى بكل دقة وفعالية.

أهم مجالات إدارة تكنولوجيا المعلومات:

١. وضع الخطط التطويرية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها وتطويرها .
٢. تصميم البرمجيات اللازمة لضمان حسن سير العدالة وعلى رأسها برنامج إدارة سير الدعوى القضائية (الميزان) والذي يعمل حاليا بإصداره الثاني على متابعة جميع الملفات القضائية في جميع درجات التقاضي منذ لحظة تسجيلها إلى لحظة فصلها وأرشفتها.
٣. تصميم وبناء كافة شبكات الحاسوب وشبكات الجهد المنخفض في جميع مباني ودوائر السلطة القضائية.
٤. متابعة الأعمال اليومية والشهرية، وتقييم الاحتياجات المترتبة، وتطوير الخدمات اللازمة للمحاكم كافة.
٥. متابعة وتطوير الموقع الإلكتروني للسلطة القضائية والذي يقدم العديد من الخدمات الإلكترونية لأطراف العدالة.
٦. إعداد البرامج التدريبية وأدلة الإجراءات وتنفيذها في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اللازمة لعمل المحاكم.
٧. تطوير البرمجيات اللازمة لأداء إدارات السلطة القضائية.

أهداف الإدارة العامة عام ٢٠١٣

١. استكمال أرشفة الملفات الكترونيا في جميع المحاكم والدوائر
٢. تطوير الخدمات الالكترونية
٣. إعداد وتطبيق شاشات عرض للجمهور في المحاكم
٤. حوسبة قسم المضبوطات في المحاكم
٥. حوسبة دائرة التدريب القضائي
٦. تطوير نظام الجرد الإلكتروني
٧. تطوير برنامج الميزان (٢)
٨. رفع القدرات الفنية لكادر إدارة تكنولوجيا المعلومات

إنجازات الإدارة العامة عام ٢٠١٣

١. أرشفة القضايا في دوائر التنفيذ والطلبات المقدمة من قبل المحامين بعد تسطير قرار القاضي.
٢. توفير الكوادر البشرية القادرة على أداء المهام السالفة الذكر.
٣. تفعيل الأمور المالية (تسديد الدفعات في دوائر التنفيذ من قبض و صرف) ومتابعتها.
٤. تفعيل الخدمات الالكترونية لدائرة التنفيذ مما أتاح متابعة القضايا من قبل المحامين عن طريق الخدمات الالكترونية الخاصة بهم عن طريق موقع مجلس القضاء الأعلى الإلكتروني.
٥. تفعيل شاشات العرض في مجمع محاكم: رام الله ونابلس؛ الأمر الذي أتاح للجمهور والمحامين الاطلاع على المستجدات داخل أروقة المحكمة بشكل لحظي مما يخفف

العبء على الأقسام وأروقة المحكمة.

٦. إطلاق برنامج خاص بمضبوطات القضايا لحفظ جميع المعلومات الخاصة فيها بشكل إلكتروني ومتابعتها بشكل دقيق، وتم تدريب كادر مختص لتشغيل البرنامج.
٧. إطلاق برنامج خاص بدائرة التدريب القضائي لإتاحة المجال لمتابعة الدورات والمشاركين والمتدربين على نحو مستمر، وتم تدريب كادر مختص لاستخدام البرنامج.
٨. إطلاق الخدمات الالكترونية الخاصة بالشؤون الإدارية لمتابعة الإجازات والمغادرات وتقديمها ومتابعتها بشكل إلكتروني كامل.
٩. تطوير برنامج خاص بعمل دائرة اللوازم والمخازن والمهام والوظائف الخاصة بجرد العهدة السنوية والتي أصبحت محسوبة تماما، بالإضافة إلى التعديلات خلال العام على سندات إدخال وإخراج وإعارة وأرصدة جميع المحاكم والدوائر التابعة للسلطة القضائية.
١٠. المساهمة في تسديد ملفات مخالفات السير، حيث تم تسديد ما يقارب (٧٠٠٠) مخالفة سير الكترونيا.
١١. عقد ورشة عمل حول برنامج ميزان (٢) لدراسة الواقع والتحديات والتعديلات المطلوبة على البرنامج حسب مقتضيات العمل القضائي بحضور جميع رؤساء الدواوين والموظفين الإداريين ذوي العلاقة في مجلس القضاء الأعلى، ونخبة من الموظفين المتميزين في المحاكم.
١٢. تطوير برنامج الميزان على نحو مستمر ليتلاءم مع كل جديد من متطلبات عمل وتقارير إحصائية، وأهمها دائرة التنفيذ وأقسام التبليغات ومحكمة الجمارك.
١٣. رفع القدرات العلمية والفنية لكادر تكنولوجيا المعلومات عن طريق المشاركة في الدورات.

أهداف الإدارة العامة عام ٢٠١٤

١. إعداد وتصميم برنامج خاص بالكاتب العدل لتطوير البرنامج الحالي وتوحيد قواعد البيانات لتصبح مركزية.
٢. إعداد وتصميم برنامج خاص بالتفتيش القضائي.
٣. حوسبة دوائر التبليغات ليصبح عملها الكترونيا من حيث: تسجيل نتيجة التبليغ والمسح الضوئي للتبليغات ومتابعتها الكترونيا وإتاحة إرسال التبليغ إلى دوائر التبليغات ذات الاختصاص المكاني المختلف الكترونيا؛ مما يوفر الوقت والجهد ويسهم في تقليص العمر القضائي للدعاوى بعد اختصار وقت البريد اليدوي الذي يعيق تقدم الدعاوى.
٤. تطوير وتحديث أنظمة التشغيل لجميع المستخدمين في المحاكم والدوائر التابعة للسلطة القضائية.
٥. تفعيل خدمة المكالمات الصوتية (VOIP) عن طريق شبكة الحاسوب وتوفير المعدات اللازمة لها.
٦. توفير خوادم وأجهزة وتقنيات خاصة بالأجهزة الوهمية (VMware) واعتماده في مركز المعلومات.
٧. اعتماد تقنية الباركود للملفات داخل المحاكم.

٨. توفير نظام ولوج الكتروني لمركز المعلومات وأنظمة تبريد حديثة ومتطورة.
٩. تفعيل شاشات العرض في جميع مجمعات المحاكم.
١٠. تطوير برنامج لأتمتة عمل الصناديق في المحاكم.
١١. تطبيق برنامج الميزان (٢) في المحاكم العسكرية بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة.
١٢. تطبيق برنامج الميزان (٢) في المحاكم الشرعية بناء على اتفاقية التفاهم الموقعة.

إنجازات الإدارة العامة عام ٢٠١٤

١. حوسبة دوائر التبليغات، وبالتالي أصبح عمل دوائر التبليغات الكترونياً من حيث: التسديد والمسح الضوئي للتبليغات ومتابعتها الكترونياً وإرسال التبليغ إلى دوائر التبليغات ذات الاختصاص المكاني المختلف الكترونياً، مما وفر الوقت والجهد وأسهم في عملية تقليص العمر القضائي للدعاوى واختصار وقت البريد اليدوي الذي يعيق تقدم الدعاوى.
٢. ترقية أنظمة التشغيل لجميع المستخدمين في المحاكم والدوائر التابعة للسلطة القضائية.
٣. توفير خوادم وأجهزة وتقنيات خاصة بالأجهزة الوهمية (VMware) واعتماده في مركز المعلومات.
٤. تفعيل شاشات العرض في معظم مجمعات المحاكم.
٥. تطوير آلية متابعة دوام الموظفين وتفعيل الختم عن طريق بصمة الإصبع لموظفي السلطة القضائية.
٦. تطوير الخدمات الالكترونية لموظفي السلطة القضائية، حيث أصبحت جميع الأمور الخاصة بشؤون الموظفين بما فيها المستوى الإداري تقدم وتعامل الكترونياً وشملت خدمات الإجازات والمغادرات وبعض المهام الإدارية كطلب سيارات للتنقل وطلبات اللوازم وكذلك متابعة البريد الصادر والوارد، بالإضافة إلى الخدمات الخاصة بالأجهزة الخلوية.
٧. تطوير وتفعيل الخدمات الالكترونية الخاصة بالجمهور، حيث أصبح بإمكان المواطنين الاستعلام عن القضايا الخاصة بهم بما فيها مخالفات السير.
٨. تطوير وتفعيل الخدمات الالكترونية الخاصة بالجمهور لدوائر التنفيذ، حيث أصبح بإمكان المواطن الاستعلام وتقديم طلبات صرف الدفعات الكترونياً.

يلاحظ على نحو جلي أن أتمتة الإدارة وجعل نشاطاتها كافة تتم الكترونياً ومحوسباً من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة باختصار الجهد والوقت وتسهيل المتابعة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن، تقف وراءها إرادة معالي رئيس المجلس الساعية نحو الارتقاء بخدمات المواطن والحدثة والتطوير الإداري، وهذا ما عكسته أيضاً أهداف الإدارة عام ٢٠١٥، وقد أفضى ذلك أن أصبح بإمكان المواطن الاستعلام وتقديم طلبات صرف الدفعات الكترونياً، والاستعلام عن القضايا الخاصة فيه بما فيها مخالفات السير. وصولاً إلى استحداث نظام شبيه بالصراف الآلي ATM لتقديم الطلبات إلى دوائر التنفيذ في أي وقت في اليوم، واستحداث مراكز خدمات ذاتية الكترونياً على أبواب المحاكم لتقديم الطلبات في أي وقت.

تحديات ٢٠١٣ - ٢٠١٤

تسعى الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات دوماً إلى تطوير وتحديث وتنمية عناصر ومكونات وأدوات العمل في مجالات عمل الإدارة كافة. ويشمل ذلك تحديث الأجهزة وتطوير البرمجيات وتنمية الكوادر البشرية. لكن هذا السعي تواجهه بعض المعوقات قد ترقى أحياناً إلى تحدي توجب البحث عن وسائل وابتداع طرق لمواجهةها وبالتالي تخطيها؛ ومن أبرز التحديات التي واجهتنا في العامين المنصرمين:

١. محدودية الموارد المالية لتطوير الأجهزة والبرمجيات .
٢. محدودية الموارد المالية لتوفير بعض الدورات المتخصصة.
٣. نقص الكوادر في الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، وبالأخص المبرمجين وكوادر الدعم الفني في المحاكم.

الاستنتاجات والاقتراحات

شهد العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ تطوراً واضحاً في عمل الإدارة العامة للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات. وقد تجلّى ذلك واضحاً في إنجازات الإدارة. ونظراً إلى بروز بعض التحديات وتوقع زيادة حجم العمل ونوعيته في السنوات القادمة ومن أجل الاستمرار في التقدم ومواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة نوصي بما يلي:

١. توفير الموازنة المالية اللازمة لتطوير الأجهزة والبرمجيات وعقد الدورات المتخصصة.
٢. رفد الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة اللازمة.

الأهداف الرئيسية عام ٢٠١٥

أكدت الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى للعام ٢٠١٥، على أهمية تطوير خدمات نقاط التماس مع الجمهور، والاستجابة لبعض التحديات التي برزت في العامين المنصرمين والتوصيات الأنفة الذكر؛ وفيما يلي أهداف الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات للعام ٢٠١٥:

١. إعداد وتصميم برنامج محوسب خاص بالكاتب العدل لتطوير البرنامج الحالي وتوحيد قواعد البيانات لتصبح مركزية.
٢. إعداد وتصميم برنامج محوسب خاص بالتفتيش القضائي.
٣. تطوير برنامج ميزان (٢) لملائمة نظام التسوية القضائية.
٤. تطوير برنامج ميزان (٢) ليتلاءم مع نظام العمر الافتراضي للدعاوى.
٥. تطوير الخدمات الالكترونية في برنامج ميزان (٢) لتحتوي خدمات أكثر وتشمل شريحة أكبر من المستفيدين.
٦. تحسين وتطوير عملية التبليغ من خلال برنامج محوسب على موقع مجلس القضاء الالكتروني.
٧. تحسين وتطوير آلية عمل دوائر التنفيذ بعد أن صار من الممكن متابعة قضاياهم من خلال الدخول إلى حساباتهم الخاصة على موقع مجلس القضاء الأعلى وصولاً إلى استحداث نظام شبيه بالصراف الآلي ATM لتقديم طلباتهم إلى دوائر التنفيذ في أي وقت

في اليوم.

٨. استحداث مراكز خدمات ذاتية إلكترونية على أبواب المحاكم لتقديم الطلبات في إي وقت.
٩. استكمال افتتاح مراكز الاستعلامات في محاكم بيت لحم وأريحا وتدريب الموظفين على النظام المستخدم.
١٠. تفعيل اللغة الانجليزية على موقع مجلس القضاء الأعلى.
١١. تطوير تطبيق نظام الشكوى الالكترونية على برنامج ميزان (٢).

الفصل الخامس مركز الأبحاث والدراسات القضائية

مقدمة

مركز الأبحاث والدراسات القضائية من الدوائر التابعة والموجودة في مجلس القضاء الأعلى إلى أن اتخذ رئيس مجلس القضاء الأعلى مؤخراً وتحديداً في النصف الثاني من العام ٢٠١٤ قراراً بإلغائه نظراً لقيام المكتب الفني بنفس مهامه وتطابق طبيعة الرسالة والمهام والأهداف الملقاة عليهما. وأعتبر المركز هو المسؤول عن تقديم الخدمات القانونية لدوائر مجلس القضاء الأعلى، وإنجاز أعمال تتعلق في الأبحاث والدراسات القانونية.

نبذه عن المركز

تم إنشاء مركز الأبحاث والدراسات القضائية بموجب لائحة رقم (١) لسنة ٢٠١٠، المنشورة في العدد (٩٠) من الجريدة الرسمية يتولى بموجبها المركز مهمة إجراء الدراسات والأبحاث المرتبطة بالشأن القضائي بما يخدم الرؤية الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى وصولاً إلى تطوير بنية وعمل النظام القضائي الفلسطيني. وكان سيادة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) قام بافتتاح المركز في مطلع سنة ٢٠١٢ في خطوة لافتة منه لدعم مفهوم دولة القانون وسيادة العدالة وتعزيز السلطة القضائية واستقلالها. وقد جاء ذلك في إطار حرصه الجاد على استقلال القضاء. وبعد تقييم ودراسة دور المركز وإنجازاته السابقة، ولغايات تفعيل دوره ليكون عوناً وسنداً لاحتياجات السلطة القضائية تم تحديث خطة عمل المركز في العام ٢٠١٣. وتم وضع خطة عمل تليق بالمركز وتحدد المهام المفترض القيام فيها وفق ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: الإحصائيات

١. إجراء الدراسات الإحصائية لتحديد العديد من نقاط الإشكاليات في العمل القضائي سواء القانونية منها أو الإدارية، وأخذ آراء السادة القضاة في احتياجاتهم وإجراء استبيانات قبل البدء بالأنشطة القضائية المختلفة لتكون قائمة على أسس صحيحة وتمثل الحاجة. وتشكل هذه الإحصائيات مادة أساسية يمكن اعتمادها للآتي:
- أ. تحديد حجم المشكلة وآلية معالجتها والحاجة لأي دورات متخصصة أو تدريب لتفاديها أو تطويرها لما هو أفضل، وبالتالي تحديد احتياجات الدوائر المختلفة للسلطة القضائية بصورة عامة وخاصة.
- ب. بناء مؤشرات قضائية قادرة على توجيه السياسات القضائية التخطيطية والتدريبية بشكل دقيق وفعال.

المحور الثاني: الدراسات القضائية

مساعدة الدوائر القضائية المختصة بإعداد الدراسات التي تتعلق بنقاط قانونية محل بحث ودراسة مثل: القضاء المتخصص (الأحداث، الإداري، العمالي، والدستوري وغيرها).

المحور الثالث: الأبحاث القانونية

يعتبر هذا المحور أحد الوسائل المساعدة والداعمة للسلطة القضائية في التواصل مع الجهات ذات العلاقة بالعمل القضائي خارج دائرة السلطة القضائية من أكاديميين وخبراء؛ ويتم ذلك عبر الأدوات التالية:

١. التعاون مع المؤسسات الأكاديمية على اختلافها محليا ودولياً.
٢. التحضير لعقد مؤتمرات وندوات متخصصة في مجال قانوني توليه السلطة القضائية أهمية.
٣. مراجعة وتقييم الأبحاث والدراسات قبل نشرها على الصفحة الإلكترونية للمجلس أو في المجلة القضائية، لضمان انطباق المعايير العلمية على المواد المنشورة وجودة المادة من منظور قانوني.

إنجازات عام ٢٠١٣

١. تقديم الدراسات والتقارير القانونية التي يتم تكليف المركز القيام فيها من قبل مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، وقد أنجزت الأوراق التالية:
 - الآثار المترتبة على حصول فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة.
 - الآثار المترتبة على إلغاء هيئة إدارية قائمة.
 - دور السلطة القضائية في تعزيز دور الحكم الرشيد.
٢. المشاركة في ورشات عمل وندوات قانونية مختلفة، وكتابة التقارير حولها وتقديمها إلى الجهات المختصة، وكانت على النحو التالي:
 - مشروع القانون الإداري المقدم من قبل مركز مساواة.
 - مناقشة قانون معدل لقانون الخدمة المدنية خاص بالنوع الاجتماعي المنعقد بوزارة العدل.
 - خارطة الأطراف الفاعلة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي برعاية مؤسسة فلسطينيات.
٣. استمرار تمثيل المجلس بالخطوة الوطنية التشريعية الخاصة بمناقشة القوانين والأنظمة حسب الأصول والقانون.
٤. تقديم المساعدة والتعاون مع الباحثين والطلاب في مراكز الأبحاث والجامعات الوطنية وتأمين الحصول على المعلومات من أبحاث ودراسات قانونية لتشكل مصدراً رئيساً في التحصيل الأكاديمي الوطني والأعمال البحثية.
٥. المشاركة في ورشات العمل المنعقدة بمؤسسة أمان في مواضيع قانونية مختلفة منها:
 - إدارة السجلات العامة وحق الجمهور في الوصول إليها
 - إعداد استبيان لمؤسسة أمان حول الوضع القضائي في فلسطين
 - المشاركة مع ملتقى الحريات في فلسطين في ورشة عمل بعنوان: النظام القضائي الفلسطيني إلى أين؟
 - تلبية دعوات الدوائر في عقد ورشات عمل داخلية حول طبيعة عمل الدوائر واليات تقدمها
 - المشاركة في ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون الخدمة المدنية من منظور النوع الاجتماعي
٦. المشاركة في المؤتمر القانوني حول القضاء الإداري في فلسطين « الواقع والتطلعات » في

جامعة بيرزيت

٧. المشاركة في دورات تدريبية من أجل تطوير الدائرة بشكل ايجابي لاسيما في مجالي التخطيط وإدارة الوقت.
٨. يقوم المركز بإعداد محاضر الاجتماعات وقوائم الحضور الخاصة بكل ورش العمل، وصياغة الملخصات والتوصيات لتكون مادة متخصصة يتم الاستفادة منها، ووصولاً إلى الرقي بالعمل القضائي و/أو لتكون إحدى المواد مفيدة لدراسة تحد من مشكلة ما.

أبرز المعوقات عام ٢٠١٣

١. عدم كفاية عدد الموظفين والقانونيين بالمركز مقارنة مع المهام المنوطة فيه.
٢. عدم مناسبة الدورات المقترحة لموظفي المركز ووصفهم الوظيفي، وبالتالي عدم الاستفادة من الدورات بالعمل.
٣. ضعف التمويل اللازم لتنفيذ برامج المركز.

إنجازات المركز عام ٢٠١٤

١. إعداد مذكرة تفاهم بين المركز وكليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية للتعاون المشترك فيما يخص الأبحاث القانونية وتبادل الخبرات.
٢. إنشاء مكتبة بحثية خاصة بالمركز تضم كافة الأبحاث التي قام المركز بإعدادها.
٣. رفد المركز بعدد من القانونيين كافي لأداء المهام البحثية المتعددة.
٤. الاستعانة بخبراء قانونيين على قدر كبير من الخبرة للاستفادة من خبراتهم في المجال البحثي.
٥. عمل دراسات من شأنها إجراء تعديل يساهم في حل بعض المشكلات العالقة والمؤثرة في سير عملية التقاضي.

الفصل السادس دائرة التدريب القضائي

مقدمة

عملت دائرة التدريب القضائي على إعداد كادر قضائي وإداري متميز، وذلك من خلال تقديم كل ما هو جديد على الصعيد القضائي والإداري، وتوفير المعلومات للفئة المستهدفة من المتدربين، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تعد الدائرة خطة سنوية مع بداية كل عام، وتتضمن الخطة برامج تدريبية متنوعة، حيث توضع خصيصاً بناء على تقدير الاحتياجات التدريبية سواء كان ذلك للسادة القضاة أو للكادر الإداري العامل بالسلطة القضائية. وتعمل الدائرة خلال العام على تنفيذ الخطة السنوية للتدريبات المعتمدة وذلك من خلال الترتيب والتنسيق والتنفيذ ليصار في نهاية الأمر إلى التقييم الذي يحدد حجم الاستفادة من هذه التدريبات، ويتم تحديد مواطن القوة والضعف من أجل أخذها بعين الاعتبار في المراحل القادمة.

يشمل هذا التقرير نبذة تعريفية عن دائرة التدريب القضائي والمهام الموكلة إليها، وأهدافها، والخطة التدريبية المعدة من قبل دائرة التدريب القضائي لكل من القضاة والموظفين؛ ومن ثم نوجز الإنجازات التي عملت الدائرة على تحقيقها خلال العام المنصرم سواء فيما يتعلق بالتدريب المستمر للقضاة أو التدريب المتخصص، أو التدريبات المتنوعة والضرورية للموظفين، والمعوقات التي واجهت دائرة التدريب في عملها.

والجدير بالذكر أنه وفي النصف الثاني من العام ٢٠١٤ اتخذ رئيس مجلس القضاء الأعلى قراراً بإلغاء دائرة التدريب القضائي نظراً إلى قيامها بنفس مهام المعهد القضائي الفلسطيني.

نبذة عن الدائرة

تعتبر دائرة التدريب القضائي من الدوائر الحديثة النشأة في مجلس القضاء الأعلى، حيث أنشئت بموجب قرار يقضي بضرورة تشكيل لجنة تتولى التدريب في مجلس القضاء الأعلى وذلك مع بداية العام ٢٠٠٢؛ وكان الهدف آنذاك هو بدء العمل على إيجاد نواة للمعهد القضائي الفلسطيني، وقد تشكلت اللجنة من تسعة قضاة من المحافظات الشمالية (الضفة) والمحافظات الجنوبية (غزة)، وأوكلت إليها مهمة التواصل والتشبيك مع مشروع DPK (مشروع سيادة القانون) من أجل متابعة تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة ابتداءً من وضع خطط التعليم المستمر وانتهاءً بتنفيذها وتقييمها.

وفي العام ٢٠٠٤ تم تزويد اللجنة بعدد من الموظفين: قانونيان مهمتهما متابعة الأمور الفنية، وموظف مالي لإعداد التقارير والموازنات التقديرية لنشاطات التدريب، وسكرتيرة؛ وفي اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٢ جرى مناقشة أهمية إنشاء دائرة للتدريب القضائي تكون لجنة التدريب القضائي هي الجهة المشرفة عليها لتسهيل التعاون مع الدول المانحة، على أن تقدم اللجنة تصور لهيكلية الدائرة من أجل طرحها على مجلس القضاء الأعلى لإقرارها، ولاحقاً وفي العام ٢٠٠٦ تم إعادة هيكلية اللجنة بإضافة ستة أعضاء من النيابة العامة موزعين بين مساعدي النائب العام في غزة والضفة إضافة إلى رؤساء نيابة، ومنذ ذلك الحين ومع بداية العام القضائي يعاد تشكيل لجنة التدريب القضائي بناء على مصلحة العمل مع بقاء المهام والصلاحيات المسندة إليها كما هي.

ومع نهاية العام ٢٠١٣ تم إصدار قرار إداري من رئيس مجلس القضاء الأعلى بإعادة تشكيل

لجنة التدريب القضائي، وقد تضمن القرار تشكيل لجنة للتدريب بحيث تضم عدد من السادة القضاة برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى وعضوية القاضي أسعد مبارك رئيس دائرة التدريب والقاضي فتحي أبو سرور رئيس دائرة التفتيش القضائي والقاضي ثريا الوزير رئيس وحدة التخطيط، والقاضي عماد مسودة رئيس إدارة المحاكم، وبالطبع فإن إعادة التشكيل شكل خطوة هامة من أجل السير بالخطة التدريبية السنوية بشكل متسلسل ومنظم ووفقاً للأولويات، خاصة أن اللجنة تدرس البرامج التدريبية المقترحة ومدى جدواها والحاجة إليها وتقوم بإصدار قراراتها إما بالموافقة أو باستبعاد بعض البرامج التي لا تكون في معرض الحاجة إليها.

تقوم دائرة التدريب القضائي بالعديد من المهام التي أوكلت إليها والتي تتلاءم والغرض الذي أنشئت من أجله؛ ويمكن إيجاز هذه المهام من خلال الرجوع للأنشطة التدريبية والمقررة من قبل مجلس القضاء الأعلى في جلسته رقم ١٨ لسنة ٢٠١٢، والتي تناولت بالتفصيل مهام الدائرة والتي تتلخص بالآتي:

١. تحديد منهجية وسياسة التدريب.
٢. تحديد الاحتياجات التدريبية للقضاة والموظفين ووضع خطط وبرامج التدريب السنوية بالتعاون مع دائرة التخطيط في مجلس القضاء الأعلى.
٣. إعداد برنامج للتدريب الأولي وآخر للتدريب المستمر للقضاة والموظفين ينسجمان والخطة الإستراتيجية والسنوية ولها التعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني.
٤. تطوير منهاج شامل للتدريب القضائي بما فيه المهارات الإدارية واستخدام التكنولوجيا ولها التعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني.
٥. ترشيح بعض القضاة والموظفين للدورات والنشاطات التدريبية الداخلية والخارجية وتحديد الفئة المستهدفة من كل تدريب.
٦. تنفيذ الخطط والبرامج التدريبية الداخلية والخارجية.
٧. تقييم البرامج والدورات التدريبية ورفع التقييمات والتوصيات بشأنها إلى الرئيس.
٨. تنظيم وفهرسة المواد التدريبية السمعية والمرئية والمكتوبة وحفظها بالتعاون مع المكتب الفني لغايات استعمالها كمنهاج متقدم للتدريب القضائي واستخدامها كمنهاج معتمد لدى المعهد القضائي.
٩. المتابعة والإشراف على الطلبة المبتعثين للدراسة في المعاهد القضائية العربية والأجنبية والتواصل معهم والإشراف على تفاصيل النتائج التي يحققونها ومتابعة متطلباتهم.
١٠. التعاون مع مؤسسات التدريب القضائي العربية والأجنبية المماثلة لأغراض تنظيم دورات تدريبية خارجية بما يتناسب والفئات المستهدفة ولأغراض الاستفادة من الخبرات الموجودة لديهم.
١١. تبادل الوثائق والمعلومات القضائية والقانونية مع مؤسسات التدريب القضائي في الدول العربية والأجنبية التي تباشر نشاطاً مماثلاً.
١٢. أية أمور أخرى ذات صلة بطبيعة العمل.

أهداف الدائرة عام ٢٠١٣

تقوم دائرة التدريب القضائي وخلال الأشهر الأخيرة من العام ومع مطلع كل عام قضائي جديد بالعمل على إعداد خطة تدريب شمولية وواضحة لكل من قطاعي القضاة والموظفين، تحدد من خلالها الأهداف التي تسعى لتحقيقها خلال العام، ولعل من أهم أهداف دائرة التدريب هو الرقي بالفكر القانوني والإداري لغتتي القضاة والموظفين، وذلك من خلال إنجاز العديد من البرامج التدريبية المتنوعة، حيث شملت الخطة السنوية للعام ٢٠١٣ البرامج التالية، والتي من خلالها يمكن أن نوجز أهم أهداف دائرة التدريب:

١. التركيز على التعليم القضائي المستمر بما فيه من شحذ للفكر والتعليم القضائي والذي يأتي بصورة برنامج شمولي يتضمن موضوعات قضائية تلامس عمل القاضي بحياته الوظيفية وبصورة يومية كقانون العقوبات، والتأمين، والعمل، وغيرها من فروع القانون الأخرى.
٢. تنفيذ برامج أكثر تخصص لكل من القضاة والموظفين، بحيث تركز هذه البرامج على نوعية معينة ومحددة من الموضوعات.
٣. تنفيذ ورشات عمل تدريبية لكل من القضاة والموظفين في موضوعات متنوعة تبرز الحاجة إليها أثناء العمل، وذلك من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية، وتكون هذه الموضوعات ذات طابع مستقل.
٤. فتح الأفق الفكرية الجديدة أمام العاملين في السلطة القضائية وتعزيز المعرفة والانفتاح على ما هو جديد.

إنجازات الدائرة عام ٢٠١٣

شهد العام ٢٠١٣ تنفيذ العديد من الورشات والبرامج التدريبية التي تخص السادة القضاة باختلاف درجاتهم. وجاءت هذه الورش والبرامج بهدف سد الاحتياجات التدريبية وتنفيذاً لبعض الموضوعات الحيوية والمستحدثة في المجال القانوني والقضائي، وفيما يلي عرض لأهم الورش والبرامج:

أولاً: الورشات التدريبية التي تم تنفيذها للسادة القضاة

١. ورشة عمل حول موضوع الملكية الفكرية
يعتبر موضوع الملكية الفكرية من المواضيع الأكثر حداثة وحيوية في المجال القانوني، حيث برزت مؤخراً العديد من الأحكام والنظريات الفقهية والمؤلفات في العالم. وعقد ورشة عمل حول موضوع الملكية الفكرية يساهم بإثراء الفكر القضائي والقانوني، خاصة أنه تم استهداف

(٣١) من قضاة الصلح والبداية على مدار ثلاثة أيام بتاريخ ١٧-١٩/١/٢٠١٣ بمشاركة محاضرين ذوي خبرة عريقة. وقد تضمنت الورشة العديد من المواضيع الحيوية في هذا السياق منها) العلامة التجارية، حق المؤلف، ارتباط حقوق الملكية بالجمارك وارتباطها بالتشريعات السارية).

٢. ورشة عمل حول القطاع المصرفي
التعاون مع المؤسسات المصرفية الوطنية يشكل محورا رئيسيا في شبكة علاقات السلطة القضائية، خاصة سلطة النقد والبنك العربي، حيث أن موضوع العمل المصرفي يمثل جزءاً لا بأس به من عمل السلطة القضائية بأحكامها الجزائية المتعلقة بالقانون التجاري وأعمال البنوك.

وتحقيقاً لهذا التعاون المشترك عقدت ورشة حول: العمليات المصرفية، ونظراً لأهمية الموضوع فقد شاركت شريحة كبيرة من القضاة باختلاف درجات المحاكم شملت (٦٠ من قضاة المحكمة العليا وقضاة الصلح). شارك في التدريب مدرّبين أكفاء لديهم باع طويل وخبرة عريقة في العمل المصرفي. عقدت الورشة على مدار ثلاثة أيام بتاريخ ١٨-٢٠/٤/٢٠١٣، وتضمنت محاور عديدة منها (الامتثال للقوانين، إدارة المخاطر، الائتمان التجاري للشركات، الحسابات المصرفية وقروض الأفراد، الخدمات الذاتية الالكترونية، تحصيل الشيكات البنكية والاعتمادات والكفالات).

٣. دورة في اللغة الفرنسية

في إطار التعاون المشترك ما بين القنصلية الفرنسية والسلطة القضائية تم عقد دورة حول تعلم اللغة الفرنسية شملت ١٩ قاضياً وذلك ما بين ٨/٦/٢٠١٣ ولغاية ٣٠/٩/٢٠١٣ وعقدت الدورة في ثلاث محافظات هي: نابلس، ورام الله، والخليل. وقد هدفت الدورة إلى تحقيق هدف تعريفي وتأسيسي باللغة الفرنسية لمستوى المبتدئين وتحقيق أكبر قدر ممكن من المعرفة في هذا الجانب.

٤. برنامج تعزيز قدرات مكافحة الفساد

محكمة جرائم الفساد من المحاكم المستحدثة وتعالج موضوع ذو أهمية كبيرة وهو مكافحة الفساد بكافة أشكاله وأصنافه خاصة ذلك المتعلق بالفساد المالي؛ كجرائم غسل الأموال، واختلاس المال العام، وجرائم عابرة للقارات، وجرائم استرداد الأصول المنهوبة للخارج، وجرائم الاستثمار الوظيفي، وغيرها من الجرائم. وكون الموضوع حيوي وملحوس في المجتمع، وأن القضاة العاملين في المحكمة ليس لديهم المعرفة القانونية الكافية بجرائم الفساد بسبب حداثة، فقد جاء هذا البرنامج ثمرة تعاون بين السلطة القضائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشرطة الأوروبية ومعهد الحقوق بجامعة بيرزيت. وقد تضمن البرنامج العديد من الموضوعات الحيوية منها (جرائم الحاسوب، أصناف الفساد، التحقيقات المالية رقم (١) و(٢) و(٣)، الأدلة الإلكترونية، قوانين الضريبة، استرداد الأصول والتعاون القضائي الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة) شارك في البرنامج (١٨) قاضياً من محكمة جرائم الفساد ومحكمة الاستئناف والبداية والصلح. استمر البرنامج من حزيران وحتى منتصف تشرين الثاني ٢٠١٣. ويكتسب البرنامج أهمية من أجل الاستفادة منه في حال عقد برامج جديدة لتلافي تكرار المواضيع والنظر في موضوعات أكثر حاجة إليها من قبل محكمة جرائم الفساد.

٥. ورشة عمل حول التوقيف الاحتياطي

تم عقد الورشة بعدما برزت الحاجة إليها من خلال العمل اليومي للقضاة، ولمناقشة النصوص القانونية الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية حول موضوع التوقيف

الاحتياطي ومدى انسجامها مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان باعتبار التوقيف سلباً ومقيداً للحرية. وقد ناقشت الورشة العديد من المحاور أهمها: تبييرات قرارات المحاكم، النظام العام، والتوقيف الاحترازي، وخرجت الورشة بالعديد من التوصيات، خاصة من قضاة محكمة الصلح، الذين أبدوا آراء بإجراء تعديل على بعض النصوص المتعلقة بالتوقيف الاحتياطي. وقد شارك في الورشة (١٤) قاضياً من قضاة الصلح ولمدة يوم واحد بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧ في فندق الموفنبيك.

ثانياً: الورشات والبرامج التدريبية التي تم تنفيذها للكادر الإداري العامل في السلطة القضائية عام ٢٠١٣

١. استكمال برنامج تدريب مدراء التدريب/التخطيط والتقييم والمتابعة: بدأ البرنامج في منتصف شهر أيار عام ٢٠١٢ وظل حتى بداية شهر آذار من العام ٢٠١٣. وقد شمل التدريب عشرة موظفين من دوائر التدريب والتخطيط وتكنولوجيا المعلومات. وهدف البرنامج لتأسيس نواة من الموظفين من أجل اكتساب خبرات متقدمة وعميقة في مجال التدريب وتحضير مواد تدريبية ذات صبغة علمية وعملية.
٢. دورة تدريبية حول المدونات الالكترونية: يشكل موضوع المدونات الالكترونية من الموضوعات المستحدثة وخاصة ما تشهده الساحة الإعلامية من ففزة نوعية في مجال المدونات وما تقدمه المدونات من موضوعات إعلامية مختلفة ومتميزة: ومن أجل مواكبة ما هو جديد في هذا الإطار الإعلامي، فقد تم عقد ورشة تدريبية حول المدونات الالكترونية، حيث شمل التدريب موظفين من دائرة تكنولوجيا المعلومات. وقد استمر التدريب مدة خمسة أيام في مقر شبكة أمين الإعلامية بمشاركة خبراء في نطاق المدونات الإعلامية، بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٢.
٣. ورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي: في إطار تنفيذ برنامج الخطة التدريبية الخاصة بالموظفين تم عقد ورشة عمل حول موضوع التخطيط الاستراتيجي. وقد سبق أن شمل التدريب المذكور في الأعوام الماضية ذات الفئة، حيث استهدف التدريب عشرة من مدراء الدوائر على مدار يومين بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٣-٢٢ في المركز الإعلامي القضائي.
٤. ورشة عمل حول الإجراءات المالية: يعد موضوع الإجراءات المالية من الموضوعات الحيوية خاصة أنه يخدم مجموعة لا بأس بها من موظفي المحاكم خاصة فئتي مأموري التنفيذ والمحاسبين. وقد شمل التدريب في هذه الورشة (٢١) موظفا يعملون في دائرة التنفيذ وصندوق المحكمة والدائرة المالية. الورشة عُقدت على مدار يوم واحد بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٥.
٥. ورشة عمل حول إدارة الوقت: يعد موضوع إدارة الوقت من المواضيع ذات الأهمية القصوى لأي موظف أو لأي مؤسسة، لكن يبقى هذا الموضوع محدود الأثر ما لم يستهدف فئة متخذي القرار كمدراء الدوائر ورؤساء الدواوين. وقد ركزت الورشة على العديد من المحاور التي تهتم بتقسيم الوقت وكيفية تناسب خطة العمل مع الوقت المحدد لتنفيذه. شمل التدريب (١١) موظفاً من مدراء الدوائر، وتم تنفيذ التدريب على مدار يوم واحد، حيث عُقدت الورشة بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠.
٦. ورشة عمل حول المحكمة النموذجية: تعتبر فكرة المحكمة النموذجية من الأفكار المميزة التي تم تنفيذها على أرض الواقع كتجربة أولية في محكمة صلح رام الله وذلك

من خلال التركيز على تفسيات المحكمة وكيفية استقبال المراجعين من محامين وجمهور، وتوزيع المهام على الموظفين بطريقة يتم فيها إنجاز العمل بصورة أسرع وأكثر سلاسة لجميع الأطراف. وقد هدف التدريب التركيز على موظفي محكمة رام الله والبالغ عددهم (٣٣) موظفاً. عقد التدريب لمدة ثلاثة أيام بتاريخ ٢٠١٣/٧/٦-٤. دورة تدريبية حول الأزمات الإعلامية: تشكل الأزمات الإعلامية موضوع في غاية الأهمية في ظل الانتشار الواسع لوسائل الإعلام الالكترونية، خاصة في ظل ما يتم تداوله من الأخبار الصحفية والتي قد تكون على درجة من الصواب أو الخطأ. وكون السلطة القضائية وما يصدر عنها من قرارات سواء أكانت قضائية أو إدارية قد يمس الأخبار والسبق الصحفي في وكالات الأنباء، برزت الحاجة لعقد دورة حول موضوع الأزمات الإعلامية استهدفت مجموعة من موظفي المركز الإعلامي من المكتب الفني ودائرة الشؤون الإدارية. وقد عُقدت الدورة على مدار ستة أيام بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٧.

٧. برنامج دبلوم المهارات القانونية: برنامج دبلوم المهارات القانونية يستهدف مجموعة من القانونيين العاملين في كافة أقسام السلطة القضائية كالكاتب العدل ودائرة التنفيذ وإدارات المحاكم، وأقسام المحاكم الأخرى، عبر الانخراط في برنامج يمتد لمدة سنة يكتسب خلالها المتدرب/ة مهارات علمية وعملية على مستوى رفيع.

٨. وقد جاء هذا البرنامج ثمره تعاون ما بين السلطة القضائية ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، الذي ينفذ هذا البرنامج، والمشروع الإنمائي الدولي لمساعدة السلطة القضائية. والبرنامج يركز على أهم المهارات العملية في فروع القانون المختلفة بمشاركة مجموعة من المحامين المتمرسين كل في مجال تخصصه. شمل برنامج الدبلوم ثمانية موظفين، وُبدء العمل فيه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٣ وتخرجت أول دفعة في العام ٢٠١٤.

٩. برنامج تدريبي متخصص لموظفي محكمة جرائم الفساد: تُعد البرامج المتخصصة من البرامج النوعية التي تم إدخالها ضمن الخطة التدريبية الحديثة، حيث تهدف إلى تسليط الضوء على موضوعات تدريبية معينة يتم اختيارها وفقاً للبرنامج المطروح. وقد بُدء بتنفيذ برنامج تدريبي متخصص لموظفي محكمة جرائم الفساد في منتصف شهر حزيران من العام ٢٠١٣ ولغاية منتصف شهر تشرين الثاني من ذات العام. أي أن البرنامج استمر لمدة خمسة أشهر. وقد ضم البرنامج مجموعة من الموظفين العاملين في محكمة جرائم الفساد ودوائر مجلس القضاء الأعلى كدائرة التدريب القضائي، والتخطيط، والشؤون الإدارية، واللوازم، والدائرة المالية، ودائرة الإعلام والعلاقات العامة. وتضمن البرنامج التدريبي العديد من الموضوعات التدريبية مثل: الاتصال والتواصل، متابعة وسائل الإعلام، العلاقات العامة والإعلام، حملات الضغط والمناصرة، التخطيط الاستراتيجي، مهارات التخطيط، المهارات الإدارية، إدارة المخاطر، إدارة الوقت، ضغط العمل، إدارة مشاريع متقدمة للمحترفين، وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات والدورات وورش العمل، وإدارة المخاطر (٢). وقد تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع معهد الحقوق بجامعة بيرزيت وبمشاركة مجموعة من المدربين الأكفاء في القطاعات السابقة الذكر. والبرنامج ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأهداف الرئيسية عام ٢٠١٤

مجموعة الأهداف والطموحات المخطط لها واحتوتها الخطة السنوية لدائرة التدريب القضائي عام ٢٠١٤ وتم إعدادها نهاية عام ٢٠١٣ رسمت خطوط عريضة تعكس عمل الدائرة وما تقوم فيه من مهام، ونورد هذه الأهداف بما يلي:

١. رفع كفاءة السادة القضاة: وذلك من خلال تنفيذ جملة من البرامج منها (برنامج تدريب مدربين، برنامج التدريب المستمر، برنامج تدريبي متخصص لمحكمة جرائم الفساد، قضاء الأحداث، برنامج تدريب حول القضاء الإداري، وبرنامج تدريبي متخصص في قضايا المرأة).
٢. تطوير وبناء قدرات موظفي السلطة القضائية: وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للدائرة المالية والإدارية على سبيل المثال وغيرها من دوائر وأقسام المحاكم الأخرى.
٣. بناء قدرات كادر الموظفين الجدد: يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ برامج تدريبية لكادر الموظفين الجدد.
٤. تعزيز علاقات دائرة التدريب مع المؤسسات التدريبية، والجهات المانحة وذوي العلاقة.
٥. تعزيز استقلالية وفعالية الدائرة، وذلك من خلال تفعيل لائحة التدريب القضائي.
٦. تطوير عملية التدريب الحالية: من خلال تحديث سياسة دائرة التدريب القضائي، وتفعيل عملية التقييم والمتابعة.
٧. تفعيل العلاقة ما بين دائرة التدريب القضائي والمعهد القضائي الفلسطيني: وذلك من خلال تفعيل مذكرة التفاهم بين الجهتين.

إنجازات أخرى

تم تطوير برنامج الكتروني من أجل إدخال وأرشفة الورشات التدريبية التي تم عقدها في الأعوام السابقة والتي سيتم عقدها بالمستقبل، وذلك من أجل تسهيل الوصول لأي معلومة تتعلق بأي ورشة أو برنامج تدريبي، إلا أن البرنامج الالكتروني بحاجة لتطوير أكثر من أجل مأسسة قاعدة بيانات تابعة لدائرة التدريب تكون ذات صبغة شمولية.

تم إعداد مسودة دليل حول عمل دائرة التدريب القضائي يوضح كافة الإجراءات المتبعة من أجل إنجاز أي برنامج تدريبي.

إعداد مسودة دليل تعريفية بعمل دائرة التدريب القضائي باللغتين العربية والانجليزية، وهو بمثابة كتيب صغير يستطيع أي شخص من خلال الاطلاع عليه معرفة آلية وعمل الدائرة.

تحديات ٢٠١٣

لا يخلو أي عمل من وجود عقبات وتحديات تحول دون إنجاز بعض البرامج. وقد واجهت دائرة التدريب القضائي خلال العام ٢٠١٣ العديد من الصعوبات مثلت عائقا أمام تحقيق الأهداف المخطط لها. ومن هذه التحديات:

عدم توفير التمويل المالي اللازم

عدم إنجاز البرامج التدريبية التي كان من المفترض أنجاز أغلبها خلال العام ٢٠١٣

الاستنتاجات والاقتراحات

إنجازات دائرة التدريب القضائي خلال العام ٢٠١٣ نوعية وليست كمية، إذ أن حجم التدريبات بالنظر لعددتها ومقارنتها بالأعوام السابقة أقل؛ إلا أن ما يميزها وجود برامج تدريبية متخصصة أنجزت على مدار خمسة أشهر أو عام، فهذه البرامج ذات صبغة نوعية من حيث ترك أثر نوعي ومعرفي على الشرائح المشاركة من القضاة والموظفين، بالإضافة إلى ما تتركه من المعرفة التراكمية لدى المشاركين، لذا يوصى بأن يتم تنفيذ برامج تدريبية ذات صفة أكثر تخصص من حيث الموضوع والفئة.

مقدمة

يتطرق القسم الثالث من التقرير السنوي التاسع للسلطة القضائية عن العامين ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى أعمال المحاكم النظامية، وذلك بتحديد عدد من المؤشرات القابلة للقياس والمقارنة. وفي سبيل استخلاص مؤشرات أعمال المحاكم النظامية، تم استخدام المنهجية العلمية المتبعة في تصنيف البيانات لأعمال المحاكم، والتي تم الحصول عليها من برنامج ميزان (٢) المعتمد لدى مجلس القضاء الأعلى، وفيما يلي المؤشرات المعتمدة، وتعريف لمؤشرات أعمال المحاكم وألية احتسابها:

١. **مؤشر القضايا المدورة:** يقيس عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة السابقة ويتم تدويرها إلى السنة اللاحقة، ويساوي مجموع القضايا المدورة والواردة خلال السنة مطروح منه القضايا التي يتم فصلها خلال السنة.
٢. **مؤشر القضايا الواردة للمحاكم خلال السنة:** يقيس عدد القضايا بمختلف أنواعها التي ترد إلى المحاكم يومياً وشهرياً وسنوياً والتي يتم توزيعها على القضاة للنظر فيها.
٣. **مؤشر القضايا المفصلة:** يقيس عدد القضايا التي يتم الفصل فيها من قبل المحكمة وتُجمع على مستوى كل محكمة يومياً وشهرياً وسنوياً.
٤. **مؤشر القضايا المدورة والواردة:** تحسب القضايا المدورة والواردة على مستوى المحكمة وتُجمع شهرياً، وتساوي القضايا الواردة خلال اليوم والشهر والسنة مضافاً إليه القضايا المدورة من السنة السابقة والمدورة يومياً وشهرياً وسنوياً.
٥. **مؤشر نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة:** يقيس نسبة الفصل في القضايا في المحكمة شهرياً وسنوياً؛ ويساوي عدد القضايا المفصلة مقسوم على عدد القضايا الواردة مضروباً في ١٠٠٪.
٦. **مؤشر نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز»:** يقيس نسبة القضايا المفصلة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة (المدور الكلي) فيساوي عدد القضايا المفصلة مقسوم على عدد القضايا المدورة والواردة مضروباً في ١٠٠٪.
٧. **مؤشر متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً:** يقيس عدد القضايا الواردة سنوياً مقسوماً على ١٢ شهراً.
٨. **مؤشر متوسط عدد القضايا المفصلة شهرياً:** يقيس عدد القضايا المفصلة سنوياً مقسومة على ١٢ شهراً.

القسم الثالث: أعمال المحاكم النظامية

الفصل الأول مؤشرات أعمال محاكم الصلح

مقدمة

تتكون المحاكم النظامية في فلسطين وفقاً لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (0) لسنة ٢٠٠١، وقانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، وقد أنشئت محاكم الصلح استناداً إلى نص المادة (١/١٣) من قانون السلطة القضائية والتي جاء فيها «تتشأ بدائرة كل محكمة بداية محكمة صلح»؛ وتتشكل من قاض منفرد، ويتولى مجلس القضاء الأعلى تنظيم أعمال محاكم الصلح وتقسيمها إلى دوائر متخصصة، ويمكن بقرار من مجلس القضاء انتداب قاضي الصلح للنظر في الأمور المستعجلة ويسمى في هذه الحالة بقاضي الأمور المستعجلة.

أولاً: مؤشرات أعمال محاكم الصلح كافة

يبين الجدول رقم (١) مؤشرات أعمال محاكم الصلح خلال الأربع سنوات الأخيرة (٢٠١٤-٢٠١١) والمتعلقة بالقضايا المدنية والجزائية والسير، وعدد القضايا المدورة من السنة السابقة والواردة والمدورة والواردة والمفصولة والمدورة للسنة اللاحقة ونسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» ومتوسط القضايا الواردة شهرياً ومتوسط القضايا المفصولة شهرياً. وفيما يلي أبرز مؤشرات أعمال محاكم الصلح:

القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير:

بلغ عدد القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح عام ٢٠١٤ (٥٠٨٩١) قضية ما عدا قضايا السير، في حين بلغ عدد القضايا الواردة للأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، (٤١٢٧٢) قضية، (٤٧٦٣٦) قضية و(٤٨٩٠٠) قضية على التوالي. ومسجلاً الوارد للعام ٢٠١٤ نسبة ارتفاع بلغت ١٨,٩٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، أما على مستوى نوع القضايا الواردة يبين الجدول ما يلي:

القضايا المدنية الواردة:

حدث ارتفاع ملحوظ في عدد القضايا المدنية الواردة لمحاكم الصلح عام ٢٠١٤، حيث وصل العدد إلى (١٦٧٢٨) قضية، ونسبة زيادة بلغت ٣٩,٣٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، حيث كان عدد القضايا الواردة (١٠٤٨٨) قضية، ووصل إلى (١٣٢٧٠) قضية عام ٢٠١٢ وإلى (١٤٣٦٧) قضية عام ٢٠١٣. والارتفاع المضطرب في عدد القضايا المدنية الواردة للمحاكم يمكن إعادته إلى: زيادة ثقة المواطنين بالقضاء، وزيادة تعقيدات الحياة، وارتفاع مستوى الوعي القانوني، والقناعة بجدوى اللجوء إلى المحاكم، وهو ما يعزز مبدأ سيادة القانون.

القضايا الجزائية الواردة:

بلغ عدد القضايا الجزائية الواردة لمحاكم الصلح عام ٢٠١٤، (٣٤١٦٣) قضية، ونسبة زيادة بلغت ٨,٩٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، حيث كان عدد القضايا الواردة (٣١١٢٤) قضية، ووصل العدد

إلى (٣٤٣٦٦) قضية عام ٢٠١٢، و(٣٤٥٣٣) قضية عام ٢٠١٣. نلاحظ أن الأعوام الثلاثة الأخيرة لم تشهد تغيراً واضحاً في أعداد القضايا الواردة. إلا أن الارتفاع في عدد القضايا الجزائية الواردة لمحاكم الصلح مقارنة بسنة الأساس ٢٠١١ يمكن إعادته إلى: ثقة المواطنين بالقضاء، وزيادة الوعي بضرورة اللجوء إلى القانون لنيل الحقوق وفض النزاعات؛ وأن هناك مراوحة نسبية في عدد القضايا للأعوام الثلاثة الأخيرة.

قضايا السير الواردة:

حدث ارتفاع في عدد قضايا السير الواردة لمحاكم الصلح عام ٢٠١٤، حيث وصل العدد إلى (١٠٦١٥) أو بنسبة زيادة وصلت إلى ٤٦,٨٪، مقارنة ب (٥٣٤٨٦) قضية عام ٢٠١١. في حين كان عدد القضايا عام ٢٠١٢ (٦٢٠٥٦) قضية، وفي العام ٢٠١٣ بلغت (٩٤٠٩٥) قضية؛ ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع المضطرب إلى تشديد الدوائر المختصة على موضوع المخالفات المتعلقة بالسير، وزيادة عدد السيارات.

القضايا المفصولة في جميع محاكم الصلح:

حدث ارتفاع في عدد القضايا المفصولة في جميع محاكم الصلح (حقوقية، وجزائية)، حيث وصل العدد في العام ٢٠١٤، (٥٠٥٢٥) قضية، أو بنسبة زيادة وصلت إلى ١٧,٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١١ وبالبلغه (٤١٥١٥) قضية، ونسبة زيادة ١١,٨٪ مقارنة في العام ٢٠١٣، حيث بلغ عدد القضايا المفصولة (٤٤٥٥٤)، وكان عدد القضايا المفصولة عام ٢٠١٢ بلغ (٤٦٠٢٨) قضية.

أما على مستوى تفاصيل القضايا تظهر النتائج ما يلي:

القضايا المدنية المفصولة في جميع محاكم الصلح: تظهر البيانات ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المدنية المفصولة من (٩٤٠٠) قضية عام ٢٠١١، وواصل عدد القضايا المدنية ارتفاعه ليصل إلى (١١٣٩٠) قضية عام ٢٠١٢، و(١٢٣٦٣) قضية عام ٢٠١٣، وبلغ عام ٢٠١٤ (١٥٢٣٣) قضية، ونسبة زيادة تصل إلى ٣٨,٣٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، ونسبة زيادة ١٨,٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١٣.

القضايا الجزائية المفصولة في جميع محاكم الصلح: ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة من (٣٢١١٥) قضية عام ٢٠١١، إلى (٣٤٦٣٨) قضية عام ٢٠١٢، وبلغ عدد القضايا (٣٢١٩١) عام ٢٠١٣، ووليسمتر الارتفاع وبلغ عدد القضايا المفصولة عام ٢٠١٤ (٣٥٢٩٢) ونسبة زيادة تصل إلى ١٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، ونسبة زيادة ٩,٦٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤.

قضايا السير المفصلة في جميع محاكم الصلح: ارتفع عدد قضايا السير المفصلة من (03180) قضية عام 2011 إلى (62000) قضية عام 2012 إلى (93086) قضية عام 2013، وبلغ (93246) قضية عام 2014 أو بنسبة زيادة 42,96% مقارنة بالعام 2011. نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة: بلغت النسبة الإجمالية للقضايا المفصلة إلى الواردة المدنية والجزائية للعام 2014، 99%، مقارنة ب 91% عام 2013.

أما على مستوى نوع القضايا يلاحظ من جدول رقم (1) ما يلي:

نسبة القضايا المفصلة للواردة في القضايا المدنية: تظهر البيانات أن نسبة مجموع القضايا المدنية المفصلة إلى الواردة في محاكم الصلح بلغت في العام 2011، 93%، ولتنخفض في العام 2012، و2013 إلى 86% ولترتفع في العام 2014 إلى 91%.

نسبة القضايا المفصلة للواردة في القضايا الجزائية: بلغت نسبة القضايا الجزائية المفصلة إلى الواردة 103% عام 2011 وبلغت 101% عام 2012 و93% عام 2013 ولترتفع بشكل ملحوظ عام 2014 وتبلغ النسبة 103%.

نسبة القضايا المفصلة للواردة في قضايا السير: راوحت نسبة قضايا السير المفصلة ما بين

100% و 99% خلال الأعوام 2011، 2012، 2013، مما يشير إلى فصل جميع قضايا السير تقريبا التي ترد إلى المحاكم، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 93% عام 2014. متوسط القضايا الواردة والمفصلة شهريا: بلغ متوسط عدد القضايا المدنية والجزائية الواردة شهريا (3439) قضية عام 2011، وبلغ (3970) قضية عام 2012، وفي العام 2013 بلغ المتوسط (4070) قضية وليرتفع ويبلغ عام 2014 (4241) قضية شهريا. وبلغ متوسط إجمالي عدد القضايا المدنية والجزائية المفصلة شهريا (3460) قضية عام 2011، وبلغ (3836) قضية عام 2012، وبلغ (3713) قضية في العام 2013، وليرتفع على نحو واضح وكبير عام 2014 وبلغ (4210).

متوسط قضايا السير الواردة والمفصلة شهريا: نلاحظ أن متوسط عدد قضايا السير الواردة شهريا ازدادت، فقد ارتفعت من (4407) قضية عام 2011، إلى (0171) قضية عام 2012، ولتعاود الارتفاع في العام 2013 لتصل إلى (7841) قضية، وتصل إلى (8380) قضية عام 2014، بنسبة زيادة 1,0% مقارنة بالسنة السابقة؛ أما معدل القضايا المفصلة شهريا فهي أيضا شهدت ارتفاعا، فمن (0167) قضية في العام 2012 ارتفعت لتصل إلى (7799) قضية في العام 2013، ولتنخفض إلى (7771) قضية في العام 2014.

القضايا الواردة والمدورة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير: ارتفع إجمالي عدد القضايا الواردة والمدورة لجميع محاكم الصلح ليصل في العام 2014 إلى (84080) قضية بنسبة زيادة تصل إلى 7,0% مقارنة بالعام 2013، حيث بلغ إجمالي عدد القضايا (78201). فيما بلغ عدد القضايا عام 2012، (70373) قضية، وفي العام 2011، (69198) قضية.

أما على مستوى نوع القضايا الواردة يبين الجدول رقم (1) ما يلي:

القضايا المدنية الواردة والمدورة: شهدت القضايا المدنية الواردة والمدورة ارتفاعا مضطربا، فمن (19262) قضية عام 2011 إلى (23173) قضية عام 2012، وتصل إلى (26118) قضية عام 2013، وقد بلغت في العام 2014، (30484) قضية وبنسبة زيادة 36,8% مقارنة بالعام 2011.

القضايا الجزائية الواردة والمدورة: بلغ عدد القضايا الجزائية الواردة والمدورة لمحاكم الصلح (49936) قضية عام 2011 واستمرت الزيادة ووصلت إلى (02236) قضية عام 2012، وتبلغ (02133) قضية في العام 2013، ولترتفع إلى (04101) قضية عام 2014 بنسبة زيادة تصل إلى 7,7% مقارنة بالعام 2011.

قضايا السير الواردة والمدورة: ارتفع عدد قضايا السير الواردة والمدورة لمحاكم الصلح من (03039) قضية عام 2011، إلى (62410) قضية عام 2012 وإلى (100600) قضية عام 2013، ولترتفع إلى (107634) قضية عام 2014 وبنسبة زيادة 0,0% مقارنة بسنة 2011، و6,0% مقارنة بسنة 2013.

أما بالنسبة للقضايا المفصلة إلى المدور الكلي « الإنجاز»، فقد جاء على النحو التالي:

نسبة القضايا الإجمالية في جميع محاكم الصلح للحقوق والجزاء عدا قضايا السير: بلغت هذه النسبة في الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، 70%، 71%، 70%، 67%، 60% على التوالي.

القضايا المدنية: بلغت هذه النسبة في الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، 49%، 49%، 47%، 0% على التوالي.

القضايا الجزائية: بلغت هذه النسبة في الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، 64%، 66%، 63%، 60% على التوالي.

قضايا السير: بلغت هذه النسبة في الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، 99%، 99%، 93%، 87% على التوالي.

جدول رقم (أ): يبين القضايا الواردة والمدورة والواردة ونسبة المفصول، ومتوسط الوارد والمفصول، المدنية والجزائية والسير في محاكم الصلح ونسبها للأعوام (٢٠١١-٢٠١٤)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي الانجاز	متوسط عدد القضايا الواردة شهريا	متوسط عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا حقوقية	٢٠١٤	١٣٧٥٦	١٦٧٢٨	٣٠٤٨٤	١٥٢٣٣	١٥١٩٩	%٩١	%٥٠	٢٥٤٠	١٢٦٩
	٢٠١٣	١١٧٥١	١٤٣٦٧	٢٦١١٨	١٢٣٦٣	١٣٧٥٧	%٨٦	%٤٧	٢١٧٧	١٠٣٠
	٢٠١٢	٩٨٦٧	١٣٣٧٠	٢٣١٣٧	١١٣٩٠	١١٧٤٧	%٨٦	%٤٩	١١٠٦	٩٤٩
قضايا جزائية	٢٠١٤	١٩٩٣٨	٣٤١٦٣	٥٤١٠١	٣٥٢٩٢	١٨٨٠٩	%١٠٣	%٦٥	٢٨٤٧	٢٩٤١
	٢٠١٣	١٧٦٠٠	٣٤٥٣٣	٥٢١٣٣	٣٢١٩١	١٩٩٣٨	%٩٣	%٦٢	٢٨٧٨	٢٦٨٣
	٢٠١٢	١٧٨٧٠	٣٤٣٦٦	٥٢٢٣٦	٣٤٦٣٨	١٧٥٩٨	%١٠١	%٦٦	٢٨٦٤	٢٨٨٧
الاجمالي	٢٠١٤	٣٣٦٩٤	٥٠٨٩١	٨٤٥٨٥	٤٩٩٣٦	١٧٨٢١	%١٠٣	%٦٤	٣٥٩٤	٢٦٧٦
	٢٠١٣	٢٩٣٥١	٤٨٩٠٠	٧٨٢٥١	٤٤٥٥٤	٣٣٦٩٥	%٩١	%٥٧	٤٠٧٥	٣٧١٣
	٢٠١٢	٢٧٧٣٧	٤٧٦٣٦	٧٥٣٧٣	٤٦٠٢٨	٢٩٣٤٥	%٩٧	%٦١	٣٩٧٠	٣٨٣٦
قضايا سير	٢٠١٤	٧٠١٩	١٠٠٦١٥	١٠٧٦٣٤	٩٣٢٤٦	١٤٣٨٨	%٩٣	%٨٧	٨٣٨٥	٧٧٧١
	٢٠١٣	٦٥١٠	٩٤٠٩٥	١٠٠٦٠٥	٩٣٥٨٦	٧٠١٩	%٩٩	%٩٣	٧٨٤١	٧٧٩٩
	٢٠١٢	٣٥٤	٦٢٠٥٦	٦٢٤١٠	٦٢٠٠٠	٤١٠	%١٠٠	%٩٩	٥١٧١	٥١٦٧
	٢٠١١	٥٣	٥٣٤٨٦	٥٣٥٣٩	٥٣١٨٥	٣٥٤	%٩٩	%٩٩	٤٤٥٧	٤٤٣٢

ثانيا: مؤشرات أعمال محاكم الصلح حسب كل محكمة على حدة

١. القضايا المدنية

يبين الجدول رقم (٢) والرسم البياني رقم (أ) و (ب) عدد القضايا الواردة والمفصولة وعدد القضايا المدورة والواردة والمدورة السابقة واللاحقة، ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي/الانجاز في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤، وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

١. **عدد القضايا الواردة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث عدد ورود القضايا المدنية بواقع (٣٣٤٠) قضية للعام ٢٠١٤، تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (٢٤١١) قضية، ثم تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (٢١١٦) قضية، فيما جاءت محكمة صلح يضا الأقل بواقع (٣٧٣) قضايا.

وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث عدد ورود القضايا المدنية بواقع (٣١٠٩) قضية للعام ٢٠١٣، تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (٢١٧٢) قضية، ثم تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (٢١١٢) قضية، فيما جاءت محكمة صلح يضا الأقل بواقع (صفر) قضية. فيما بلغ مجموع القضايا الواردة في العام ٢٠١٤، (١٦٧٢٨) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا الواردة في العام ٢٠١٣، (١٤٣٦٧)، ونسبة زيادة وصلت إلى ١٤٪.

٢. **عدد القضايا المفصولة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله كانت الأكثر من حيث عدد القضايا المفصولة في العام ٢٠١٤ بواقع (٣١٠٤) قضية، تلتها محكمة طولكرم بواقع (٢٠٠٣) قضية، ومن ثم محكمة صلح نابلس بواقع (١٩٨٤) قضية، ومحكمة يضا بواقع الفصل ب (١١) قضية.

وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله كانت الأكثر من حيث عدد القضايا المفصولة في العام ٢٠١٣ بواقع (٢٤٤٦) قضية، تلتها محكمة طولكرم بواقع (٢١٨٩) قضية، ومن ثم محكمة صلح نابلس بواقع (١٩٦٣) قضية، ومحكمة يضا فلم يتم الفصل بأي قضية. فيما بلغ مجموع القضايا المفصولة في العام ٢٠١٤، (١٠٢٣٣) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا المفصولة في العام ٢٠١٣، وبالغلة (١٢٣٦٣)، ونسبة زيادة وصلت إلى ٢٣,٢٪.

٣. **نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:** تظهر البيانات أن محاكم صلح جنين ودورا وطولكرم في العام ٢٠١٤ هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة إلى الواردة وبلغت ١٠٦٪، وجاءت محكمة صلح قلقيلية بعدها بنسبة ١٠٠٪، تلتها محكمة صلح طوباس بنسبة ٩٧٪، وجاءت محكمة يضا الأقل نسبة بواقع ٣٪ فقط؛ فيما بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في هذه السنة ٩١٪.

وتظهر البيانات أن محكمة صلح أريحا في العام ٢٠١٣ هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة إلى الواردة وبلغت ١١٠٪، وجاءت محكمة صلح طولكرم وطوباس بعدها بنسبة ١٠٠٪، تلتها محكمة صلح نابلس وسلفيت بنسبة ٩٣٪، وجاءت محكمة يضا الأقل نسبة بواقع ٨٦٪، فيما بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في هذه السنة ٨٦٪.

٤. **القضايا المدورة السابقة:** تظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة السابقة للعام ٢٠١٤ شهدت ارتفاعا ملحوظا فقد بلغت (١٣٧٥٦) قضية، مقارنة ب (١١٧٥١) قضية في العام ٢٠١٣، أي بنسبة زيادة ١٤,٦٪ عن العام ٢٠١٣. وتظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة السابقة للعام ٢٠١٤ كانت الأعلى في محكمة صلح رام الله بواقع (٣٢٩٧) قضية، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (٢٣٦٩) قضية، تلتها محكمة صلح طولكرم

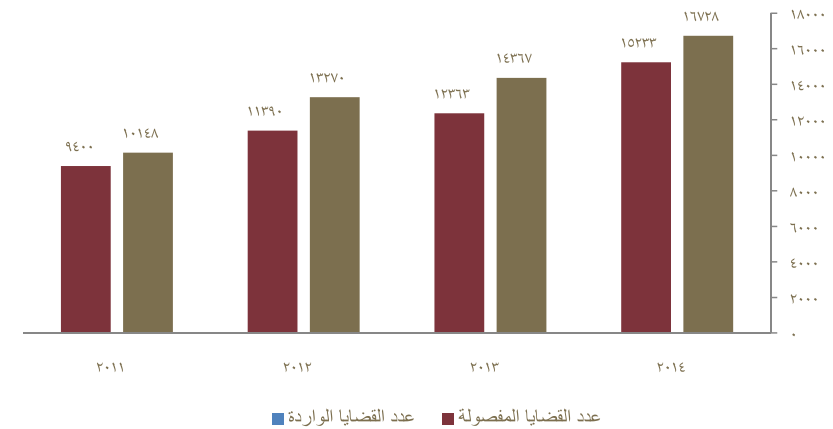
- بواقع (١٧٣٩) قضية. وتظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة السابقة للعام ٢٠١٣ كانت الأعلى في محكمة صلح رام الله بواقع (٢٦٣٥) قضية، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (٢٢٢٠) قضية، تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (١٧٥٦) قضية.
- ٥. القضايا المدورة للسنة اللاحقة:** تظهر البيانات أن القضايا المدورة للسنة اللاحقة بلغت في العام ٢٠١٤، (١٥١٩٩) قضية، فيما كانت في العام ٢٠١٣ (١٣٧٥٧) قضية، بنسبة زيادة ١٠,٥٪ عن العام ٢٠١٣.
- وتظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة اللاحقة للعام ٢٠١٤ كانت الأعلى في محكمة صلح رام الله بواقع (٣٥٣٣) قضية، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (٢٥٠٠) قضية، تلتها محكمة صلح جنين بواقع (١٦٧٧) قضية. وتظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة السابقة للعام ٢٠١٣ كانت الأعلى في محكمة صلح رام الله بواقع (٣٢٩٨) قضية، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (٢٣٦٩) قضية، تلتها محكمة صلح جنين بواقع (١٧٨١) قضية.
- ٦. نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي / الانجاز:** بلغت نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي أو ما أطلقنا عليه تسمية الإنجاز في العام ٢٠١٤، ٥٠٪، مقارنة بنسبة إنجاز صلح في العام ٢٠١٣، ٤٧٪. علما بأن أعلى نسبة إنجاز في العام ٢٠١٤ كانت في محكمة صلح سلفيت بواقع ٦٦٪، مقارنة ب ٦٤٪ عام ٢٠١٣؛ تلتها محكمة طولكرم بواقع ٦٢٪، مقارنة ب ٥٦٪ عام ٢٠١٣؛ فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل إنجازا بواقع ٣٪ و ٪ على التوالي.
- ٧. عدد القضايا المدورة والواردة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث عدد القضايا المدنية المدورة والواردة بواقع (٦٦٣٧) قضية للعام ٢٠١٤، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (٤٤٨٥) قضية، ثم تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (٤١٥٠) قضية، فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل بواقع (٣٧٣) قضايا.
- وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث عدد القضايا المدنية المدورة والواردة بواقع (٥٧٤٤) قضية للعام ٢٠١٣، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (٤٣٣٢) قضية، ثم تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (٣٩٢٨) قضية، فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل بواقع (٣٠٤٨٤) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا المدورة والواردة في العام ٢٠١٣، (٢٦١٨)، بنسبة زيادة وصلت إلى ١٦,٧٪.

جدول رقم (٢): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصلة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة للأعوام (٢٠١١-٢٠١٤)

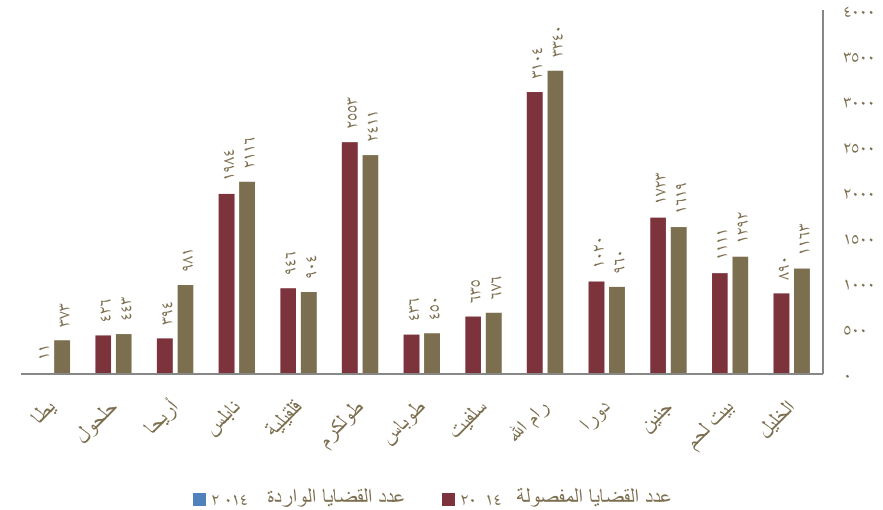
السنة	٢٠١١			٢٠١٢			٢٠١٣			٢٠١٤			المحاكمة
	عدد القضايا المدورة	عدد القضايا المدورة	نسبة عدد القضايا المدورة إلى الوارد	عدد القضايا المدورة	عدد القضايا المدورة	نسبة عدد القضايا المدورة إلى الوارد	عدد القضايا المدورة	عدد القضايا المدورة	نسبة عدد القضايا المدورة إلى الوارد	عدد القضايا المدورة	عدد القضايا المدورة	نسبة عدد القضايا المدورة إلى الوارد	
الرجليل	٤٧٨	١٠٧٧	٤٥%	٣٧٨	١٠٣٤	٣٦%	٦٧٩	٧٠٣	٩٦%	٨٤٠	١١٦٣	٧٢%	٦٧٩
بيت لحم	٦٦٣	٤٠٠	١٦%	٨٣٧	٥٥٤	٦٦%	٩٨١	٧٣٦	٧٥%	١١١١	١٢٧٣	١١%	٩٨١
جنين	١٢٦٦	١٣٦٤	١٠٨%	١٤٧٨	١٥٥١	١٠٥%	١٧٨١	١٣٨٣	٧٧%	١٦٦٧	١١١٩	٦٦%	١٧٨١
دورا	٤٥٤	٩٣٩	٥١%	٦٥٣	١٤٧٤	٢٢%	٨٤٢	٦١٨	٧٢%	١٤٦٠	١٠٢٠	٧١%	٨٤٢
رام الله	١٧٧٤	١٠١٧	٥٧%	٢٤٤١	٣٥١١	١٤٣%	٣٣٨٨	٤٤٤٦	١٣٠%	٤٧٤٤	٣٣٣٣	٧٠%	٣٣٣٣
سلفيت	٣٣٠	٧٣٥	٢٢%	٥٩٦	١٠٥٠	١٧%	٧٨٨	٥٠٢	٦٤%	١٥٠	٣٩٤	٢٦%	٧٨٨
طوباس	٣٣٤	٥٩٨	١٨%	٣٩٥	٧٧١	١٩%	٣٧٩	٤٠٩	١٠٨%	٤٣١	٨٣٩	١٩%	٣٧٩
طولكرم	١٧٥١	٣٥٨٥	٢٠%	١٧٥٣	٣٩٠٩	٢٢%	١٣٣٩	٢١٨٩	١٦%	٣٩١٨	٢٥٥٣	٦٥%	١٣٣٩
قلقيلية	٤٩٠	١١٦٩	٢٤%	٥٢٢	١٢٣٩	٢٤%	٦٨٩	٦٩٧	٨١%	٩٢٦	١٥٩٣	١٧%	٦٨٩
نابلس	١٩٨٨	١٧٤٢	٨٨%	٢٢٢٠	١٧٩٥	٨١%	٣٣١٩	١٩٢٣	٥٧%	١٩٨٤	٢١١٦	١٠٨%	٣٣١٩
أريحا	١٨٤	٤٥٥	٢٥%	٤٠٢	٦٦٦	١٦%	٣١٥	٤١٧	١٣٢%	٣٩٤	٩٨١	٢٤%	٣١٥
حاصبنا	٢٠٠	١٨٠	٩٠%	٢٩٧	٥٩٤	٢٠%	٣٣٧	٣٠٠	٩٠%	٤١٧	٤٤٣	١٠٦%	٣٣٧
طولكرم	٠	٠	٠%	٢٩٧	٤١٧	١٤%	٣٣٧	٣٠٠	٩٠%	٤١٧	٤٤٣	١٠٦%	٣٣٧
المجموع	٩٨٦٢	٤٤٠٠	٤٤%	١١٧٤٧	١٣٣٠	١١%	١٣٧٥٧	١٣٣٣٣	٩٦%	١٥١٩٩	١٣٧٧٨	٩١%	١٣٧٥٧



الرسم البياني (رقم 1): القضايا الواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا المدنية للأعوام 2011-2014



الرسم البياني (رقم 1): القضايا الواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا المدنية للعام 2014



٢. القضايا الجزائية

٣. يبين الجدول رقم (٣) والرسم البياني رقم (٣) و (٤) عدد القضايا الواردة والمفصولة ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، والمدور السابق والمدور واللاحقة، ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الانجاز في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2011-2014. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

١. **عدد القضايا الواردة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح نابلس في العام 2014 هي الأكثر عدداً من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (0028) قضية، لتشكل ما نسبته 14,7% من الوارد الكلي، تلتها محكمة صلح رام الله بواقع (4870) قضية لتشكل ما نسبته 14,2% من الوارد الكلي، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى التعداد السكاني على مستوى محافظات الوطن.

وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله في العام 2013 هي الأكثر عدداً من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (0440) قضية، لتشكل ما نسبته 10,7% من الوارد الكلي، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (0369) قضية لتشكل ما نسبته 10,0% من الوارد الكلي، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى التعداد السكاني على مستوى محافظات الوطن. فيما بلغ مجموع القضايا الواردة في العام 2014، (34163) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا الواردة في العام 2013، (34033)، أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 1% تقريباً.

٢. **عدد القضايا المفصولة:** وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله هي الأكبر عدداً من حيث القضايا المفصولة بواقع (0832) قضية لتشكل ما نسبته 16,0% من المفصول لجميع المحاكم الصلح للعام 2014، تليها محكمة صلح نابلس بواقع (4810) قضية بنسبة 16,6% من المفصول لجميع المحاكم الصلح، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى التوزيع السكاني على مستوى محافظات الوطن.

وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله هي الأكبر عدداً من حيث القضايا المفصولة بواقع (7117) قضية لتشكل ما نسبته 19% من المفصول لجميع المحاكم الصلح للعام 2013، تليها محكمة صلح نابلس بواقع (4700) قضية بنسبة 14,7% من المفصول لجميع المحاكم الصلح، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى التوزيع السكاني على مستوى محافظات الوطن. فيما بلغ مجموع القضايا المفصولة في العام 2014، (30292) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا المفصولة في العام 2013، (32191)، أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 9% تقريباً.

٣. **نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:** جاءت محكمة صلح رام الله في العام 2014 الأعلى نسبة في القضايا المفصولة وبلغت 120%، وجاءت محكمة صلح دورا بالمرتبة الثانية بنسبة 118% ومحكمة صلح بيت لحم تليها بنسبة 114%. فيما بلغت النسبة الكلية لماتم فصلة إلى الوارد 103%.

وكانت محكمة صلح رام الله في العام 2013 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة وبلغت 113%، وجاءت محكمة صلح طولكرم بالمرتبة الثانية بنسبة 100% ومحكمة صلح دورا تليها بنسبة 102%. فيما بلغت النسبة الكلية لماتم فصلة إلى الوارد 93%.

٤. **عدد القضايا المدورة والواردة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأعلى من حيث عدد القضايا المدورة والواردة للعام ٢٠١٤، حيث بلغ مجموع الوارد والمدور (١١٢٨٥) قضية لتشكّل ٢٠,٨% من المجموع الكلي، تليها محكمة صلح بيت لحم بواقع (٧٩٠٢) بنسبة ١٤,٦% من المجموع الكلي. فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل بواقع (٤٢٤) قضية. وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأعلى من حيث عدد القضايا المدورة والواردة للعام ٢٠١٣، حيث بلغ مجموع الوارد والمدور (١٢٥٢٧) قضية لتشكّل ٢٤% من المجموع الكلي تليها محكمة صلح بيت لحم بواقع (٧٤٠٣) بنسبة ١٤,٢% من المجموع الكلي. فيما بلغ مجموع القضايا المدورة والواردة في العام ٢٠١٤، (٥٤١٠) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا المدورة والواردة في العام ٢٠١٣، (٥٢١٣٣)، وبنسبة زيادة وصلت إلى ٣,٨%.

٥. **عدد القضايا المدورة للسنة السابقة واللاحقة:** بلغت القضايا المدورة للسنة السابقة، (١٨٨١٢)، (١٧٨٧٠)، (١٧٦٠٠)، قضية؛ للسنوات، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي؛ حيث نلاحظ أن هناك انخفاضا ملموسا في عدد القضايا المدورة للسنة السابقة، إلا أن العام ٢٠١٤ شهد ارتفاعا بنسبة ١٣,٣% مقارنة في العام ٢٠١٣.

وبلغ عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة، (١٧٨٢١)، (١٧٥٩٨)، (١٩٩٣٨) (١٨٨٠٩) قضية للسنوات، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، حيث انخفضت الأعداد للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢ وارتفعت في العام ٢٠١٣، ولتعاود الانخفاض في العام ٢٠١٤ بنسبة ٥,٧% مقارنة في العام ٢٠١٣.

وفي العام ٢٠١٤ جاءت محكمة صلح رام الله الأعلى من حيث القضايا المدورة السابقة واللاحقة بواقع (٦٤١٠) و (٥٤٥٣) على التوالي، تلتها محكمة بيت لحم بواقع (٣٧٢٥) قضية سابقة و (٣١٤٥) قضية لاحقة، فيما كانت محكمة سلفيت هي الأقل من حيث عدد القضايا السابقة واللاحقة بواقع (٢٤٦) و (٢٥٧) على التوالي.

وفي العام ٢٠١٣ جاءت محكمة صلح رام الله في المقدمة من حيث أعلى القضايا المدورة السابقة واللاحقة بواقع (٧٠٨٢) و (٦٤١٠) على التوالي، تلتها محكمة بيت لحم بواقع (٢٧٨٥) قضية سابقة و (٣٧٢٥) قضية لاحقة، فيما كانت محكمة سلفيت هي الأقل من حيث عدد القضايا السابقة واللاحقة بواقع (٢٠٥) و (٢٤٦) على التوالي.

٦. **نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي / الانجاز:** بلغت نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي أو ما أطلقنا عليه تسمية الإنجاز في العام ٢٠١٤، ٦٥%، مقارنة بنسبة إنجاز بلغت في العام ٢٠١٣، ٦٢%. علما بأن أعلى نسبة إنجاز في العام ٢٠١٤ كانت في محكمة صلح دورا بواقع ٨٧%، مقارنة ب ٧٥% عام ٢٠١٣؛ تلتها محكمة سلفيت بواقع ٨٦%، محتفظة بنفس النسبة ٨٦% عام ٢٠١٣؛ فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل إنجازا بواقع ٣٥% مقارنة ب ٤٠% عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢٣): عدد القضايا الواردة والمدورة والواردة والمفصلة ونسبة الفصل للوارد في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤

المحكمة	٢٠١١				٢٠١٢				٢٠١٣				٢٠١٤			
	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المدورة	نسبة القضايا المدورة الى التوازي	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المدورة	نسبة القضايا المدورة الى التوازي	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المدورة	نسبة القضايا المدورة الى التوازي	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المدورة	نسبة القضايا المدورة الى التوازي	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المدورة	نسبة القضايا المدورة الى التوازي	
الخليل	٢٢٢٨٦	٤٣٩٥	١٩,٦%	٣٣٧١	٣٧٠٣	١٠,٩%	٧٨٦٦	٣٨٥٥	٤,٩%	٣٤٤٣	٣٨٥٥	١١,٢%	٤٣٩٥	٣٣٨٦	٧,٦%	
بيت لحم	٣٧٥	٧٨٠٢	٢٠,٥%	٣١٦١	٤٤٧٧	١٤,٢%	٣٧٣٨	٣٧٣٩	١٠,٠%	٣١٧٨	٤٦١٨	١٤,٥%	٧٨٥	٤١١٧	٥,٢%	
جنين	١٠٥	٤٩٤١	٤٦,١%	٣٥٠	٤٥٩٩	١٣,١%	٦٨٢	٣٤٥١	٥٠,٥%	٣٢١١	٤٦١٨	١٤,٥%	٤٩٤١	٣٩٣٦	٧,٩%	
دورا	٣٦١	٧١١١	١٩,٦%	٧٨٠	٧٨٤٦	١٠,١%	٧٨٠	٧١١٦	٩,٠%	١١٦٧	٧١١٦	٦,٣%	٧٨٥	٧١١١	١,٠%	
رام الله	١٤١٠	٤٨٧٥	٣٤,٥%	١٤١٨	١٤٨١٧	١٠,٢%	١٤٨٠	١٤٨١٧	١٠,٠%	١١١٧	١٤٨١٧	٧,٥%	١١٧٥	٤٨٧٥	٢,٤%	
سلفيت	٤٦١	١٥٨٣	٣٤,٤%	١١٥٠	١٤٤١	١٢,٦%	٤٩٨	١٤٤١	١٠,٣%	١٤٤١	١٤٤١	١٠,٠%	١٥٨٣	١١٥٠	١٣,٣%	
طوباس	٣٢٢	١٣٥٥	٤١,٧%	١١١٣	١٤٤١	١٢,٦%	٣٢٢	١٤٤١	٢,٢%	١٤٤١	١٤٤١	١٠,٠%	١٣٥٥	١١١٣	١٢,٢%	
طولكرم	١٥٦	٣٩١٧	٢٥,١%	٢٢٢١	٣٩٩٩	١٧,٨%	١٥٦	٣٩٩٩	٤,٠%	٤٤٣٥	٣٩١١	٨,٨%	٣٩١٧	٢٢٢١	٥,٦%	
قلقيلية	١٢٤	٣٤٧٣	٢٧,٦%	١١٥١	٣٢٩٩	٢٨,٦%	١٢٤	٣٢٩٩	٣,٨%	١٢٤	٣٢٩٩	٣,٨%	٣٤٧٣	٢٢٢٣	١٤,٢%	
ناحال	٦١١	٧٥٠	٧٧,٥%	٥٧٤	٧٧٧	٧٥,٢%	٦١١	٧٧٧	٧٧,٣%	٥٣٩	٧٧٧	٦٩,٤%	٧٥٠	٦١١	٨٧,٥%	
أريحا	١١١	١٣٣٩	٨,٣%	١٣٥	١٣٥٠	٩,٦%	١١١	١٣٥٠	٨,٢%	١٣٥	١٣٥٠	٩,٦%	١٣٣٩	١١١	٨,٣%	
حاصول	٧٧	١٠٠	٧٧%	١١٧٨	١٤٨٧	٧٨,٦%	٧٧	١٤٨٧	٥,٢%	٩٥٤	١٣٠	٧٣%	١٠٠	٧٧	١٣%	
يطا	٠	٤٢٤	٠%	٠	٤٢٤	٠%	٠	٤٢٤	٠%	٠	٤٢٤	٠%	٤٢٤	٠	٠%	
المجموع	١٩٩٣٣	١٩٩٣٣	١٠٠%	١٩٩٣٣	١٩٩٣٣	١٠٠%	١٩٩٣٣	١٩٩٣٣	١٠٠%	١٩٩٣٣	١٩٩٣٣	١٠٠%	١٩٩٣٣	١٩٩٣٣	١٠٠%	

الفصل الثاني مؤشرات أعمال محاكم البداية

مقدمة

تنشأ محاكم البداية في مراكز المحافظات، وتتشكل من رئيس وعدد كافي من القضاة. كما نصت على ذلك المادة (١٢) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، وتعقد المحكمة جلساتها من هيئة مكونة من ثلاثة قضاة يرأسها أقدمهم، وكذلك تعقد محكمة البداية بصفتها الإستئنافية من ثلاثة قضاة وتختص بالنظر في استئنافات الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح.

أولاً: مؤشرات أعمال محاكم البداية المدنية والجزائية كافة

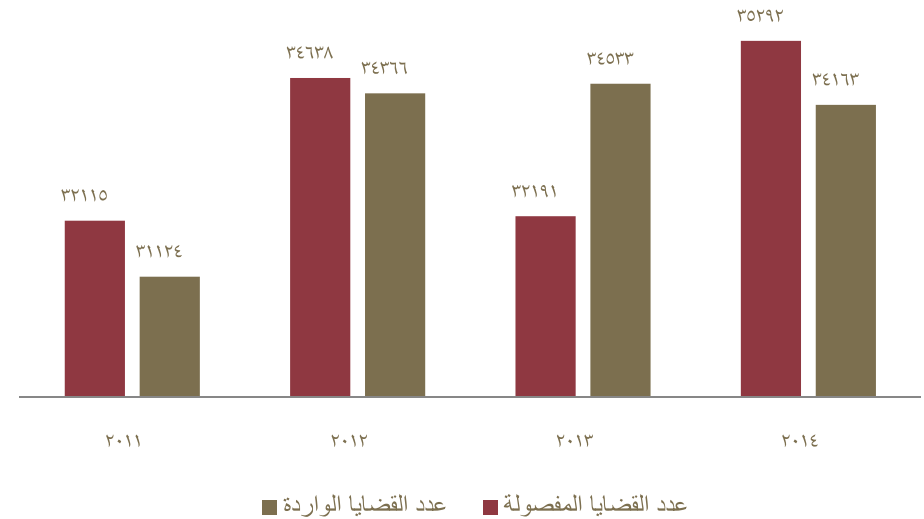
تنظر محاكم البداية نوعين من القضايا هي القضايا المدنية والجزائية. ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤) أن هناك زيادة مضطربة في عدد القضايا الواردة والتي تم الفصل فيها لجميع المحاكم سواء كانت قضايا حقوقية أو جزائية، وقد طرأ تطور نوعي على سرعة الفصل في القضايا، وزيادة عدد القضايا الواردة للمحاكم مما يعكس زيادة ثقة الجمهور بالقضاء والقضاة. والجدول رقم (٤) يبين عدد ونسب القضايا المدورة والواردة والمفصلة ونسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» ومتوسط الوارد والمفصول شهرياً، في محاكم البداية للقضايا المدنية والجزائية للأعوام (٢٠١١-٢٠١٤) وذلك على النحو التالي:

١. بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة من القضايا المدنية والجزائية، (٥٢٤٨) قضية عام ٢٠١١، و(٥٧٩١) قضية عام ٢٠١٢، وارتفع العدد إلى (٦٤٣٠) قضية في عام ٢٠١٣، ووصل إلى (٧٠٦٠) قضية عام ٢٠١٤، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي ٩% بالمقارنة مع السنة السابقة.
٢. وازداد ارتفاع القضايا الواردة ارتفاعاً في القضايا المفصلة، حيث ارتفع عدد القضايا المفصلة من (٤٧٥٢) قضية عام ٢٠١٣ ووصل إلى (٥٦٦٠) قضية عام ٢٠١٤، وبنسبة زيادة بلغت ١٦% بالمقارنة مع السنة السابقة.
٣. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة والواردة من القضايا المدنية والجزائية، (١٦٣٨٣) عام ٢٠١٣، وارتفع إلى (١٨٢١٧) عام ٢٠١٤.
٤. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة من السنة السابقة من القضايا المدنية والجزائية، (٩٩٥٣) عام ٢٠١٣، وارتفع إلى (١١١٥٧) عام ٢٠١٤.
٥. بلغ إجمالي متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً من القضايا المدنية والجزائية، (٤٣٧) عام ٢٠١١، وارتفع إلى (٥٨٨) عام ٢٠١٤.
٦. بلغ إجمالي متوسط عدد القضايا المفصلة شهرياً من القضايا المدنية والجزائية، (٣٩٦) قضية عام ٢٠١٣، ووصلت إلى (٤٧٢) عام ٢٠١٤.
٧. بلغ إجمالي نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» من القضايا المدنية والجزائية، ٢٩% عام ٢٠١٣، وارتفع قليلاً عام ٢٠١٤ وتصل إلى ٣١%.

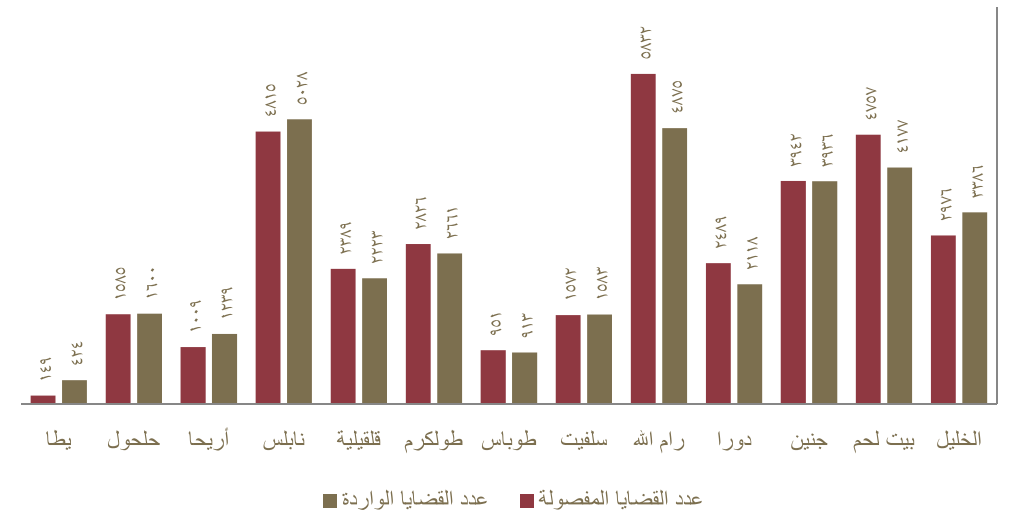
١. مؤشرات أعمال محاكم البداية للقضايا المدنية كافة

ارتفع عدد القضايا المدنية الواردة للمحاكم ارتفاعاً مضطرباً من (٤٣٩٤) قضية عام ٢٠١١، إلى (٤٨١٩) قضية عام ٢٠١٢ وبلغ (٥١٧٩) قضية عام ٢٠١٣، وبلغ (٥٦٥٨) قضية عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة بلغت حوالي ٩,٢% بالمقارنة مع السنة السابقة. كما شهد عدد القضايا المدنية التي تم الفصل فيها ارتفاعاً مضطرباً من (٣٤٥٩) قضية عام ٢٠١١، إلى (٣٧٦٩) قضية عام ٢٠١٢،

الرسم البياني (رقم ٣): القضايا الواردة والمفصلة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٤



الرسم البياني (رقم ٤): القضايا الواردة والمفصلة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية للعام ٢٠١٤



ليصل إلى (٣٩٣٩) قضية عام ٢٠١٣، ولبيلغ (٤٥١٨) قضية عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٤,٧% بالمقارنة مع السنة السابقة. لذلك نستنتج من الجدول أدناه ما يلي:

١. ان الزيادة في عدد القضايا المدنية الواردة في العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع السنة السابقة قد فاق الزيادة في المفصول في القضايا المدنية، مما يعني زيادة القضايا المدورة في العام ٢٠١٤ والتي بلغت (٨٤٧٤).
٢. بلغت نسبة القضايا المدنية المفصولة إلى القضايا الواردة ٨٠% عام ٢٠١٤، و٧٦% عام ٢٠١٣، ٧٨% عام ٢٠١٢، و٧٩% عام ٢٠١١. يلاحظ أن هناك تذبذب في النسبة مع زيادة طفيفة.
٣. بلغ متوسط عدد القضايا الواردة شهريا في العام ٢٠١١، (٣٦٦) قضية، ارتفع هذا العدد ليصل إلى (٤٠٢) قضية عام ٢٠١٢، واستمرت في الارتفاع عام ٢٠١٣ لتصل إلى (٤٣٢) قضية، وبلغت (٤٧٢) قضية في عام ٢٠١٤.
٤. بلغ متوسط عدد القضايا المفصولة شهريا عام ٢٠١١، (٢٨٨) قضية، وارتفعت عام ٢٠١٢ إلى (٣١٤) قضية، وارتفعت كذلك عام ٢٠١٣ ووصلت إلى (٣٢٨) قضية، وواصلت الارتفاع لتصل إلى (٣٧٧) قضية عام ٢٠١٤. يلاحظ أنه رغم ارتفاع معدل القضايا المفصولة شهريا إلا أنها بقيت دون عدد القضايا الواردة شهريا مما يؤثر إلى استمرار ظاهرة الاختناق القضائي ولكن بوتيرة أقل وتراجع ملموس في ٢٠١٤.
٥. **نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الانجاز »:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي أو ما أطلقنا عليه تسمية الإنجاز في العام ٢٠١٤، ٣٢%، لتبقى نسبة الإنجاز كما كانت في العام ٢٠١٣، ٣٢%.
٦. **المدور للسنة اللاحقة:** يلاحظ أن عدد القضايا المدورة إلى السنة اللاحقة في ارتفاع مضطرب فمن (٦١٧٥) قضية عام ٢٠١١ إلى (٧٢٣٤) قضية عام ٢٠١٢، إلى (٨٤٧٣) قضية عام ٢٠١٣، ولتصل إلى (٩٦١٦) قضية عام ٢٠١٤.
٧. **مؤشرات أعمال محاكم البداية للقضايا الجزائية كافة**
 ١. **عدد القضايا الواردة:** ارتفع عدد القضايا الواردة من (٨٥٤) قضية عام ٢٠١١ إلى (٩٧٢) قضية عام ٢٠١٢ وبلغ (١٢٥١) قضية عام ٢٠١٣ ليصل إلى (١٤٠٢) قضية في عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة ١٢% بالمقارنة مع السنة السابقة.
 ٢. **نسبة القضايا المفصولة للواردة:** بلغت نسبة القضايا الجزائية المفصولة إلى مجموع القضايا الواردة ٨١% عام ٢٠١٤، فيما كانت ٦٥% عام ٢٠١٣.
 ٣. **متوسط عدد القضايا المفصولة شهريا:** بلغ متوسط القضايا المفصولة شهريا ٩٥ قضية في عام ٢٠١٤، مقارنة ب (٦٨) قضية عام ٢٠١٣.
 ٤. **متوسط عدد القضايا الواردة شهريا:** بلغ متوسط القضايا الواردة شهريا عام ٢٠١٤ (١١٧) قضية في حين كان عام ٢٠١٣، (١٠٤) قضية. نلاحظ أن هناك محاولات ومثابرة للسيطرة على الفجوة ما بين الوارد والمفصول؛ ففي العام ٢٠١٣ من أصل (١٠٤) قضية تم الفصل في (٦٥) قضية أي رحلت (٣٩) قضية للعام التالي، أما في العام ٢٠١٤ فقد تم ترحيل (٢٢) قضية فقط.
 ٥. **المدور من السنة السابقة واللاحقة:** بلغ عدد القضايا السابقة واللاحقة عام ٢٠١٤، (٢٦٨٣) و (٢٩٤٢) قضية على التوالي، وهي بذلك تكون قد انخفضت عن العام ٢٠١٣ حيث بلغ عدد القضايا السابقة واللاحقة (٢٧٢٠) و (٣١٥٨) على التوالي.
 ٦. **نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الانجاز»:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي أو ما أطلقنا عليه تسمية الإنجاز في العام ٢٠١٤، ٢٨%، مرتفعة على نحو واضح عن ما كانت عليه عام ٢٠١٣، حيث كانت ٢٠%.

الجدول رقم ١٠: متوسط عدد القضايا المدورة في السنة السابقة مقارنة مع السنة الحالية (٢٠١١-٢٠١٤)

نوع القضايا	السنة	المحور المسبق من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة للمدور الكلي «الانجاز»	متوسط عدد القضايا الواردة شهريا	متوسط عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا جزائية	٢٠١٢	٣٧٦٧	٧٣٥	٦٠٦	٣٥٧	٨٤%	٥٣%	١١	٥١
	٢٠١٣	٣٦١٧	٧٨٧٣	٦٣٦٣	٤٧٢	٨١%	٥١%	١٧	٧٦
	٢٠١٤	٣٦١٧	٩٦١٦	٧٨٧٣	٤٧٢	٨١%	٥١%	١٧	٧٦
قضايا مدنية	٢٠١٢	٣٦١٧	٧٣٥	٦٠٦	٣٥٧	٨٤%	٥٣%	١١	٥١
	٢٠١٣	٣٦١٧	٧٨٧٣	٦٣٦٣	٤٧٢	٨١%	٥١%	١٧	٧٦
	٢٠١٤	٣٦١٧	٩٦١٦	٧٨٧٣	٤٧٢	٨١%	٥١%	١٧	٧٦
قضايا مختلطة	٢٠١٢	٣٦١٧	٧٣٥	٦٠٦	٣٥٧	٨٤%	٥٣%	١١	٥١
	٢٠١٣	٣٦١٧	٧٨٧٣	٦٣٦٣	٤٧٢	٨١%	٥١%	١٧	٧٦
	٢٠١٤	٣٦١٧	٩٦١٦	٧٨٧٣	٤٧٢	٨١%	٥١%	١٧	٧٦

ثانياً: مؤشرات أعمال محاكم البداية حسب كل محكمة على حدة

1. القضايا المدنية

يبين الجدول رقم (O) والرسم البياني رقم (O) و (٦) عدد القضايا المدورة من السنة السابقة والواردة والمدور والوارد وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة إلى الواردة، ونسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤، وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

1. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية الواردة إلى محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحافظات، حيث ارتفعت عدد القضايا المدنية الواردة من (٤٣٩٤) عام ٢٠١١، وبلغت في العام ٢٠١٢ إلى (٤٨١٩) قضية، وارتفعت إلى (٥١٧٩) قضية عام ٢٠١٣، وتصل إلى (٥٦٥٨) قضية في عام ٢٠١٤. وقد كانت محكمة رام الله في العام ٢٠١٤ الأكثر من حيث ورود القضايا المدنية بواقع (١٣١٣) قضية، تلتها محكمة نابلس بواقع (١٢٩٦) قضية. وكانت محكمة رام الله أيضاً في العام ٢٠١٣ الأكثر من حيث ورود القضايا المدنية بواقع (١٣٠٣) قضية، تلتها محكمة نابلس بواقع (١١٣٨) قضية.

٢. عدد القضايا المفصلة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية المفصلة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحافظات مما يشير إلى فعالية متزايدة في المحاكم، حيث ارتفعت القضايا المدنية المفصلة من (٣٤٥٩) عام ٢٠١١، وليستمر في الارتفاع في العام ٢٠١٢ إلى (٣٧٦٩) قضية مفصلة، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى (٣٩٣٩) قضية مفصلة عام ٢٠١٣، وتبلغ في عام ٢٠١٤ إلى (٤٥١٨) قضية. وقد كانت في العام ٢٠١٣ محكمة رام الله الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (١٠٢٨) قضية، تلتها محكمة نابلس بواقع (١٠١٥) قضية، وفي العام ٢٠١٤ كانت محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (١٢١٧) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (١٠٦١) قضية.

٣. بلغت نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة في محاكم البداية للقضايا المدنية في عام ٢٠١٤ إلى ٨٠٪، وهو ما يظهر ارتفاعاً مقارنة بالعام ٢٠١٣، حيث كانت النسبة ٧٦٪. وقد كانت في العام ٢٠١٤ محكمة نابلس الأكثر نسبة من حيث القضايا المفصلة بواقع (٩٤٪)، تلتها محكمة طولكرم بواقع (٩٢٪) قضية. وقد كانت في العام ٢٠١٣ محكمة أريحا الأكثر نسبة من حيث القضايا المفصلة بنسبة (١٠١٪)، تلتها محكمة نابلس بنسبة (٨٩٪).

٤. عدد القضايا المدورة والواردة: تظهر مجموع أعداد القضايا المدنية المدورة والواردة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في هذه القضايا الكلية، ففي العام ٢٠١١ بلغت (٩٦٣٤) قضية، وفي العام ٢٠١٢ قفزت إلى (١١٠٠٣) قضية، وفي العام ٢٠١٣ بلغت (١٢٤١٢) قضية، ومسجلة ارتفاعاً ملموساً في عام ٢٠١٤ فبلغت (١٤١٣٢) قضية. وقد كانت في العام ٢٠١٤ محكمة رام الله الأكثر من حيث القضايا المدورة والواردة بواقع (٣٥١٠) قضية، تلتها محكمة نابلس بواقع (٣١٦٠) قضية. وكانت في العام ٢٠١٣

محكمة رام الله الأكثر من حيث القضايا المدورة والواردة بواقع (٣٢٢٥) قضية، تلتها محكمة نابلس بواقع (٢٨٧٩) قضية.

٥. عدد القضايا المدورة من السنة السابقة والقادمة: بلغت القضايا المدورة للسنة السابقة (٥٢٤٠)، (٦١٨٤)، (٧٢٣٣)، (٨٤٧٤) قضية؛ للسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي؛ نلاحظ أن نسبة الزيادة في القضايا المدورة لسنة ٢٠١٤ بلغت ١٧٪ مقارنة بالسنة التي سبقتها، والارتفاع في عدد القضايا المدورة للسنة السابقة رافقه ارتفاع في القضايا المدورة للسنة القادمة، حيث بلغت (٦١٧٥)، (٧٢٣٤)، (٨٤٧٣)، (٩٦١٦) قضية للسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي، نلاحظ ثانية أن نسبة الزيادة في القضايا المدورة لسنة ٢٠١٤ بلغت ١٣,٥٪ مقارنة بالسنة التي سبقتها.

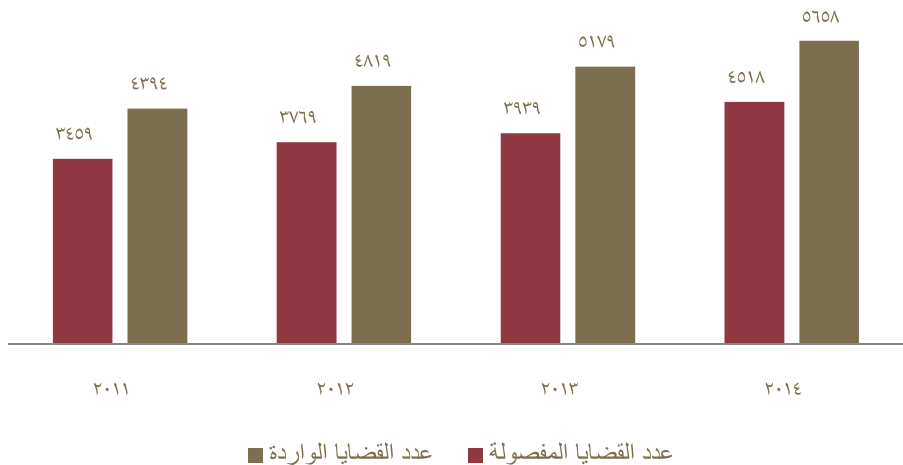
وفي العام ٢٠١٤ جاءت محكمة بداية رام الله في الأعلى من حيث القضايا المدورة السابقة والقادمة بواقع (٢١٩٧) و (٢٤٤٩) على التوالي، تلتها محكمة بداية نابلس بواقع (١٨٦٤) قضية مدورة سابقة و (١٩٤٣) قضية مدورة للسنة القادمة. وفي العام ٢٠١٣ جاءت محكمة بداية رام الله في الأعلى من حيث القضايا المدورة السابقة والقادمة بواقع (١٩٢٢) و (٢١٩٧) على التوالي، تلتها محكمة بداية نابلس بواقع (١٧٤١) قضية مدورة سابقة و (١٨٦٤) قضية مدورة للسنة القادمة.

٦. نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز»: بلغت نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» في محاكم البداية للقضايا المدنية في عام ٢٠١٤، وهي النسبة نفسها للعام ٢٠١٣. وقد كانت في العام ٢٠١٤ محكمة أريحا الأكثر نسبة من حيث القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» بنسبة (٤٠٪)، تلتها محكمة نابلس بنسبة (٣٩٪)، فيما جاءت محكمة الخليل الأقل نسبة بواقع (٢٥٪). وقد كانت في العام ٢٠١٣ محكمة أريحا الأكثر بنسبة (٥٢٪)، تلتها محكمة جنين بنسبة (٣٧٪). فيما جاءت محكمة بيت لحم الأقل نسبة بواقع (٢٥٪).

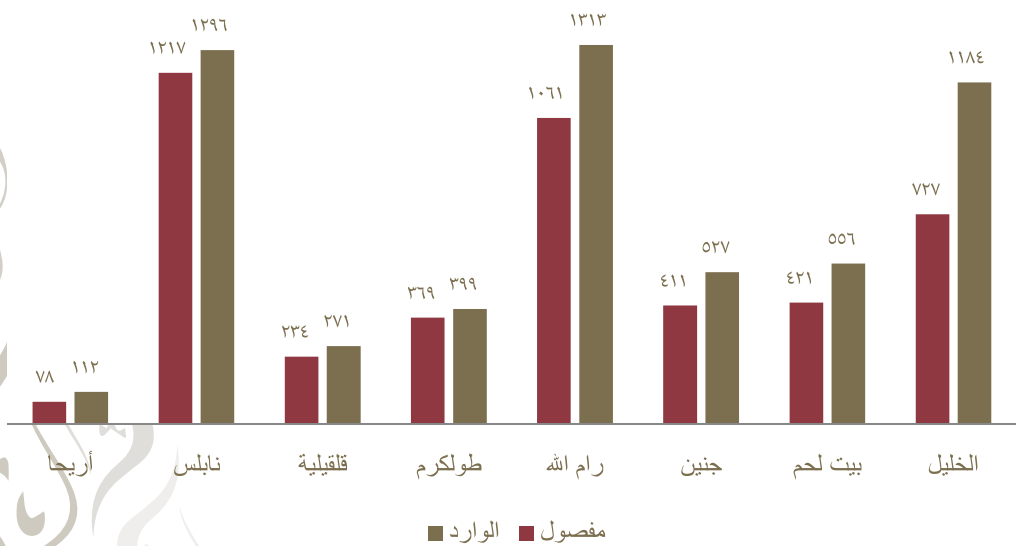
جدول رقم (5): يبين عدد نسيئة القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة ونسب الفصل (2014 - 2013)

المحاكم	٢٠١٢							٢٠١٣							٢٠١٤						
	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	النسبة المئوية للقضايا المفصولة من القضايا الواردة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	النسبة المئوية للقضايا المفصولة من القضايا الواردة	النسبة المئوية للقضايا المفصولة من القضايا الواردة الاجمالية	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	النسبة المئوية للقضايا المفصولة من القضايا الواردة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	النسبة المئوية للقضايا المفصولة من القضايا الواردة	النسبة المئوية للقضايا المفصولة من القضايا الواردة الاجمالية	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	النسبة المئوية للقضايا المفصولة من القضايا الواردة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	النسبة المئوية للقضايا المفصولة من القضايا الواردة	
الخليل	١٢٨٣	٨٧٣	٦٨%	١٤٣١	٩٣١	٦٥%	٦١%	١٦٦٣	١١٦٠	٦٩%	١٦٨٣	١١٦٠	٦٩%	٦١%	١٦٨٣	١١٦٠	٦٩%	١٦٨٣	١١٦٠	٦٩%	
بيت لحم	١٨٥	١٣١	٧١%	١٠٦	٨٧	٨١%	١١%	١٤٣	١٠٦	٧٤%	١٤٣	١٠٦	٧٤%	١١%	١٤٣	١٠٦	٧٤%	١٤٣	١٠٦	٧٤%	
جنين	٨٢٢	٦٨٢	٨٣%	١٠٣٣	٨٧٢	٨٤%	٨٧%	١١٥٠	٩١٣	٧٩%	١١٥٠	٩١٣	٧٩%	٨٧%	١١٥٠	٩١٣	٧٩%	١١٥٠	٩١٣	٧٩%	
رام الله	١٤٧٢	١٠١٣	٦٩%	١٤٣١	٩٣١	٦٥%	٦١%	١٦٦٣	١١٦٠	٦٩%	١٦٦٣	١١٦٠	٦٩%	٦١%	١٦٦٣	١١٦٠	٦٩%	١٦٦٣	١١٦٠	٦٩%	
طولكرم	٤٨١	٣٦٩	٧٦%	٤٩٢	٣٦٩	٧٥%	٧٦%	٤٩٢	٣٦٩	٧٥%	٤٩٢	٣٦٩	٧٥%	٧٦%	٤٩٢	٣٦٩	٧٥%	٤٩٢	٣٦٩	٧٥%	
قلقيلية	٣٧٦	٢٧١	٧٢%	٣٣٤	٢٧١	٨١%	٨١%	٣٣٤	٢٧١	٨١%	٣٣٤	٢٧١	٨١%	٨١%	٣٣٤	٢٧١	٨١%	٣٣٤	٢٧١	٨١%	
نابلس	٤٣٩٤	٣٦٩٦	٨٤%	٤٣٩٤	٣٦٩٦	٨٤%	٨٤%	٤٣٩٤	٣٦٩٦	٨٤%	٤٣٩٤	٣٦٩٦	٨٤%	٨٤%	٤٣٩٤	٣٦٩٦	٨٤%	٤٣٩٤	٣٦٩٦	٨٤%	
أريحا	٣٤٥٩	٢٤٥٩	٧١%	٣٤٥٩	٢٤٥٩	٧١%	٧١%	٣٤٥٩	٢٤٥٩	٧١%	٣٤٥٩	٢٤٥٩	٧١%	٧١%	٣٤٥٩	٢٤٥٩	٧١%	٣٤٥٩	٢٤٥٩	٧١%	
الجميع	٤٨٢٤	٣١٦٤	٦٥%	٤٨٢٤	٣١٦٤	٦٥%	٦٥%	٤٨٢٤	٣١٦٤	٦٥%	٤٨٢٤	٣١٦٤	٦٥%	٦٥%	٤٨٢٤	٣١٦٤	٦٥%	٤٨٢٤	٣١٦٤	٦٥%	

رسم بياني رقم (٥): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١١



رسم بياني رقم (٦): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب كل محكمة للعام ٢٠١٤



٢. القضايا الجزائية

يبين الجدول رقم (٦) والرسم البياني رقم (٦) و (٧) عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة إلى الواردة، ومدور السنة السابقة والمدور للسنة القادمة ونسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

١. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية الواردة إلى محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحاكم، حيث كانت محكمة رام الله في العام ٢٠١٤ الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (٤٠٨) قضية، تلتها محكمة نابلس بواقع (٢٩٢) قضية. فيما جاءت محكمة جرائم الفساد الأقل بواقع (٢٦) قضية. وتظهر البيانات أن محكمة نابلس في العام ٢٠١٣ الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (٢٨٨) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (٢١٩) قضية. فيما جاءت محكمة الجمارك البدائية الأقل بواقع (١٣) قضية.

٢. عدد القضايا المفصلة: تظهر البيانات أنه في العام ٢٠١٤، جاءت محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (٢٨٠) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (٢١٤) قضية. فيما جاءت محكمة الجمارك البدائية الأقل بواقع (١٨) قضية.

فيما تظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية المفصلة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة في العام ٢٠١٣، أن محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (٢٠١) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (١٢٨) قضية. فيما جاءت محكمة جرائم الفساد الأقل بواقع (٨) قضايا.

٣. محكمة جرائم الفساد: بلغ عدد قضايا جرائم الفساد الواردة لمحاكم البداية في العام ٢٠١٤، (٢٦) قضية؛ والمفصلة (٢٠) قضية؛ حيث بلغت نسبة المفصول إلى الوارد ٧٧٪. وبلغ عدد قضايا جرائم الفساد الواردة لمحاكم البداية في العام ٢٠١٣، (١٩) قضية؛ والمفصلة (٨) قضية؛ حيث بلغت نسبة المفصول إلى الوارد ٤٢٪.

٤. محكمة الجمارك البدائية: بلغ عدد القضايا الواردة لمحكمة الجمارك البدائية في العام ٢٠١٤، (٣٤) قضية؛ والمفصلة (١٨) وذلك بنسبة ٥٣٪. وبلغ عدد القضايا الواردة لمحكمة الجمارك البدائية في العام ٢٠١٣، (١٣) قضية؛ والمفصلة (١٧) وذلك بنسبة ١٣٪.

٥. عدد القضايا المدورة السابق والقادم: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية المدورة السابقة والقادمة عام ٢٠١١ بلغت (٣٤٤٤)، (٢٩١٩) قضية على التوالي، وانخفضت في العام ٢٠١٢ وبلغت (٢٩٠٠) و (٢٧١٩) قضية على التوالي، واستمرت في الانخفاض وأصبحت (٢٧٢٠) و (٢٦٨٣) قضية عام ٢٠١٣ على التوالي، ولتصل في العام ٢٠١٤ إلى (٢٦٨٣) و (٢٩٤٢) قضية، ومسجلة ارتفاعاً، على التوالي.

وكانت محكمة رام الله في العام ٢٠١٤ الأكثر من حيث القضايا الجزائية المدورة السابقة بواقع (٦٧٦) قضية؛ تلتها محكمة نابلس بواقع (٦٣٩) قضية؛ فيما جاءت محكمة أريحا والخليل الأقل عدداً بواقع (١٠٤) قضية لكل منهما. فيما يلاحظ أن محكمة جرائم الفساد ومحكمة

الجمارك قد دورتا عام ٢٠١٤، (٥٢) و (٣٨) قضية على التوالي. وكانت محكمة نابلس في العام ٢٠١٣ الأكثر من حيث القضايا الجزائية المدورة السابقة بواقع (٦٠٢) قضية، مسجلة انخفاضاً عن ما دورته المحكمة عام ٢٠١١ والبالغ (٧٤٠) قضية؛ تلتها محكمة رام الله بواقع (٥٨٥) قضية، مسجلة كذلك انخفاضاً عن ما دورته المحكمة عام ٢٠١١، والبالغ (٥٧٠) قضية؛ فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (٧٠) قضية، مسجلة انخفاضاً عن ما دورته في العام ٢٠١١، والبالغ (٩٦) قضية. فيما يلاحظ أن محكمة جرائم الفساد ومحكمة الجمارك قد دورتا عام ٢٠١٣، (٤٦) و (٢٣) قضية على التوالي.

٦. عدد القضايا المفصلة إلى المدور والوارد: تظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية المفصلة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة كانت عام ٢٠١٤ في محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (٢٨٠) قضية، والأكثر بعد محكمة رام الله في القضايا الواردة والمدورة بواقع (٩٣١) و (١٠٨٤) قضية على التوالي، والأكثر بعد محكمة رام الله تدويراً للقضايا للسنة القادمة بواقع (٦٥١) و (٨٧٠) قضية على التوالي؛ تلتها محاكم رام الله وطولكرم بواقع (٢١٤) و (١٩٨) قضية تم فصلها على التوالي، في حين أن عدد القضايا الواردة والمدورة بلغت (١٠٨٤) و (٤٢٧) على التوالي، وبلغ عدد القضايا المدورة (٨٧٠) و (٢٢٩) على التوالي للعام ٢٠١٥. وتظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية المفصلة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة كانت عام ٢٠١٣ في محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (٢٥١) قضية، والأكثر في القضايا المدورة من السنة السابقة بواقع (٦٠٢) قضية، والأكثر تدويراً للقضايا للسنة القادمة بواقع (٦٣٩) قضية؛ تلتها محاكم رام الله وجنين بواقع (١٢٨) و (١٠٥) قضية تم فصلها على التوالي، في حين أن عدد القضايا الواردة والمدورة بلغت (٨٠٤) و (٣٦٣) على التوالي، وبلغ عدد القضايا المدورة (٦٧٦) و (٢٥٨) على التوالي للعام ٢٠١٤.

٧. لمدور والوارد لمحاكم جرائم الفساد والجمارك: تظهر البيانات أن عدد القضايا المدورة للعام ٢٠١٣ من محكمة جرائم الفساد بلغت (٣٥) قضية والوارد والمدور (٥٤) قضية، والمدور إلى العام ٢٠١٤ (٤٦) قضية؛ والمدور للعام ٢٠١٥ (٥٢) قضية؛ أما محكمة الجمارك فقد بلغت القضايا المدورة للعام ٢٠١٣، (٢٧) قضية؛ والمدور والوارد (٤٠)، والمدور للعام ٢٠١٤، (٢٣) قضية، والمدور للعام ٢٠١٥ (٣٨) قضية.

٨. نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز: بلغت نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» في محاكم البداية للقضايا الجزائية في عام ٢٠١٤، ٢٨٪، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بما كان عليه نسبة الانجاز عام ٢٠١٣ والبالغة ٢٠٪. وقد كانت في العام ٢٠١٤ محكمة طولكرم الأكثر نسبة من حيث القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» بنسبة (٤٦) ٪، تلتها محكمة جنين بنسبة (٣٢) ٪، فيما جاءت محكمة بيت لحم الأقل نسبة بواقع ١٨٪. وقد كانت في العام ٢٠١٣ محكمة الخليل الأكثر بنسبة (٣٩) ٪، تلتها محكمة جنين بنسبة (٢٩) ٪. فيما جاءت محكمة بيت لحم الأقل نسبة بواقع ١١٪. أما إنجاز محاكم جرائم الفساد والجمارك فقد بلغت النسبة ٢٨٪ و ٣٢٪ على التوالي عام ٢٠١٤؛ أما في العام ٢٠١٣ فقد سجلتا نسبة إنجاز ١٥٪ و ٤٣٪ على التوالي.

الفصل الثالث مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الإستئنافية

مقدمة

تنشأ محاكم البداية في مراكز المحافظات، وتؤلف من رئيس وعدد كافي من القضاة، وتعد المحكمة جلساتها من هيئة مكونة من ثلاثة قضاة يرأسها أقدمهم في الدعاوى الجزائية، و تتعد كذلك من قاضي فرد للقضايا الجزائية التي تقل عقوبتها عن 10 سنوات و في الدعاوى المدنية مهما بلغت قيمتها، وتختص بالنظر في إستئنافات الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح. ويمكن بقرار من مجلس القضاء الأعلى انتداب قاضي محكمة بداية للنظر في الأمور المستعجلة ويسمى في هذه الحالة بقاضي الأمور المستعجلة.

أولاً: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الإستئنافية

يبين الجدول رقم (٧) عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة إلى الواردة، ومدور السنة السابقة والمدور للسنة القادمة ونسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز»

في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا المدنية والجزائية، وذلك للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

١. يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن نسبة القضايا المفصلة إلى القضايا الواردة المدنية والجزائية قد بلغت في عام ٢٠١٣ ٨٩٪، وارتفعت عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٩١٪.
٢. أما بالنسبة لإجمالي عدد القضايا الواردة لمحاكم البداية بصفتها الإستئنافية، فقد ارتفعت من (٤٠٦) قضية عام ٢٠١١، وبلغت (٤٤٣٩) قضية عام ٢٠١٢، ولتصل عام ٢٠١٣ (٤٤٦٠) قضية، ولترتفع إلى (٥٥٧٠) قضية عام ٢٠١٤، أي بنسبة زيادة ٢٥٪ مقارنة بالسنة السابقة.
٣. القضايا المدورة والواردة: يلاحظ أن إجمالي عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية قد بلغت عام ٢٠١١ (٥٥٧٦) وشهدت ارتفاع آخر عام ٢٠١٢ حيث بلغت (٦١٦٨) لتصل إلى (٦٧٠٥) في عام ٢٠١٣، ولترتفع إلى (٨٢٩٨) قضية عام ٢٠١٤، أي بنسبة ارتفاع بلغت ٢٤٪ مقارنة بالسنة السابقة.

٤. المدور من السنة السابقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا الإجمالي من السنة السابقة الجزائية والمدنية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (١٥٧٠)، (١٧٢٩)، (٢٢٤٥)، (٢٧٢٤) في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.

٥. المدور من السنة اللاحقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا الإجمالي من السنة اللاحقة الجزائية والمدنية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (١٧٢٢)، (٢٢٢٥)، (٢٧٢٤)، (٣٢٠٦) في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.

٦. معدل عدد القضايا الواردة شهرياً: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في معدل عدد

القضايا الإجمالي الواردة شهرياً الجزائية والمدنية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (٣٣٤)، (٣٧٠)، (٣٧٢) قضية في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ على التوالي؛ وفي العام ٢٠١٤ شهد ارتفاعاً ليصل إلى (٤٦٤) قضية شهرياً.

٧. معدل عدد القضايا المفصلة شهرياً: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا الإجمالي الواردة شهرياً الجزائية والمدنية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (٣٢١)، (٣٢٩)، (٣٣٢)، قضية في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ على التوالي؛ وشهد العام ٢٠١٤ شهد ارتفاعاً في المعدل الفصل الشهري في القضايا ليصل إلى (٤٢٤) قضية شهرياً.

٨. نسبة القضايا المفصلة لمجموع المدورة والواردة «الانجاز»: يلاحظ أن نسبة القضايا المفصلة لمجموع المدورة والواردة أو ما أطلقنا عليه المسمى إنجاز بلغت ٦٩٪ عام ٢٠١١، ٦٤٪ عام ٢٠١٢، ٥٩٪ عام ٢٠١٣، ووصلت إلى ٦١٪ عام ٢٠١٤.

١. القضايا المدنية

١. يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن نسبة القضايا المفصلة إلى القضايا الواردة المدنية قد بلغت في عام ٢٠١٣ ٧٨٪، وارتفعت عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٩٢٪.

٢. أما بالنسبة لعدد القضايا الواردة المدنية لمحاكم البداية بصفتها الإستئنافية، فقد ارتفعت من (١٢٠٠) قضية عام ٢٠١١، إلى (١٥٧٣) قضية عام ٢٠١٢، ولتصل عام ٢٠١٣ (١٧٠٨) قضية، ولترتفع إلى (١٩٣٥) قضية عام ٢٠١٤، أي بنسبة زيادة ١٣،٣٪ مقارنة بالسنة السابقة.

٣. القضايا المدورة والواردة: يلاحظ أن عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية قد بلغت عام ٢٠١١ (١٩٢٩) وشهدت ارتفاع آخر عام ٢٠١٢ حيث بلغت (٢٣٥٢) لتصل إلى (٢٦٨٧) في عام ٢٠١٣، ولترتفع إلى (٣٢٩٧) قضية عام ٢٠١٤، أي بنسبة زيادة ٢٢،٧٪ مقارنة بالسنة السابقة.

٤. المدور من السنة السابقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المدورة من السنة السابقة المدنية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (٧٢٩)، (٧٧٩)، (٩٧٩)، (١٣٦٢) في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.

٥. المدور من السنة اللاحقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المدورة من السنة اللاحقة المدنية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (٧٧٢)، (٩٧٩)، (١٣٦٢)، (١٥٢٠) في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.

٦. معدل عدد القضايا الواردة شهرياً: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا الواردة شهرياً المدنية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (١٠٠)، (١٣١)، (١٤٢)، (١٦١) قضية في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.

٧. معدل عدد القضايا المفصلة شهرياً: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا الواردة شهرياً المدنية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (٩٦)، (١١٤)، (١١٠)، (١٤٨) قضية في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.

٨. نسبة القضايا المفصلة لمجموع المدورة والواردة «الانجاز»: يلاحظ أن نسبة القضايا المدنية المفصلة لمجموع المدورة والواردة أو ما أطلقنا عليه المسمى إنجاز قد شهد تحسناً فمن ٦٠٪ عام ٢٠١١، إلى ٥٨٪ عام ٢٠١٢، إلى ٤٩٪ عام ٢٠١٣، إلى ٥٤٪ عام ٢٠١٤.

٢. القضايا الجزائية

يلاحظ من الجدول رقم (٧) المؤشرات التالية:

١. القضايا الواردة: بلغ عدد القضايا الجزائية الواردة لمحاكم البداية بصفتها الإستئنافية (٢٨٠٦) قضية عام ٢٠١١، وبلغ عام ٢٠١٢ (٢٨٦٦) وانخفض عام ٢٠١٣ ليلبلغ (٢٧٥٢) قضية، وارتفعت على نحو ملحوظ عام ٢٠١٤ لتصل إلى (٣٦٣٩) قضية، أي بنسبة زيادة بلغت ٣٢٪ مقارنة بالسنة السابقة.
٢. نسبة القضايا المفصلة للواردة: بلغت نسبة القضايا الجزائية المفصلة للواردة ٩٦٪ عام ٢٠١١، وانخفضت لتبلغ في العام ٢٠١٢، ٩٠٪، وارتفعت إلى ٩٧٪ عام ٢٠١٣، ووصلت في العام ٢٠١٤ إلى ٩١٪.
٣. معدل عدد القضايا المفصلة شهريا: بلغ معدل عدد القضايا الجزائية المفصلة شهريا عام ٢٠١١، (٢٢٥) قضية، وإنخفض إلى (٢١٤) قضية عام ٢٠١٢، وارتفع عام ٢٠١٣ لتصل إلى (٢٢١)، وارتفع ليصل إلى (٢٧٦) قضية عام ٢٠١٤.
٤. معدل عدد القضايا الواردة شهريا: بلغ معدل القضايا الجزائية الواردة شهريا عام ٢٠١١، (٢٣٤) قضية؛ وارتفع إلى (٢٣٩) قضية عام ٢٠١٢، ثم انخفض إلى (٢٢٩) قضية عام ٢٠١٣، وارتفع بشكل ملحوظ ليصل إلى (٣٠٣) قضية عام ٢٠١٤.
٥. المدور للسنة اللاحقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعا مضطربا في عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة للقضايا الجزائية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (٩٥٠)، (١٢٤٦)، (١٣٦٢)، (١٦٨٦) في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.
٦. نسبة القضايا المفصلة لمجموع المدورة والواردة «الإنجاز»: يلاحظ أن نسبة القضايا الجزائية المفصلة لمجموع المدورة والواردة أو ما أطلقنا عليه المسمى إنجاز قد شهد استقرارا في السنوات الأخيرة، فمن ٧٤٪ عام ٢٠١١، إلى ٦٧٪ عام ٢٠١٢، إلى ٦٦٪ عام ٢٠١٣، إلى ٦٦٪ عام ٢٠١٤.
٧. المدور من السنة السابقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعا في عدد القضايا المدورة من السنة السابقة الجزائية في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، وجاءت على النحو التالي: (٨٤١)، (٩٥٠)، (١٢٦٦)، (١٣٦٢) في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.
٨. القضايا المدورة والواردة: يلاحظ أن عدد القضايا الجزائية المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية قد بلغت عام ٢٠١١ (٣٦٤٧) قضية، وشهدت ارتفاعا آخر عام ٢٠١٢ حيث بلغت (٣٨١٦) قضية ولتصل إلى (٤٠١٨) في عام ٢٠١٣، ثم ارتفعت لتصل إلى (٥٠٠١) قضية عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٧) عدد القضايا المدورة والواردة والمفصلة ومعدل الوارد والمفصول شهريا في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية والحقوقية للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصلة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المدورة للمفصلة	نسبة القضايا المدورة والواردة للمفصلة	عدد القضايا الواردة شهريا	عدد القضايا المدورة شهريا	
قضايا حقوقية	٢٠١١	٧٢٩	١٠٠	١٠٠	١٠٧	٧٢٩	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠	
	٢٠١٢	٧٧٩	١٥٧	١٥٧	١٥٧	٧٢٩	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣	
	٢٠١٣	٧٧٩	١٥٧	١٥٧	١٥٧	٧٢٩	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١٤	٧٢٩	١٥٧	١٥٧	١٥٧	٧٢٩	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١١	١٢٦٦	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٢٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠	
	٢٠١٢	١٢٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٢٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣	
	٢٠١٣	١٢٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٢٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١٤	١٢٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٢٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	قضايا جزائية	٢٠١١	١٣٦٦	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٣٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠
		٢٠١٢	١٣٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٣٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣
٢٠١٣		١٣٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٣٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١٤		١٣٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٣٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١١		١٣٦٦	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٣٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠	
٢٠١٢		١٣٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٣٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣	
٢٠١٣		١٣٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٣٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١٤		١٣٦٦	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٣٦٦	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
الإجمالي		٢٠١١	١٥٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠
		٢٠١٢	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣
	٢٠١٣	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١٤	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١١	١٥٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠	
	٢٠١٢	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣	
	٢٠١٣	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١٤	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	الإجمالي	٢٠١١	١٥٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠
		٢٠١٢	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣
٢٠١٣		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١٤		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١١		١٥٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠	
٢٠١٢		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣	
٢٠١٣		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١٤		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
الإجمالي		٢٠١١	١٥٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠
		٢٠١٢	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣
	٢٠١٣	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١٤	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١١	١٥٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠	
	٢٠١٢	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣	
	٢٠١٣	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	٢٠١٤	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
	الإجمالي	٢٠١١	١٥٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠
		٢٠١٢	١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣
٢٠١٣		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١٤		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١١		١٥٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١١	١٠	
٢٠١٢		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٢	١٣	
٢٠١٣		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	
٢٠١٤		١٥٧٠	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	١٣	١٣	

ثانياً: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا المدنية كافة حسب كل محكمة على حدة

يوضح والجدول رقم (٨) والرسم البياني رقم (٨) و (٩) عدد ونسبة القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا المدنية والجزائية وفقاً لكل محكمة على حدة:

١. القضايا المدنية

يبين الجدول رقم (٨) والرسم البياني رقم (٨) و (٩) عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة إلى الواردة، في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

١. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية الواردة إلى محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرب مما يشير إلى ازدياد ثقة المواطن بالقضاء، حيث كانت محكمة نابلس في العام ٢٠١٣ الأكثر من حيث ورود القضايا المدنية بواقع (٤٧٢) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (٣٦٨) قضية، تليها محكمة الخليل بواقع (٣٣٠) عام ٢٠١٣، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (٤١) قضية.

وكانت محكمة نابلس في العام ٢٠١٤ الأكثر من حيث ورود القضايا المدنية بواقع (٤٩٠) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (٣٨١) قضية، تليها محكمة الخليل بواقع (٣٢٠) عام ٢٠١٣، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (٦٧) قضية.

٢. عدد القضايا المفصلة: تظهر البيانات أن عدد القضايا المدنية المفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة كانت محكمة نابلس الأكثر في العام ٢٠١٣ من حيث القضايا المفصلة بواقع (٣٠٩) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (٣٠٧) قضية، ولتأتي الأقل من حيث القضايا المفصلة محكمة قلقيلية بواقع (٣٧) قضية. وكانت محكمة نابلس الأكثر في العام ٢٠١٤ من حيث القضايا المفصلة بواقع (٤٢٣) قضية، تليها محكمة خليل بواقع (٣٢٧) قضية، ولتأتي الأقل من حيث القضايا المفصلة محكمة أريحا بواقع (٥٠) قضية.

٣. نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة: تظهر البيانات أن نسبة عدد القضايا المدنية المفصلة إلى الواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة كانت في محكمتي أريحا وطولكرم في العام ٢٠١٣ هي الأعلى نسبة في القضايا المفصلة وبلغت ١١٥٪، ١٠٩٪ على التوالي، وجاءت محكمة رام الله بعدهما بنسبة ٩٧٪، فيما جاءت محكمة جنين الأقل نسبة بواقع ٤٧٪. وكانت في محكمة جنين في العام ٢٠١٤ هي الأعلى نسبة في القضايا المفصلة وبلغت ١٢٧٪، تلتها محكمة بيت لحم بنسبة ١٢٦٪، وجاءت محكمة قلقيلية بعدهما بنسبة ١٠٢٪، فيما جاءت محكمة رام الله الأقل نسبة بواقع ٧٢٪.

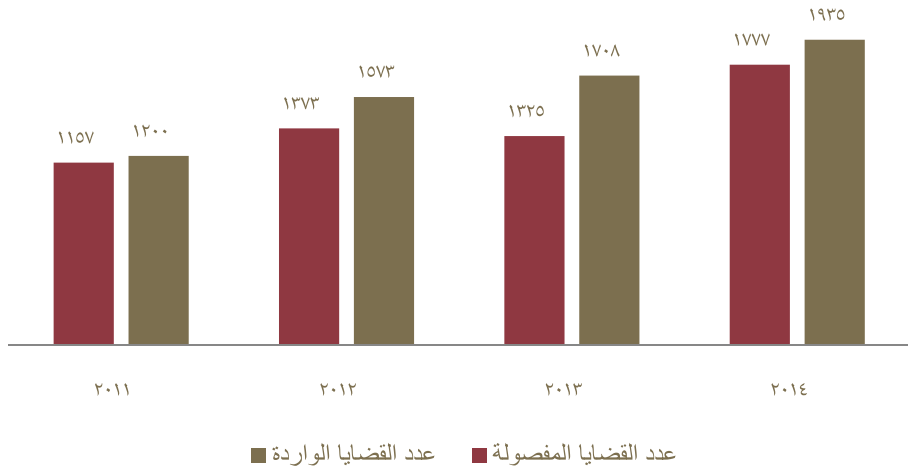
٤. عدد القضايا المدورة والواردة: كانت محكمة نابلس الأعلى عام ٢٠١٣، حيث بلغت القضايا

الواردة والمدورة (٧٤١)، تلتها محكمة رام الله بواقع (٥٤١) قضية عام ٢٠١٣، تليها محكمة الخليل بواقع (٥٣١) قضية، فيما كانت محكمة أريحا الأقل بواقع (٦٣) قضية عام ٢٠١٣. أما في العام ٢٠١٤ فقد كانت محكمة نابلس الأعلى حيث بلغت القضايا الواردة والمدورة (٨٧٧)، تلتها محكمة الخليل بواقع (٦٣٤) قضية عام ٢٠١٤، تليها محكمة رام الله بواقع (٥٦٥) قضية، فيما كانت محكمة أريحا الأقل بواقع (٨٣) قضية عام ٢٠١٤.

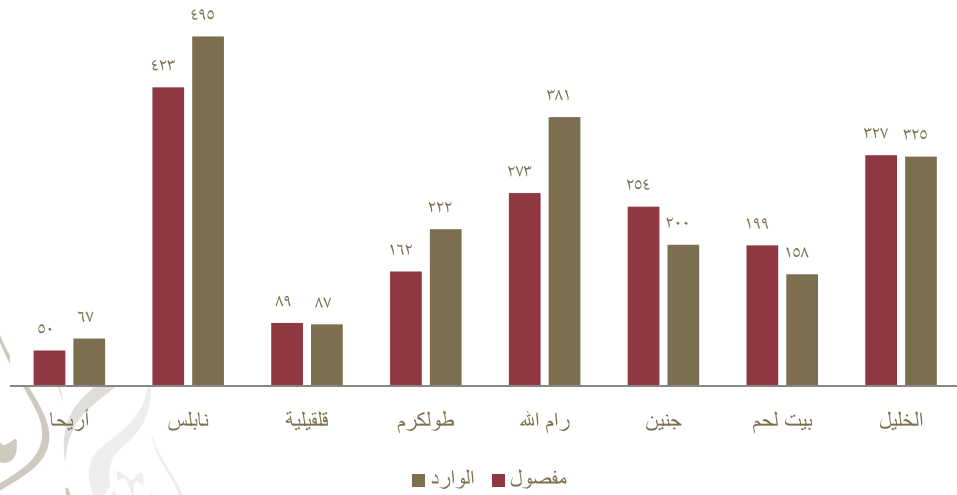
٥. القضايا المدورة السابقة والقادمة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية المدورة من السنة السابقة وللسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذباً عام ٢٠١٣ فقد جاءت محكمة نابلس الأعلى بواقع (٢٦٩) و (٣٨٢) قضية على التوالي، تلتها محكمة الخليل بواقع (٢٠١) و (٣٠٩) قضية على التوالي، تلتها محكمة رام الله بواقع (١٧٣) و (١٨٤) قضية على التوالي، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (٢٢) و (١٦) قضية على التوالي. كما تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية المدورة من السنة السابقة وللسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذباً عام ٢٠١٤ فقد جاءت محكمة نابلس الأعلى بواقع (٣٨٢) و (٤٥٤) قضية على التوالي، تلتها محكمة الخليل بواقع (٣٠٩) و (٣٠٧) قضية على التوالي، تلتها محكمة رام الله بواقع (١٨٤) و (٢٩٢) قضية على التوالي، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (١٦) و (٣٣) قضية على التوالي.

٦. نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز»: كانت في العام ٢٠١٤ محكمة بيت لحم الأكثر نسبة من حيث القضايا المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» بنسبة (٦٨٪)، تلتها محكمة جنين بنسبة (٦٧٪)، فيما جاءت محكمتي رام الله ونابلس الأقل نسبة بواقع ٤٨٪ لكل منهما. وقد كانت في العام ٢٠١٣ محكمة أريحا الأكثر بنسبة (٧٥٪)، تلتها محكمة رام الله بنسبة (٦٦٪)، فيما جاءت محكمة جنين الأقل نسبة بواقع ٣٢٪.

رسم بياني رقم (٨) : يبين عدداً للقضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستثنائية للقضايا المدنية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١١



رسم بياني رقم (٩) : يبين عدداً للقضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستثنائية للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة للعام ٢٠١٤



حجم الوحد (٧) : يبين عدد القضايا المقفلة في محكمة البداية حسب المحكمة الأخرى لعام ٢٠١٤ - ٢٠١٣

السنة	٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠١٢			٢٠١١			المجموع
	عدد القضايا المقفلة	عدد القضايا المقفلة التي تم التوصل اليها	نسبة التوصل اليها	عدد القضايا المقفلة	عدد القضايا المقفلة التي تم التوصل اليها	نسبة التوصل اليها	عدد القضايا المقفلة	عدد القضايا المقفلة التي تم التوصل اليها	نسبة التوصل اليها	عدد القضايا المقفلة	عدد القضايا المقفلة التي تم التوصل اليها	نسبة التوصل اليها	
أريحا	٠	٠	%٠	٠	٠	%٠	٠	٠	%٠	٠	٠	%٠	٠
نابلس	٢٨٣	٨٠	%٢٨	٣٢٣	١٨٦	%٥٨	٣٧٧	١٧٧	%٤٧	٣٧٧	١٧٧	%٤٧	٣٧٧
قلقيلية	٤١	٤١	%١٠٠	٤١	٤١	%١٠٠	٤١	٤١	%١٠٠	٤١	٤١	%١٠٠	٤١
طولكرم	١١٨	١١٨	%١٠٠	١١٨	١١٨	%١٠٠	١١٨	١١٨	%١٠٠	١١٨	١١٨	%١٠٠	١١٨
رام الله	١٠٦	١٠٦	%١٠٠	١٠٦	١٠٦	%١٠٠	١٠٦	١٠٦	%١٠٠	١٠٦	١٠٦	%١٠٠	١٠٦
جنين	٣٢	٣٢	%١٠٠	٣٢	٣٢	%١٠٠	٣٢	٣٢	%١٠٠	٣٢	٣٢	%١٠٠	٣٢
بيت لحم	٨٨	٨٨	%١٠٠	٨٨	٨٨	%١٠٠	٨٨	٨٨	%١٠٠	٨٨	٨٨	%١٠٠	٨٨
الخليل	١٤٠	١٤٠	%١٠٠	١٤٠	١٤٠	%١٠٠	١٤٠	١٤٠	%١٠٠	١٤٠	١٤٠	%١٠٠	١٤٠
المجموع	١١١١	١١١١	%١٠٠	١١١١	١١١١	%١٠٠	١١١١	١١١١	%١٠٠	١١١١	١١١١	%١٠٠	١١١١

يبين الجدول رقم (9) والرسم البياني رقم (10) و (11) عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة إلى الواردة، في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2011-2014. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

١. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية الواردة إلى محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرب مما يشير إلى ازدياد ثقة المواطن بالقضاء، حيث كانت محكمة نابلس في العام 2013 الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (841) قضية، تلتها محكمة الخليل بواقع (764) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (411) عام 2013، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (56) قضية.

وكانت محكمة نابلس في العام 2014 الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (960) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (778) قضية، تليها محكمة الخليل بواقع (722) عام 2013، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (68) قضية.

٢. عدد القضايا المفصلة: تظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية المفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة كانت محكمة نابلس الأكثر في العام 2013 من حيث القضايا المفصلة بواقع (807) قضية، تليها محكمة الخليل بواقع (800) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (409) قضية، ولتأتي الأقل من حيث القضايا المفصلة محكمة أريحا بواقع (56) قضية. وكانت محكمة نابلس الأكثر في العام 2014 من حيث القضايا الجزائية المفصلة بواقع (936) قضية، تليها محكمة خليل بواقع (794) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (577) قضية، ولتأتي الأقل من حيث القضايا المفصلة محكمة أريحا بواقع (69) قضية.

٣. نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة: تظهر البيانات أن نسبة عدد القضايا الجزائية المفصلة إلى الواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة كانت في محكمة بيت لحم في العام 2013 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصلة وبلغت 127%، وجاءت محكمة رام الله بعدها بنسبة 112%، وتلتها محكمة جنين بنسبة 101%؛ فيما جاءت محكمة قلقيلية الأقل نسبة بواقع 70%، وكانت محكمة طولكرم في العام 2014 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصلة وبلغت 106%، تلتها محكمة قلقيلية بنسبة 111%، وجاءت محكمة أريحا بعدها بنسبة 101%، فيما جاءت محكمة رام الله الأقل نسبة بواقع 74%.

٤. عدد القضايا المدورة والواردة: كانت محكمة نابلس الأعلى عام 2013، حيث بلغت القضايا الواردة والمدورة الجزائية (1203)، تلتها محكمة الخليل بواقع (939) قضية عام 2013، تليها محكمة رام الله بواقع (740) قضية، فيما كانت محكمة أريحا الأقل بواقع (70) قضية عام 2013. أما في العام 2014 فقد كانت محكمة نابلس الأعلى حيث بلغت القضايا الواردة والمدورة (1411)، تلتها محكمة الخليل بواقع (1106) قضية عام 2014، تليها محكمة رام الله بواقع (1064) قضية، فيما كانت محكمة أريحا الأقل بواقع (87) قضية عام 2014.

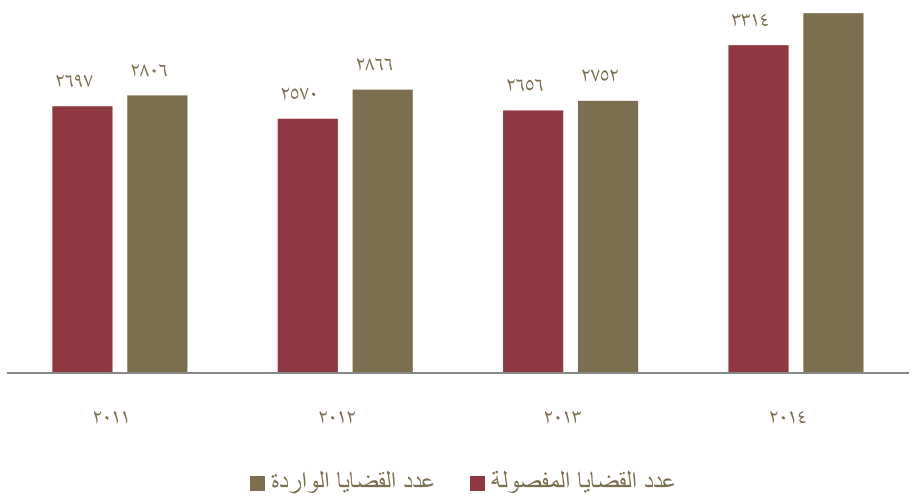
٥. القضايا المدورة السابقة والقادمة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية المدورة من السنة السابقة وللسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذباً عام 2013 فقد جاءت محكمة نابلس الأعلى بواقع (412) و (446) قضية على التوالي، تلتها محكمة الخليل بواقع (270) و (384) قضية على التوالي، تلتها محكمة رام الله بواقع (334) و (286) قضية على التوالي، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (19) و (19) قضية على التوالي. كما تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية المدورة من السنة السابقة وللسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذباً عام 2014 فقد جاءت محكمة نابلس الأعلى بواقع (446) و (470) قضية على التوالي، تلتها محكمة الخليل بواقع (384) و (412) قضية على التوالي، تلتها محكمة رام الله بواقع (286) و (487) قضية على التوالي، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (19) و (18) قضية على التوالي.

٦. نسبة القضايا الجزائية المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز»: كانت في العام 2014 محكمة طولكرم الأكثر نسبة من حيث القضايا الجزائية المفصلة إلى المدور الكلي «الانجاز» بنسبة (80%)، تلتها محكمة قلقيلية بنسبة (83%)، تلتها محكمة أريحا بنسبة 79%؛ فيما جاءت محكمة الخليل الأقل نسبة بواقع 63%. وقد كانت في العام 2013 محكمتي بيت لحم وطولكرم الأكثر بنسبة (82%)، تلتها محكمة جنين بنسبة (81%)، تلتها محكمة أريحا بنسبة 70%؛ فيما جاءت محكمة الخليل الأقل نسبة بواقع 59%. نلاحظ من نسبة الإنجاز أن هناك تقدماً طرأ في ارتفاع نسبة ما تم فصله على نحو حقيقي، وأن استمرار هذا الارتفاع في نسبة المنجز فعلياً سوف يحد من الاختناق القضائي.

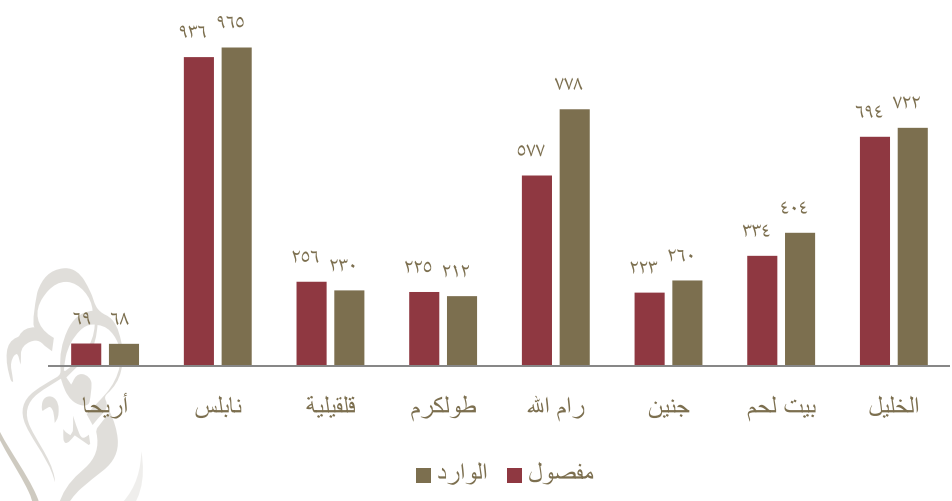
جدول رقم (9): عدد القضايا المدعومة بالمرافعة بالمرافعة في محكمة كل حسب كل محكمة على حدة 2011-2014

العام	2011				2012				2013				2014			
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور	القضايا المدعومة بالمرافعة التي وردت	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور	القضايا المدعومة بالمرافعة التي وردت	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور	القضايا المدعومة بالمرافعة التي وردت	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور	القضايا المدعومة بالمرافعة التي وردت
الخليج	384	871	805	36%	578	871	801	65%	784	871	801	90%	394	871	801	45%
بيت لحم	05	87	505	0.1%	89	87	688	101%	191	87	873	218%	223	87	303	256%
جنين	40	50	505	8%	63	50	651	126%	87	50	823	164%	119	50	303	606%
رام الله	187	101	505	17%	206	101	823	81%	191	101	823	81%	87	101	303	300%
مدغوره	53	11	505	10%	53	11	505	10%	53	11	505	10%	53	11	505	10%
قلقيلية	78	08	505	15%	78	08	505	15%	78	08	505	15%	78	08	505	15%
أريحا	19	17	505	4%	19	17	505	4%	19	17	505	4%	19	17	505	4%
الجميع	1312	1666	1666	78%	1666	1666	1666	100%	1666	1666	1666	100%	1666	1666	1666	100%

رسم بياني رقم (10): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستثنائية للقضايا الجزائية للأعوام 2011-2014



رسم بياني رقم (11): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستثنائية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة للعام 2014



الفصل الرابع مؤشرات أعمال محكمة الاستئناف

مقدمة

تتشأ محاكم الاستئناف حسب نص المادة (١١) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، في القدس وغزة ورام الله وتؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة.

أولاً: مؤشرات أعمال محكمة استئناف رام الله

يبين الجدول رقم (١٠) والرسم البياني رقم (١٢) أن عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف رام الله شهدت ارتفاعاً مضطرباً ما بين ٢٠١١ - ٢٠١٤. فقد ارتفعت من (٢٨٧٦) قضية عام ٢٠١١، وبلغت في عام ٢٠١٣ (٤١٢٩) ولتصل إلى (٥٤٨٣) قضية عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة ٣٢,٨٪ مقارنة بسنة ٢٠١٣ و ٩٠,٦٪ مقارنة في العام ٢٠١١. فيما بلغ عدد القضايا المفصلة (٢٩٠٧) قضية عام ٢٠١١، ليصل في عام ٢٠١٣ إلى (٣٩١٨) قضية، ولبيلغ في العام ٢٠١٤، (٥٣١٠) قضية بنسبة زيادة ٣٥,٠٪ مقارنة بسنة ٢٠١٣ و ٨٢,٧٪ مقارنة في العام ٢٠١١ نستنتج أيضاً من الجدول ما يلي:

١. أن عدد القضايا الواردة أعلى قليلاً من القضايا المفصلة خلال عام ٢٠١٣، ٢٠١٤، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة وإن كان على نحو طفيف. فقد بلغ عدد القضايا المفصلة (٣٩١٨) والواردة (٤١٢٩) عام ٢٠١٣، أي أن نسبة ما هو مفصول إلى الوارد تبلغ ٩٥٪: في حين بلغ عدد القضايا الواردة في عام ٢٠١٤ (٥٤٨٣) قضية، والمفصلة (٥٣١٠) قضية، أي أن نسبة ما هو مفصول إلى الوارد ٩٧٪.

٢. أعلى نسبة في عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف رام الله كانت القضايا المتعلقة باستئناف التنفيذ، فقد ارتفع العدد من (١٦٨٨) قضية عام ٢٠١١، إلى (٢٦٩٠) قضية عام ٢٠١٣، والى (٣٨١٨) قضية عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة بلغت ١٢٦٪ بالمقارنة مع ٢٠١١. رافق هذا الارتفاع في القضايا الواردة استئناف التنفيذ ارتفاع في عدد القضايا المفصلة من (١٦٨٢) قضية عام ٢٠١١ إلى في عام ٢٠١٣ (٢٦٨٢)، والى (٣٧٢٩) قضية عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة ١٢١٪ مقارنة بسنة ٢٠١١. تلي قضايا التنفيذ من حيث ارتفاع عدد القضايا الواردة القضايا المتعلقة باستئناف الحقوق، حيث ارتفعت من (٦٤٨) قضية عام ٢٠١١ لتصل في عام ٢٠١٢ إلى (٨١٧) قضية، والى (١١١١) قضية عام ٢٠١٣، وتبلغ (١١١٥) قضية عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة مقدارها ٤٢٪ مقارنة بسنة ٢٠١١. واكب هذا الارتفاع ارتفاعاً (غالباً) في عدد القضايا المفصلة من (٧٩١) قضية عام ٢٠١١، إلى (٢٦٤) قضية عام ٢٠١٢ وإلى (٦٩٥) قضية عام ٢٠١٣.

والى (١٠٣٣) قضية عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة ٢٣,٤٪ مقارنة بالسنة ٢٠١١، في المرتبة الثالثة تأتي قضايا استئناف الجزاء، حيث أن القضايا الواردة انخفضت من (٥٤٠) قضية عام ٢٠١١ إلى (٥١٤) قضية عام ٢٠١٢، وإلى (٣٢٨) عام ٢٠١٣، ولترتفع إلى (٥٥٠) قضية عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة ١,٨٥٪ مقارنة في العام ٢٠١١. واكب ذلك ارتفاع في عدد القضايا المفصلة من (٤٣٤) قضية إلى (٥٣١) إلى (٥٤١) إلى (٥٤٨) قضية في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.

٣. نسبة المفصول إلى الوارد والمدور «الإنجاز»: تظهر البيانات أن نسبة مجموع ما هو مفصول إلى الوارد والمدور في محكمة استئناف رام الله في حالة تراوح ما بين ٧٦٪ عام ٢٠١١، و ٧٥٪ عام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ولبيلغ ٧٨٪ عام ٢٠١٤، ويلاحظ أن استئناف التنفيذ الأعلى نسبة بواقع ٩٨٪.

١٠٠٪، و ٩٧٪ في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، على التوالي؛ فيما جاءت محكمة استئناف الحقوق على النحو التالي بنسبة بواقع ٦٣٪، ٤٨٪، ٣٩٪، و ٤٧٪ في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، على التوالي؛ وفيما جاءت محكمة استئناف الجزاء على النحو التالي بنسبة بواقع ٥٠٪، ٥٥٪، ٧٠٪، و ٧٠٪ في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، على التوالي؛ مما يؤشر هذا الواقع إلى استمرار حالة الاختناق القضائي في هذه المحكمة رغم التحسن النسبي الحاصل.

٤. مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن مجموع القضايا المدورة السابقة أخذت بالارتفاع المضطرب في السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ حيث وصلت (٩٤٧)، (٩٨٨)، (١١٢١)، (١٣٣٥)، قضية على التوالي. أما مجموع قضايا المدور القادم فتظهر البيانات أنه أيضاً أخذ بالارتفاع المضطرب في السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ حيث وصلت (٩١٦)، (١٠٩٦)، (١٣٣٢)، (١٥٠٩)، قضية على التوالي. يشير هذا التصاعد في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة إلى تراكم في الأعداد وإضافة جديدة إلى الوارد والى الأعباء والاختناق القضائي.

جدول رقم (١٠): عدد القضايا المدورة والواردة ونسبة المفصول ونسبة المفصول/الوارد والمدور في محكمة استئناف رام الله حسب نوع القضية ونسبة الفصل إلى الوارد خلال الأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/الوارد والمدور	نسبة المفصول/الوارد
٢٠١٤	استئناف جزاء	٢٢٩	٥٥٠	٧٧٩	٥٤٨	٢٣١	٧٠٪	١٠٠٪
	استئناف حقوق	١٠٩٨	١١١٥	٢٢١٣	١٠٣٣	١١٨١	٤٧٪	٩٣٪
	استئناف تنفيذ	٨	٣٨١٨	٣٨٢٦	٣٧٢٩	٩٧	٩٧٪	٩٨٪
	المجموع	١٣٣٥	٥٤٨٣	٦٨١٨	٥٣١٠	١٥٠٩	٧٨٪	٩٧٪
٢٠١٣	استئناف جزاء	٤٤٢	٣٢٨	٧٧٠	٥٤١	٢٢٩	٧٠٪	١٦٥٪
	استئناف حقوق	٦٧٩	١١١١	١٧٩٠	٦٩٥	١٠٩٥	٣٩٪	٦٣٪
	استئناف تنفيذ	٠	٣٦٩٠	٣٦٩٠	٣٦٨٢	٨	١٠٠٪	١٠٠٪
	المجموع	١١٢١	٤١٢٩	٥٢٥٠	٣٩١٨	١٣٣٢	٧٥٪	٩٥٪
٢٠١٢	استئناف جزاء	٤٤٣	٥١٤	٩٥٧	٥٣١	٤٢٦	٥٥٪	١٠٣٪
	استئناف حقوق	٤٧٧	٨١٧	١٢٩٤	٦٢٤	٦٧٠	٤٨٪	٧٦٪
	استئناف تنفيذ	٦٨	٢٠٤٣	٢١١١	٢١٢٥	٠	١٠٠٪	١٠٤٪
	المجموع	٩٨٨	٣٣٧٤	٤٣٦٢	٣٢٨٠	١٠٩٦	٧٥٪	٩٧٪
٢٠١١	استئناف جزاء	٣٢٠	٥٤٠	٨٦٠	٤٣٤	٤٢٦	٥٠٪	٨٠٪
	استئناف حقوق	٦٠٤	٦٤٨	١٢٥٢	٧٩١	٤٦١	٦٣٪	١٢٢٪
	استئناف تنفيذ	٢٣	١٦٨٨	١٧١١	١٦٨٢	٢٩	٩٨٪	١٠٠٪
	المجموع	٩٤٧	٢٨٧٦	٣٨٢٣	٢٩٠٧	٩١٦	٧٦٪	١٠١٪

ثانياً: مؤشرات أعمال محكمة استئناف القدس

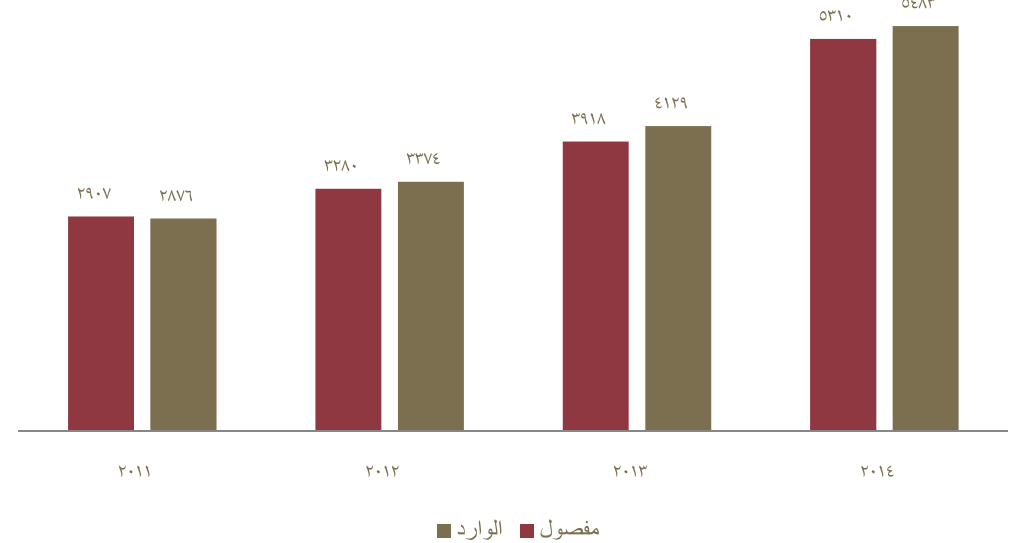
يبين الجدول رقم (11) و الرسم البياني رقم (13) أدناه أن عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس شهدت ارتفاعاً مضطرباً ما بين 2011 - 2014. فقد ارتفعت من (1499) قضية عام 2011، وبلغت في عام 2013 (1874) و لتصل إلى (2033) قضية عام 2014 بنسبة زيادة 9% مقارنة بسنة 2013 و 36,3% مقارنة في العام 2011. فيما بلغ عدد القضايا المفصلة (1696) قضية عام 2011، و ليصل في عام 2013 إلى (1764) قضية، و ليبلغ في العام 2014، (1921) قضية بنسبة زيادة 8,9% مقارنة بسنة 2013 و 13,3% مقارنة في العام 2011 أيضاً من الجدول ما يلي:

1. أن عدد القضايا الواردة أعلى قليلاً من القضايا المفصلة خلال عام 2013، 2014، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة وإن كان على نحو طفيف. فقد بلغ عدد القضايا المفصلة (1764) والواردة (1874) عام 2013، أي أن نسبة ما هو مفصول إلى الوارد تبلغ 90%؛ في حين بلغ عدد القضايا الواردة في عام 2014 (2033) قضية، والمفصلة (1921) قضية، أي أن نسبة ما هو مفصول إلى الوارد 94%.

2. أعلى نسبة في عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس كانت القضايا المتعلقة باستئناف التنفيذ، (عدا عام 2011 حيث زادت قضايا الحقوق قليلاً بواقع 689) فقد ارتفع العدد من (763) قضية عام 2011، إلى (1008) قضية عام 2013، وإلى (1131) قضية عام 2014، بنسبة زيادة بلغت 70,9% بالمقارنة مع 2011. رافق هذا الارتفاع في القضايا الواردة استئناف التنفيذ ارتفاع في عدد القضايا المفصلة من (637) قضية عام 2011 إلى في عام 2013 (990)، وإلى (1083) قضية عام 2014، بنسبة زيادة 70% مقارنة بسنة 2011. تلي قضايا التنفيذ من حيث ارتفاع عدد القضايا الواردة القضايا المتعلقة باستئناف الحقوق، حيث ارتفعت من (689) قضية عام 2011 لتصل في عام 2012 إلى (803) قضية، وإلى (740) قضية عام 2013، و لتبلغ (741) قضية عام 2014، بنسبة زيادة مقدارها 7,0% مقارنة بسنة 2011. و اكب هذا انخفاضاً في عدد القضايا المفصلة من (887) قضية عام 2011، إلى (807) قضية عام 2012 وإلى (807) قضية عام 2013، وإلى (779) قضية عام 2014، بنسبة انخفاض 22,3% مقارنة بالسنة 2011. في المرتبة الثالثة تأتي قضايا استئناف الجزاء، حيث أن القضايا الواردة ارتفعت من (167) قضية عام 2011 إلى (180) قضية عام 2012، وإلى (216) عام 2013، و لتتخفف إلى (171) قضية عام 2014، و بنسبة انخفاض 3,6% مقارنة في العام 2011. و اكب ذلك ارتفاع في عدد القضايا المفصلة من (172) قضية عام 2011 إلى (194) قضية عام 2012، إلى (198) قضية عام 2013، و لتتخفف إلى (109) قضية عام 2014، و بنسبة انخفاض بلغت 7,6% مقارنة في العام 2011.

3. نسبة المفصول إلى الوارد والمدور «الإنجاز»: تظهر البيانات أن نسبة مجموع ما هو مفصول إلى الوارد والمدور في محكمة استئناف القدس في حالة تراجع من 93% عام 2011، وإلى 92% عام 2012، وإلى 88% عام 2013، و ليبلغ 80% عام 2014، و يلاحظ أن استئناف التنفيذ الأعلى نسبة بواقع 98%، 99%، 97%، و 93% في الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، على التوالي؛ فيما جاءت محكمة استئناف الحقوق على النحو التالي بنسبة بواقع 91%، 83%، 76%، و 74% في الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، على التوالي؛ و فيما جاءت محكمة استئناف الجزاء على النحو التالي بنسبة بواقع 89%، 94%، 86%، و 83% في الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، على التوالي؛ مما يؤشر هذا الواقع إلى وجود حالة من الاختناق القضائي في هذه المحكمة

رسم بياني رقم (12): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محكمة استئناف رام الله للأعوام 2011-2014

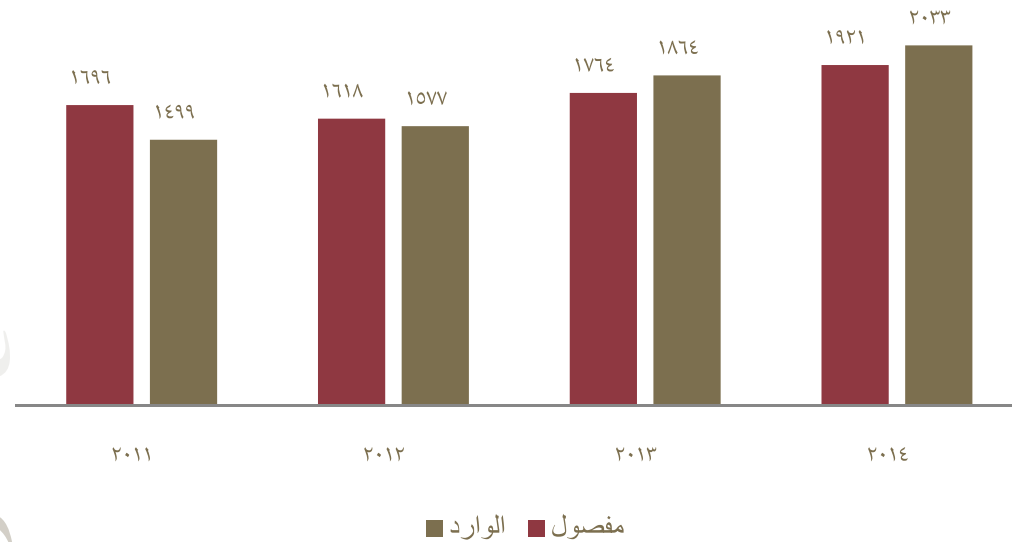


رغم التحسن والإنجاز النسبي الحاصل. مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن مجموع القضايا المدورة السابقة أخذة بالتراجع المضطرد في السنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، حيث وصلت (٣٢٣)، (١٨٢)، (١٤٠) على التوالي، في حين شهد العام ٢٠١٤ ارتفاعاً في مجموع القضايا المدورة السابقة وبلغت (٢٤٠)، قضية. أما مجموع قضايا المدور القادم فتظهر البيانات أنه أيضاً أخذ بالارتفاع المضطرد في السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ حيث وصلت من (١٢٦)، (١٤١)، (٢٤٠)، (٣٥١)، قضية على التوالي. يشير هذا التصاعد في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة إلى تراكم في الأعداد وإضافة جديدة إلى الوارد والى الأعباء والاختناق القضائي.

جدول رقم (١١): يبين عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف القدس حسب نوع القضايا، ٢٠١١-٢٠١٤

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع الوارد والمدور
٢٠١٤	استئناف جزاء	٣٠	١٦١	١٩١	١٥٩	٣٢	%٩٩	%٨٣
	استئناف حقوق	١٨٠	٧٤١	٩٢١	٦٧٩	٢٤١	%٩٢	%٧٤
	استئناف تنفيذ	٣٠	١١٣١	١١٦١	١٠٨٣	٧٨	%٩٦	%٩٣
	المجموع	٢٤٠	٢٠٣٣	٢٢٧٣	١٩٢١	٣٥١	%٩٤	%٨٥
٢٠١٣	استئناف جزاء	١٣	٢١٦	٢٢٩	١٩٨	٣٠	%٩٢	%٨٦
	استئناف حقوق	١١٥	٦٤٠	٧٥٥	٥٧٦	١٨٠	%٩٠	%٧٦
	استئناف تنفيذ	١٢	١٠٠٨	١٠٢٠	٩٩٠	٣٠	%٩٨	%٩٧
	المجموع	١٤٠	١٨٦٤	٢٠٠٤	١٧٦٤	٢٤٠	%٩٥	%٨٨
٢٠١٢	استئناف جزاء	٢٢	١٨٥	٢٠٧	١٩٤	١٣	%١٠٥	%٩٤
	استئناف حقوق	١٤٩	٥٥٣	٧٠٢	٥٨٦	١١٦	%١٠٦	%٨٣
	استئناف تنفيذ	١١	٨٣٩	٨٥٠	٨٣٨	١٢	%١٠٠	%٩٩
	المجموع	١٨٢	١٥٧٧	١٧٥٩	١٦١٨	١٤١	%١٠٣	%٩٢
٢٠١١	استئناف جزاء	٢٧	١٦٧	١٩٤	١٧٢	٢٢	%١٠٣	%٨٩
	استئناف حقوق	٢٩١	٦٨٩	٩٨٠	٨٨٧	٩٣	%١٢٩	%٩١
	استئناف تنفيذ	٥	٦٤٣	٦٤٨	٦٣٧	١١	%٩٩	%٩٨
	المجموع	٣٢٣	١٤٩٩	١٨٢٢	١٦٩٦	١٢٦	%١١٣	%٩٣

رسم بياني رقم (١٣): يبين عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف القدس للأعوام ٢٠١١-٢٠١٤



الفصل الخامس مؤشرات أعمال محكمة النقض

مقدمة

استناداً إلى المادة (٦) من البند الثالث/أ من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، نشأت محكمة النقض.

مؤشرات أعمال محكمة النقض كافة

تظهر البيانات في الجدول رقم (١٢) والرسم البياني رقم (١٤) أدناه القضايا الواردة والمدورة والمفصلة ونسبة المفصول إلى الوارد وكذلك نسبة المفصول إلى مجموع المدور والوارد في محكمة النقض حسب نوع القضايا للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤.

١. عدد القضايا الواردة: شهد عدد القضايا الواردة الكلية لمحكمة النقض ارتفاعاً كبيراً وبشكل ملحوظ خلال الفترة قيد الدراسة، حيث ارتفعت القضايا الواردة من (٤٣٦) قضية في العام ٢٠١١، إلى (٦٠٢) قضية عام ٢٠١٢، ولتصل في العام ٢٠١٣ إلى (١٢٦٩) قضية، وبلغت عام ٢٠١٤، (١٥٠٩) قضية بنسبة زيادة ١٨,٩% مقارنة بالسنة السابقة. رافق هذا الارتفاع ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المفصلة، فقد ارتفعت من (٣٧٨) قضية عام ٢٠١١ إلى (٧٠٢) قضية عام ٢٠١٢، وواصل العدد ارتفاعه إلى (١٣٥٨) قضية عام ٢٠١٣، وبلغت القضايا المفصلة عام ٢٠١٤، (١١٠٠) قضية بنسبة نقص ١٩% مقارنة بالسنة السابقة.

٢. نسبة القضايا المفصلة إلى الوارد: بلغت نسبة مجموع القضايا المفصلة إلى الوارد ٨٧% عام ٢٠١١، وارتفعت عام ٢٠١٢ لتبلغ ما نسبته ١١٧%، ثم تراجعت في السنتين التاليتين لتصل إلى ١٠٧% عام ٢٠١٣ و ٧٣% عام ٢٠١٤.

٣. بلغ عدد قضايا طعون الحقوق والجزاء الواردة لمحكمة النقض (٢٢٨)، (٢٠٨) قضية على التوالي لعام ٢٠١١، وارتفعت إلى (٣١٠)، (٢٩٢) قضية عام ٢٠١٢، وواصلت الارتفاع في قضايا الحقوق وقضايا الجزاء إلى (٩٦٩)، (٣٠٠) قضية على التوالي عام ٢٠١٣، ولبحصل ارتفاع عام ٢٠١٤ بواقع (١١٨٤) و (٣٢٥) قضية.

٤. نسبة المفصول/الوارد: نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة المفصول إلى الوارد في قضايا طعون الحقوق والجزاء الواردة لمحكمة النقض في العامين ٢٠١١، ٢٠١٢ على النحو التالي: ٧٧% و ٩٨% عام ٢٠١١؛ ١٢٤% و ١٠٩% عام ٢٠١٢ على التوالي؛ فيما حصل تراجع عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٧٧% و ٩٨% لطعون قضايا الحقوق، وارتفاع في قضايا طعون الحقوق لتصل إلى ١١٨%، وحصل تراجع ملحوظ عام ٢٠١٤ بنسبة قضايا طعون الحقوق لتصل إلى ٦٥%، وكذلك في نسبة قضايا طعون الجزاء ووصلت إلى ١٠٠% وذلك مقارنة في السنة السابقة.

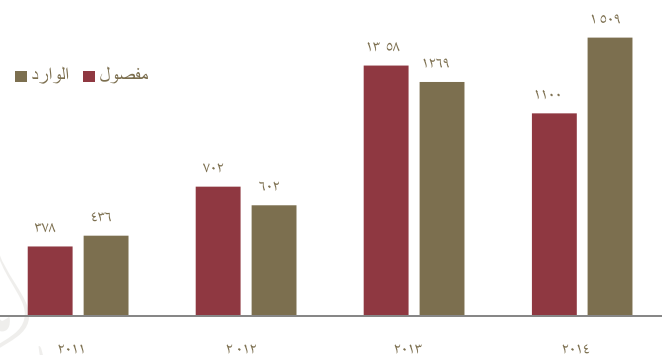
٥. مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن مجموع القضايا المدورة السابقة أخذة بالارتفاع المضطرب في السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، حيث وصلت (٢٩١)، (٣٤٩)، (١٢٣١) قضية على التوالي، في حين شهد العام ٢٠١٤ انخفاضاً في مجموع القضايا المدورة السابقة وبلغت (١١٤٢) قضية مقارنة بالسنة السابقة. أما مجموع قضايا المدور القادم فتظهر البيانات أنه أخذ بالارتفاع المضطرب في السنوات ٢٠١٣، ٢٠١٤ حيث وصلت من (١١٤٢) إلى (١٥٠١) قضية على التوالي. يشير هذا التصاعد في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة إلى تراكم في الأعداد وإضافة جديدة إلى الوارد والى الأعباء والاختناق القضائي.

٦. نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد «الانجاز»: بلغت نسبة الإنجاز الكلي لقضايا محكمة النقض بشقيها الحقوق والجزاء عام ٢٠١١، ٥٢%، وشهد ارتفاعاً عام ٢٠١٢ ووصل إلى ٧٤%، ليتراجع إلى ٥٤% عام ٢٠١٣، وليس بمتراجم التراجع ويصل إلى ٤١% مع ملاحظة أن نسبة طعون الحقوق بلغت ٥٩%، ٨٩%، ٤٨%، ٣٤%، في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي؛ ونسبة طعون الجزاء بلغت ٤٧%، ٦١%، ٨٣%، ٨٢%، في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤. تمثل حالة التراجع هذه مع ملاحظة أعداد القضايا المدورة للسنة اللاحقة أن العبء والاختناق القضائي يتفاقم في محكمة النقض، وتحديدًا في دائرة طعون الحقوق.

جدول رقم (١٢) يبين: عدد القضايا المدورة والواردة والمفصول ونسبة المفصول إلى الوارد ونسبة الإنجاز ومدور السنة السابقة والقادمة في محكمة النقض حسب نوع القضايا ٢٠١١ - ٢٠١٤

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
٢٠١٤	طعون حقوق	١٠٦٩	١١٨٤	٢٢٥٣	٧٧٤	١٤٧٩	٦٥%	٣٤%
	طعون جزاء	٧٣	٣٢٥	٣٩٨	٣٢٦	٧٢	١٠٠%	٨٢%
	المجموع	١١٤٢	١٥٠٩	٢٦٥١	١١٠٠	١٥٥١	٧٣%	٤١%
٢٠١٣	طعون حقوق	١١٠٥	٩٦٩	٢٠٧٤	١٠٠٥	١٠٦٩	١٠٤%	٤٨%
	طعون جزاء	١٢٦	٣٠٠	٤٢٦	٣٥٣	٧٣	١١٨%	٨٣%
	المجموع	١٢٣١	١٢٦٩	٢٥٠٠	١٣٥٨	١١٤٢	١٠٧%	٥٤%
٢٠١٢	طعون حقوق	١٢١	٣١٠	٤٣١	٣٨٥	٤٦	١٢٤%	٨٩%
	طعون جزاء	٢٢٨	٢٩٢	٥٢٠	٣١٧	٢٠٣	١٠٩%	٦١%
	المجموع	٣٤٩	٦٠٢	٩٥١	٧٠٢	٢٤٩	١١٧%	٧٤%
٢٠١١	طعون حقوق	٦٨	٢٢٨	٢٩٦	١٧٥	١٢١	٧٧%	٥٩%
	طعون جزاء	٢٢٣	٢٠٨	٤٣١	٢٠٣	٢٢٨	٩٨%	٤٧%
	المجموع	٢٩١	٤٣٦	٧٢٧	٣٧٨	٣٤٩	٨٧%	٥٢%

رسم بياني رقم (١٤): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محكمة النقض للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤



الفصل السادس مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا

مقدمة

استناداً إلى المادة (٦) من البند الثالث/١/ب من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، نشأت محكمة العدل العليا.

مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا

تظهر البيانات في الجدول رقم (١٣) أدناه القضايا الواردة والمدورة والمفصلة ونسبة المفصول إلى الوارد وكذلك نسبة المفصول إلى مجموع المدور والوارد والمدور السابق والقادم في محكمة العدل العليا للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤.

١. عدد القضايا الواردة: بلغ عدد القضايا الواردة الكلية لمحكمة العدل العليا (٣٧٠)، (٢٤٥)، (٢٥٥)، (٣٢٧) قضية في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.
٢. عدد القضايا المفصلة: بلغت القضايا المفصلة (٤٣٨)، (٣٦٤)، (٣٥٠)، (٣٣٦) قضية في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي.
٣. نسبة القضايا المفصلة إلى الوارد: بلغت نسبة مجموع القضايا المفصلة إلى الوارد ١١٨٪ عام ٢٠١١، وارتفعت عام ٢٠١٢ لتبلغ ما نسبته ١٤٩٪، وتراجعت في السنتين التاليتين بواقع ١٣٧٪ و ١٠٣٪، ٢٠١٣ و ٢٠١٤.
٤. مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن مجموع القضايا المدورة السابقة انخفضت على نحو مضطرب في السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ حيث وصلت (٥٧٢)، (٥٠٤)، (٣٨٤)، (٢٨٩) قضية على التوالي. أما مجموع قضايا المدور القادم فتظهر البيانات أنه أخذ أيضاً بالانخفاض المضطرب في السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ حيث وصلت من (٥٠٤)، (٣٨٥)، (٢٨٩)، (٢٨٠) قضية على التوالي. يشير هذا التراجع في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة في محكمة العدل العليا إلى تحسن في أداء المحكمة.
٥. نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد «الانجاز»: بلغت نسبة الإنجاز الكلي لقضايا محكمة العدل العليا عام ٢٠١١، ٤٦٪، وشهد ارتفاعاً عام ٢٠١٢ ووصل إلى ٤٩٪، ولبثت وبثبت عند ٥٥٪ في العامين ٢٠١٣، ٢٠١٤.
٦. مجموع الوارد والمدور: يلاحظ من البيانات أن هناك تراجع في عدد القضايا المدورة والواردة في السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، بواقع (٩٤٢)، (٧٤٩)، (٦٣٩)، (٦١٦) قضية على التوالي.

جدول رقم (١٣): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصول في محكمة العدل العليا حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠١١ - ٢٠١٤)

السنة	مدور السنة السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/الوارد	نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز
٢٠١٤	٢٨٩	٣٢٧	٦١٦	٣٣٦	٢٨٠	١٠٣٪	٥٥٪
٢٠١٣	٣٨٤	٢٥٥	٦٣٩	٣٥٠	٢٨٩	١٣٧٪	٥٥٪
٢٠١٢	٥٠٤	٢٤٥	٧٤٩	٣٦٤	٣٨٥	١٤٩٪	٤٩٪
٢٠١١	٥٧٢	٣٧٠	٩٤٢	٤٣٨	٥٠٤	١١٨٪	٤٦٪

الفصل السابع مؤشرات أعمال المحكمة العليا

مقدمة

استناداً إلى المادة (٨) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، تنشأ محكمة عليا، ويكون مقرها الدائم في القدس، وتنعقد مؤقتاً في مدينتي غزة ورام الله؛ وتؤلف المحكمة من رئيس ونائب أو أكثر وعدد كاف من القضاة.

مؤشرات أعمال المحكمة العليا

تعتبر القضايا التي تنظر فيها المحكمة العليا قليلة نسبياً، والجدول رقم (١٤) يبين مؤشرات أعمال المحكمة العليا وذلك على النحو التالي:

١. مجموع القضايا الواردة: شهد عام ٢٠١٣ ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (١٣) قضية، وذلك مقارنة في العام ٢٠١٢، حيث كان عدد القضايا (٦) فقط، ولتنخفض إلى (٥) قضايا في العام ٢٠١٤.
٢. مجموع القضايا المفصلة: حققت المحكمة العليا في العام ٢٠١٤ ارتفاعاً كبيراً في عدد القضايا المفصلة مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ عدد القضايا المفصلة (١٦) قضية مقارنة ب (١٢) قضية عام ٢٠١٣، وصفر قضايا عام ٢٠١٢.
٣. القضايا الواردة والمدورة: بلغ عدد القضايا الواردة والمدورة إلى المحكمة العليا (٤٠) قضية عام ٢٠١٤، وكانت في العام ٢٠١٣ (٤٧) قضية، و (٣٤) قضية في العام ٢٠١٢.
٤. نسبة المفصول إلى الوارد: بلغت نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة ٣٢٠٪ في العام ٢٠١٤، فيما كانت ٩٢٪ في العام ٢٠١٣، و ٠٪ في العام ٢٠١٢.
٥. المدور السابق واللاحق: شهد المدور السابق ارتفاعاً مضطرباً، حيث بلغ (٢٨) قضية عام ٢٠١٢ وارتفع إلى (٣٤) قضية عام ٢٠١٣ وارتفع ثانية إلى (٣٥) قضية في العام ٢٠١٤، ورافق ذلك الارتفاع ارتفاعاً في القضايا المدورة للسنة القادمة، حيث بلغت (٣٤) قضية للعام ٢٠١٢ و (٣٥) قضية للعام ٢٠١٣، وقد شهد المدور للسنة القادمة ٢٠١٥ انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى (٢٤) قضية من بيانات العام ٢٠١٤، وبنسبة انخفاض بلغت ٣١,٥٪ مقارنة في العام ٢٠١٣.

نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز: شهدت نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز ارتفاعاً ملحوظاً من ٢٦٪ عام ٢٠١٣ ووصل إلى ٤٠٪ عام ٢٠١٤. نلاحظ من تتبع نسب المفصول إلى المدور والإنجاز الكلي وعدد القضايا المدورة إلى السنة القادمة أنه يوجد تطور إيجابي في خفض معدلات الاختناق القضائي في المحكمة العليا.

جدول رقم (١٤): يبين عدد القضايا المدورة السابقة والواردة والمفصلة ونسبة المفصول / الوارد ونسبة القضايا

المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز في المحكمة العليا، ٢٠١٢-٢٠١٤

السنة	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول / الوارد	نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز
٢٠١٤	٣٥	٥	٤٠	١٦	٢٤	٣٢.٠٪	٤٠.٪
٢٠١٣	٣٤	١٣	٤٧	١٢	٣٥	٩٢.٪	٢٦.٪
٢٠١٢	٢٨	٦	٣٤	٠	٣٤	٠.٪	٠.٪

الفصل الثامن مؤشرات أعمال المحكمة الدستورية العليا

مقدمة

استناداً إلى المادة (٦) البند ثانياً من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، تنشأ المحكمة الدستورية العليا وينظمها القانون، وبحسب قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦، واستناداً إلى المادة (٢/١/١) تنشأ بمقتضى أحكام قانون محكمة دستورية عليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في فلسطين، ويكون مقر المحكمة في مدينة القدس، وللمحكمة أن تتخذ لها مقراً مؤقتاً في مدينة رام الله وفي مدينة غزة حسب مقتضى الحال، وبحسب المادة (٢) تؤلف المحكمة من رئيس ونائب له وسبعة قضاة، وتتخذ هيئة المحكمة من رئيس وستة قضاة على الأقل، وتصدر قراراتها بالأغلبية. ونصت المادة (٣) على يرأس جلسات المحكمة رئيسها أو نائبه في حال خلو منصبه أو غيابه أو وجود مانع لديه في جميع اختصاصاته ثم الأقدم من الأعضاء.

مؤشرات أعمال المحكمة الدستورية العليا

تعتبر القضايا التي تنظر فيها المحكمة الدستورية قليلة نسبياً. الجدول رقم (١٥) يبين مؤشرات أعمال المحكمة الدستورية وذلك على النحو التالي:

١. مجموع القضايا الواردة: شهد عام ٢٠١٤ ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (٨) قضايا، وذلك مقارنة في العام ٢٠١٣، حيث كان عدد القضايا (٥) فقط، فيما كانت (٦) قضايا في العام ٢٠١٢.
٢. مجموع القضايا المفصلة: حققت المحكمة الدستورية العليا في العام ٢٠١٤ ارتفاعاً في عدد القضايا المفصلة مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ عدد القضايا المفصلة (٤) قضايا مقارنة ب (٢) قضية عام ٢٠١٣، و (٤) قضايا عام ٢٠١٢.
٣. القضايا الواردة والمدورة: بلغ عدد القضايا الواردة والمدورة إلى المحكمة الدستورية (١٤) قضية عام ٢٠١٤، وكانت في العام ٢٠١٣ (٨) قضية، و (٧) قضايا في العام ٢٠١٢.
٤. نسبة المفصول إلى الوارد: بلغت نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة ٥٠٪ في العام ٢٠١٤، فيما كانت ٤٠٪ في العام ٢٠١٣، و ٦٧٪ في العام ٢٠١٢. النتيجة تؤثر إلى حدوث تقدم مقارنة بالعام ٢٠١٣ وتراجع عما كان عليه الحال عام ٢٠١٢.
٥. المدور السابق واللاحق: شهد المدور السابق ارتفاعاً مضطرباً، حيث بلغ (١) قضية عام ٢٠١٢ وارتفع إلى (٣) قضايا عام ٢٠١٣ وارتفع ثانية إلى (٦) قضايا في العام ٢٠١٤. ووفق ذلك الارتفاع ارتفاعاً في القضايا المدورة للسنة القادمة، حيث بلغت (٣) قضايا للعام ٢٠١٢ و (٦) قضايا للعام ٢٠١٣، وشهد القضايا المدورة للسنة القادمة ٢٠١٥ ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى (١٠) قضايا من بيانات العام ٢٠١٤، وبنسبة ارتفاع بلغت ٦٦,٧٪ مقارنة في العام ٢٠١٣.
٦. نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز: شهدت نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز تراجعاً من ٥٧٪ عام ٢٠١٢ إلى ٢٥٪ عام ٢٠١٣ و ٢٩٪ عام ٢٠١٤. نلاحظ من تتبّع نسب المفصول إلى المدور والإنجاز الكلي وعدد القضايا المدورة إلى السنة القادمة أنه يوجد تراجع في أداء المحكمة الدستورية.

الفصل التاسع مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ

مقدمة

استناداً إلى قانون التنفيذ رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٥، مادة (١) تنشأ وترتبط بمحكمة الدرجة الأولى في المنطقة التابعة لها دائرة للتنفيذ يرأسها قاض يُنَدَب لذلك، ويعاونه مأمور للتنفيذ وعدد كاف من الموظفين، وعند تعدد القضاة يرأسها من توكل إليه هذه المهمة. يختص قاضي التنفيذ بحسب المادة (٣) بالفصل في جميع منازعات وإشكالات التنفيذ وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة به.

مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ

تظهر البيانات في الجدول رقم (١٦) والرسم البياني (١٥) و (١٦) عدد القضايا الواردة والمفصلة ونسبة المفصول إلى الوارد في دوائر التنفيذ وفقاً لكل دائرة على حدة للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤. وتوضح البيانات أن القضايا الواردة لم يوازه ارتفاع في القضايا المفصلة، حيث بلغ الوارد في دائرة تنفيذ رام الله (٤٢٢٧) قضية عام ٢٠١١ وتم فصل (١٣٩٠) قضية بنسبة فصل للوارد ٣٣٪، في حين في العام ٢٠١٢ ورد (٥٨٠٦) قضية وتم فصل (١٩٩٦) قضية بنسبة ٣٤٪، وفي العام ٢٠١٣ ورد (٦٩٥٥) قضية، تم فصل (١٩٤٦) قضية بنسبة ٢٨٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٧٨٥٤) قضية، تم فصل (٢١٤٤) قضية بنسبة ٢٧٪. وفي دائرة تنفيذ نابلس بلغ الوارد (٤٦٢١) قضية عام ٢٠١١ وتم فصل (٢١٠٠) قضية بنسبة ٤٧٪، في حين في العام ٢٠١٢ ورد (٥٨٢٣) قضية وتم فصل (١٨٩٥) قضية بنسبة ٣٣٪، وفي العام ٢٠١٣ ورد (٦٨٣٥) قضية، تم فصل (٣٥٧٤) قضية بنسبة ٥٢٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٧٥١٩) قضية، تم فصل (٤٧٨٨) قضية بنسبة ٦٤٪. وفي دائرة تنفيذ طولكرم بلغ الوارد (٤١٣٨) قضية عام ٢٠١١ وتم فصل (٢١٠٨) قضية بنسبة ٥١٪، في حين في العام ٢٠١٢ ورد (٥٣٧٣) قضية وتم فصل (٢٣٠٢) قضية بنسبة ٤٣٪، وفي العام ٢٠١٣ ورد (٦٠٣٦) قضية، تم فصل (٣٤٩٦) قضية بنسبة ٥٨٪، وفي العام ٢٠١٤ ورد (٦٦١٢) قضية، تم فصل (٣٦٣٨) قضية بنسبة ٥٥٪. ويلاحظ من مجموع البيانات الواردة أنه يوجد ارتفاعاً مضطرباً في مجموع عدد القضايا الواردة في دوائر التنفيذ في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، بواقع (٣٣١١٦)، (٤٠٧٧٧)، (٤٧٧٣١)، (٥٠٣٨٨) قضية على التوالي، يقابل ذلك تراجعاً في مجموع نسبة القضايا المفصلة إلى الوارد في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، بنسبة ٥٥٪، ٤٥٪، ٤٤٪، على التوالي؛ غير أن هذا الوضع طرأ عليه تحسن في العام ٢٠١٤، حيث ارتفعت نسبة المفصول إلى الوارد بواقع ٥٨٪. إلا أن التحسن النسبي في السنة الماضية لا يلغي حقيقة الأزمة والاختناق القضائي في دوائر التنفيذ ما لم يتم الاحتذاء بدائرة دورا والتي بلغ نسبة المفصول فيها إلى الوارد ١٨٥٪ عام ٢٠١٤.

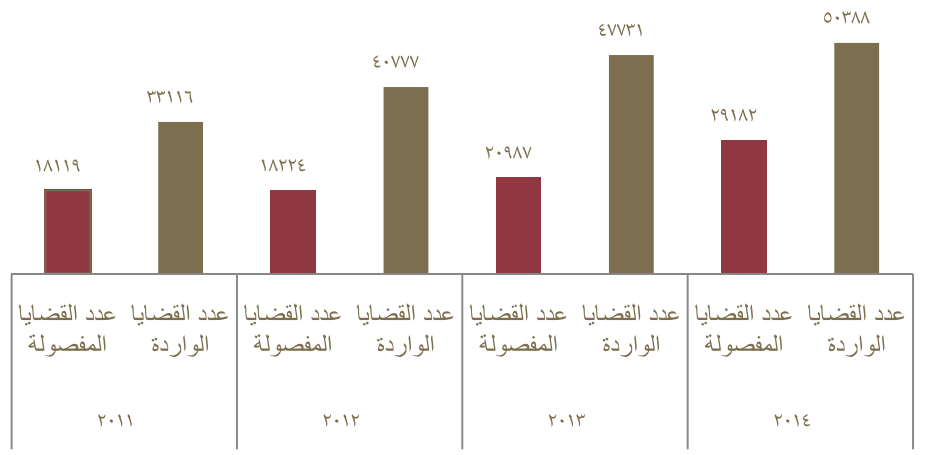
جدول رقم (١٥): يبين عدد القضايا المدورة السابقة والواردة والمفصلة ونسبة المفصول / الوارد ونسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز في المحكمة الدستورية العليا، ٢٠١٢ - ٢٠١٤

السنة	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/الوارد	نسبة القضايا المفصلة إلى المدور الكلي - الانجاز
٢٠١٤	٦	٨	١٤	٤	١٠	٥٠٪	٢٩٪
٢٠١٣	٣	٥	٨	٢	٦	٤٠٪	٢٥٪
٢٠١٢	١	٦	٧	٤	٣	٦٧٪	٥٧٪

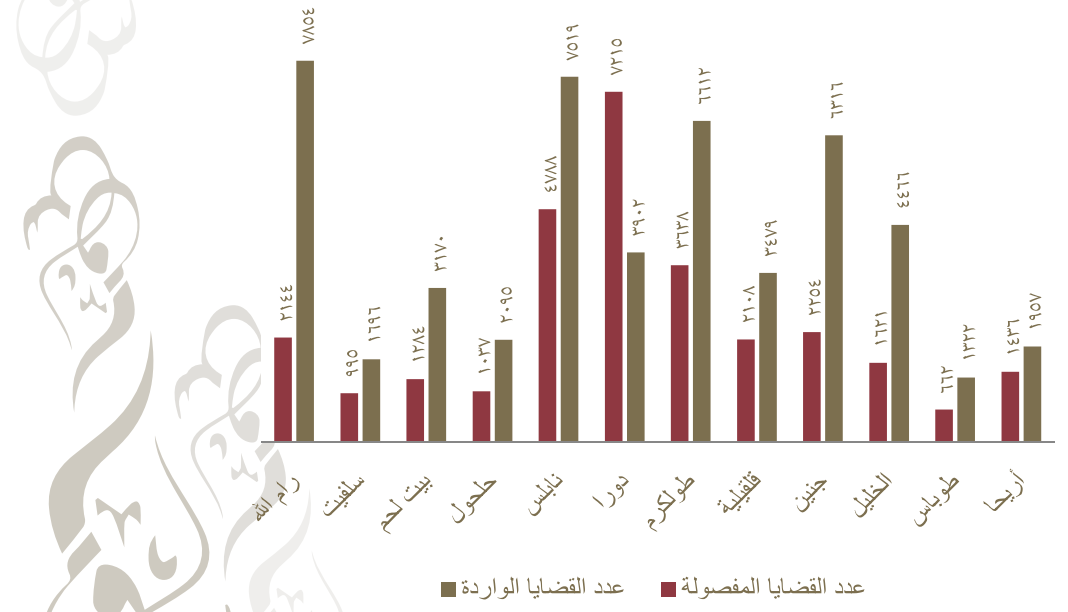
عدد ونسب القضايا الواردة والمفصلة حسب دائرة التنفيذ حسب الدوائر ٢٠١٤ - ٢٠١٤

المحكمة	٢٠١٤		٢٠١٣		نسبة القضايا الواردة		نسبة القضايا المفصلة		٢٠١٤		٢٠١٣	
	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصلة	%	%	%	%	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصلة
أريحا	١٩٥٧	١٤٣٦	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٢١٦	١٢٢٢	١٢١٦	١٢٢٢
طوباس	١٣٢٢	١٣٢٢	١٠٧٥	٧٤٤	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٠٧٥	٧٤٤	١٠٧٥	٧٤٤
الخليل	١٦٢٦	١٦٢٦	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
جنين	٢٣٢٢	٢٣٢٢	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
قلقيلية	٢٣٢٢	٢٣٢٢	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
طوباس	٢٣٢٢	٢٣٢٢	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
بيت لحم	٢٣٢٢	٢٣٢٢	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
حاصول	٢٣٢٢	٢٣٢٢	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
نابلس	٢٣٢٢	٢٣٢٢	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
دورا	٢٣٢٢	٢٣٢٢	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
طوباس	٢٣٢٢	٢٣٢٢	١٦١٦	١٢٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٧٥	٧٤٤	١٦١٦	١٢٢٢	١٦١٦	١٢٢٢
المجموع	١٠٣٢٢	١٠٣٢٢	١٠٣٢٢	١٠٣٢٢	٤٤%	٤٤%	١٠٣٢٢	١٠٣٢٢	١٠٣٢٢	١٠٣٢٢	١٠٣٢٢	١٠٣٢٢

رسم بياني رقم (١٥): عدد القضايا الواردة والمفصلة في دوائر التنفيذ للأعوام ٢٠١٤-٢٠١١



رسم بياني رقم (١٦): عدد القضايا الواردة والمفصلة في دوائر التنفيذ حسب كل دائرة على حدة للعام ٢٠١٤



انتهى